



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عيد ميلاد
عمران

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

ملازم الحکام

مخبر سماوی

للمحقق المحدث المصنف المجلد

المجلد الثاني من سلسلة

دار طيبة للتراث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مختصر الاحكام

كاتب:

محمد رضا الغلپايگانی

نشرت في الطباعة:

دارالقرآن الكريم

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	مختصر الاحكام
١٢	اشارة
١٢	[الخطبة]
١٢	أحكام التقليد
١٣	أحكام المياه
١٤	أقسام النجاسات
١٤	اشارة
١٦	مسائل متفرقة فى أحكام النجاسات
١٦	أقسام المطهرات
١٩	بعض أحكام الأواني
١٩	بعض أحكام التخلي
١٩	اشارة
٢٠	الاستبراء
٢٠	فى الوضوء
٢٠	نواقض الوضوء
٢٠	موارد وجوب الوضوء
٢١	واجبات الوضوء
٢١	شروط الوضوء
٢٣	أحكام الجبيرة
٢٣	الأغسال الواجبة
٢٣	اشاره
٢٣	غسل الجنابة

- ٢٣ اشارة
- ٢٤ موارد وجوب غسل الجنابة
- ٢٥ الحيض
- ٢٥ اشارة
- ٢٦ أحكام الحائض
- ٢٧ الاستحاضة و أحكامها
- ٢٨ النفاس
- ٢٩ غسل مس الميت
- ٢٩ اشارة
- ٢٩ آداب المريض
- ٢٩ أحكام المحتضر
- ٣٠ غسل الميت و تكفينه و الصلاة عليه و دفنه
- ٣٠ اشارة
- ٣٠ غسل الميت
- ٣١ تكفين الميت
- ٣١ اشارة
- ٣٢ الحنوط
- ٣٢ صلاة الميت
- ٣٢ دفن الميت
- ٣٢ اشارة
- ٣٢ نبش القبر
- ٣٣ الأغسال المستحبة
- ٣٣ أحكام التيمم
- ٣٤ اشارة

٣٤ ما يصح به التيمم
٣٤ مسألة ١٩٧- واجبات التيمم أربعة:
٣٤ الصلاة
٣٥ اشارة
٣٥ أوقات الصلاة
٣٦ القبلة
٣٦ الستر و الساتر
٣٦ اشارة
٣٦ لباس المصلى
٣٨ مكان المصلى
٣٨ اشارة
٣٩ أحكام المسجد
٣٩ الأذان و الإقامة
٤٠ واجبات الصلاة
٤٠ اشارة
٤٠ النية
٤١ التكبير
٤١ القيام
٤١ القراءة
٤٢ الركوع
٤٣ السجود
٤٤ التشهد
٤٤ الترتيب و الموالاة
٤٥ القنوت

٤٥	تعقيب الصلاة
٤٥	مبطلات الصلاة
٤٦	صلاة الآيات
٤٧	اشارة
٤٧	وقت صلاة الآيات
٤٧	كيفية صلاة الآيات
٤٨	صلاة القضاء
٤٨	صلاة الجماعة
٤٨	اشارة
٥٠	شروط صلاة الجماعة
٥١	شروط إمام الجماعة
٥٢	الشكوك في الصلاة
٥٢	اشارة
٥٢	الشك في عدد الركعات
٥٣	صلاة احتياط
٥٣	قضاء السجود و التشهد المنسيين
٥٤	موجبات سجود السهو
٥٤	صلاة المسافر
٥٦	الصيام
٥٦	اشارة
٥٦	المفطرات
٥٧	الكفارة و القضاء
٥٨	أحكام الزكاة
٥٨	اشارة

٥٩ ما تتعلق به الزكاة
٥٩ اشارة
٥٩ زكاة الحيوان
٦٠ زكاة النقدين
٦٠ اشارة
٦٠ و فى الفضة نصابان:
٦١ زكاة الغلات الأربع
٦٢ موارد صرف الزكاة
٦٢ زكاة الفطرة
٦٣ الخمس
٦٣ اشارة
٦٥ تقسيم الخمس، و مستحقوه
٦٥ أحكام البيع و الشراء
٦٥ اشارة
٦٦ المكاسب المكروهة
٦٦ التجارة المحرمة
٦٨ شرائط المتعاقدين
٦٩ شرائط العوضين
٧١ فى الخيارات
٧٢ الصلح
٧٣ أحكام الإجارة
٧٤ أحكام الحوالة
٧٤ أحكام الرهن
٧٥ الضمان

٧٥	الكفالة
٧٥	أحكام اللقطة
٧٦	أحكام النكاح
٧٦	اشارة
٧٦	شروط العقد
٧٧	كيفية إجراء الصيغة في العقد الدائم
٧٧	كيفية إجراء الصيغة في العقد المنقطع
٧٧	أحكام العقد
٧٩	أحكام النظر
٧٩	مسائل متفرقة في النكاح
٨٠	أحكام الرضاع
٨٠	اشارة
٨١	شروط الرضاع المحرم
٨٢	أحكام الطلاق
٨٢	اشارة
٨٣	عدة الطلاق
٨٣	عدة الوفاة
٨٣	الطلاق البائن و الرجعي
٨٤	أحكام متفرقة في الطلاق
٨٥	أحكام الوصية
٨٦	أحكام الإرث
٨٦	مسئلة ٦١٩- موجبات الإرث ثلاثة
٨٦	الأول النسب و هو ثلاث طبقات:
٨٦	اشارة

٨٧	إرث الطبقة الأولى
٨٧	إرث الطبقة الثانية
٨٨	إرث الطبقة الثالثة
٨٩	الثاني من موجبات الإرث الزوجية
٨٩	أحكام متفرقة في الإرث
٩٠	الحج
٩٠	إشارة
٩١	مسائل متفرقة
٩٢	تعريف مركز القائمة باصفهان للتمريرات الكمبيوترية

مختصر الاحكام

إشارة

سرشناسه : گلپایگانی، محمدرضا، ۱۳۷۲ - ۱۲۷۷
 عنوان و نام پدید آور : مختصر الاحكام / مطابق لفتاوى محمدرضا الموسوى الكلپایگانی
 مشخصات نشر : قم: دار القرآن الكريم، ۱۴۱۳ق. = ۱۳۷۲.
 مشخصات ظاهري : ص ۱۶۳
 شابك : بها: ۴۰۰ريال ؛ بها: ۴۰۰ريال
 يادداشت : چاپ هشتم: ۱۴۱۳ق. = ۱۳۷۱
 يادداشت : چاپ ؟ ۱۳۷۲؟
 موضوع : فقه جعفرى -- رساله عمليه
 رده بندى كنگره : BP۱۸۳/۹/ك۸ ۳۳ ۱۳۷۲
 رده بندى ديويى : ۲۹۷/۳۴۲۲
 شماره كتابشناسى ملي : م ۷۵-۴۸۵

[الخطبة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين. واللغة الدائمة على أعدائهم أجمعين.

أحكام التقليد

- مسئلة ١- يجب التقليد أو الاحتياط على كل مكلف غير مجتهد فى عباداته و معاملاتة بل فى جميع أفعاله و اعماله.
 مسئلة ٢- عمل العامى بلا تقليد و لا احتياط باطل، أا ان يطابق الواقع مع تحقق قصد القربة ان كان العمل عباديا.
 مسئلة ٣- يتحقق التقليد بتعلم فتوى المجتهد للعمل بها.
 مختصر الأحكام، ص: ٣
- مسئلة ٤- لا يجوز تقليد الميت ابتداء. و لكن يجوز البقاء على تقليد الميت فى المسائل التى عمل المقلد بها فى حياة المجتهد أو المسائل التى تعلمها بقصد العمل بها الا انه ينبغى الاحتياط بان يرجع الى مجتهد حى فى المسائل التى لم يعمل فيها بفتوى المجتهد الميت.
- مسئلة ٥- الأحوط تقليد المجتهد الأعلم و لا يترك هذا الاحتياط فيما إذا علم المقلد ان فتوى الأعلم مخالفة لفتوى غير الأعلم.
 مسئلة ٦- المجتهد الأعلم من بين المجتهدين هو أفدرهم على استنباط الحكم الشرعى من أدلته و أصوله.
 مسئلة ٧- يثبت اجتهاد المجتهد و اعلميته بثلاثة أمور:
 الأول- ان يعلم المقلد ذلك بنفسه كأن يكون من أهل الخبرة فيقدر على التمييز بين المجتهد و غير المجتهد و بين الأعلم و غير الأعلم.

الثاني- ان يشهد بذلك عدلان من أهل الخبرة بحيث يستطيعان تمييز المجتهد و الأعلّم من غيرهما، إلا إذا عارضت شهادتهما شهادة عدلين آخرين يقولان باعلمية مجتهد آخر.

الثالث- الشيعاء و الشبهة بحيث يحصل منهما العلم أو الاطمئنان.

مسئلة ٨- يشترط في المجتهد الذي يجوز تقليده أمور:

الأول- البلوغ. الثاني- العقل. الثالث- ان يكون شيعيا اثني- عشريا. الرابع- العدالة. الخامس- الرجولة. السادس- طهارة المولد بان لا يكون ابن زنا. السابع- الأعلمية، على الأحوط، كما مر في المسئلة ٥. الثامن- الحياة ان كان التقليد ابتداء.

أحكام المياه

مسئلة ٩- الماء قسمان: مطلق و مضاف.

مختصر الأحكام، ص: ٤

الماء المطلق: هو ما يطلق عليه عرفا اسم الماء غير مضاف إلى شيء آخر، و هو على أقسام:

١- الماء الكر. ٢- الماء القليل. ٣- ماء المطر. ٤- ماء البثر.

٥- الماء الجارى. ٦- الماء النابع الماء المضاف: هو الماء الممزوج بشيء آخر بحيث لا يطلق عليه اسم الماء عرفا، أو الماء المعتصر من أشياء كالتفاح و الرمان و غيرهما.

مسئلة ١٠- ماء الكر بحسب الحجم- هو الماء الذى يكون مجموع مكسرة ثلاثة و أربعون شبرا أا ثمن شبر و بحسب الوزن هو الماء الذى بلغ وزنه مائة و ثمانية و عشرين مئا تبريزيا أا عشرين مثقالا.

مسئلة ١١- الماء المطلق ان كان كرا أو جاريا لا يتنجس بملاقاة النجاسة إلا إذا تغير بملاقاة النجاسة أحد أوصافه الثلاثة، و هى: اللون و الرائحة و الطعم بأوصاف النجس. اما إذا كان التغير بأوصاف المتنجس لا بأوصاف النجس فلا يتنجس.

مسئلة ١٢- الماء الخارج من الأنابيب- كالصنبور و الدوش و نحوهما- و كان متصلا بالكر هو فى حكم الكر فلا يتنجس بملاقاة النجاسة ما دام متصلا إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة على ما مر فى المسئلة السابقة.

مسئلة ١٣- إذا كان الماء كرا ثم شك فى انه هل نقص عن مقدار الكر أو لا، يحكم بأنه كرا و إذا كان أقل من كرا ثم شك فى انه هل بلغ مقدار الكر أو لا، يحكم بأنه لم يبلغ مقدار الكر.

مسئلة ١٤- الماء القليل هو الماء الذى لا ينبع من الأرض و كان مقداره أقل من الكر.

مسئلة ١٥- يتنجس الماء القليل بملاقاة النجاسة نعم إذا كان جاريا من

مختصر الأحكام، ص: ٥

العالى الى السافل و لاقى سافله النجاسة لا يتنجس العالى منه بل ينجس موضع الملاقاة فقط.

مسئلة ١٦- الماء الجارى هو الماء النابع من الأرض الجارى عليها كماء النهر و نحوه.

مسئلة ١٧- الماء الجارى لا يتنجس بملاقاة النجاسة، و ان كان أقل من كرا، إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة على ما مر فى المسئلة ١١.

مسئلة ١٨- ماء المطر حال نزوله حكمه حكم الماء الجارى.

مسئلة ١٩- يطهر الثوب أو الفرش النجس إذا تقاطر عليه المطر بعد زوال عين النجاسة و نفذ فى جميع اجزائه و لا يحتاج الى لعصر و التعدد و كذا إذا وصل الى بعضه دون بعض طهر ما وصل اليه.

مسئلة ٢٠- الأرض النجسة تطهر بمجرد نزول المطر عليها و نفوذه فيها بشرط ان لا يكون فيه عين النجاسة.

مسئلة ٢١- إذا اجتمع ماء المطر فى مكان، و كان أقل من مقدار الكر، فإنه فى حالة استمرار سقوط المطر عليه، مطهر لكل متنجس

يغسل فيه، بشرط ان لا يتغير أحد أوصافه الثلاثة بالنجاسة.

مسئلة ٢٢- ماء البئر النابع من الأرض حكمه حكم الماء الجارى، فلا يتنجس بملاقاة النجاسة إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة بنحو مَرّ فى مسئلة ١١- فان تغير بها ثم زال التغير بنفسه يطهر بدوام نبعه بشرط ان يمتزج ماؤه بالماء الجديد النابع الذى لم يلحقه التغير على الأحوط ولا يحتاج الى نزع شىء منه.

مختصر الأحكام، ص: ٦

مسئلة ٢٣- الماء المضاف طاهر إذا لم يكن لاقى نجاسة ولكنه لا يطهر المتنجس، وان كان كثيرا أو جاريا ولا يصح معه الوضوء والغسل مسئلة ٢٤- الماء المضاف كالماء القليل يتنجس بمجرد ملاقاة النجاسة وان كان كثيرا أو جاريا إلا إذا جرى من الأعلى إلى الأسفل، وفى هذه الحالة لا يتنجس أعلاه بملاقاة الأسفل للنجاسة وانما يتنجس منه القسم الملاقى للنجاسة فقط وكذلك إذا جرى من الأسفل إلى الأعلى بواسطة الدفع، كالفوارة فإنه لا يتنجس أسفله إذا لاقى أعلاه النجاسة وانما يتنجس منه القسم الملاقى للنجاسة من طرف الأعلى.

مسئلة ٢٥- الماء المجهول حاله، هل هو مطلق أو مضاف وكانت حالته السابقة أيضا مجهولة، ليس مطهرا، ولا يجوز الوضوء ولا الغسل به، ولكنه ان كان بمقدار الكر فما فوق ولاقى نجاسة لا يحكم بنجاسته، وان كانت حالته السابقة معلومة فحكمه حكم حالته السابقة.

مسئلة ٢٦- إذا تغير أحد أوصاف الماء بملاقاة النجاسة ثم زال التغير وعاد الماء الى حالته الأولى فإنه لا يطهر بذلك إلا فى خمس حالات:

١- ان يكون جاريا. ٢- ان يكون نابعا من الأرض. ٣- ان يتصل بماء المطر فى حال سقوطه. ٤- ان يقع عليه ماء المطر حال تقاطره ٥- ان يتصل بماء كرتا، بشرط ان يمتزج الماء المتنجس بالماء الذى يتصل به من هذه المياه الطاهرة على الأحوط وفى غير هذه الحالات الخمس يبقى الماء على نجاسته.

مسئلة ٢٧- الماء الراكد، كماء الحوض، ان كان أقل من مقدار الكر ولاقى النجاسة يتنجس ويطهر باتصاله بماء الكر أو الجارى بشرط ان يمتزج به على الأحوط. وكذلك يطهر إذا سقط عليه ماء المطر وامتزج به فى حال مختصر الأحكام، ص: ٧

تقاطره من السماء سواء كان بمجموعه مكشوفاً تحت السماء وسقط المطر عليه منها أو كان عليه بناء وسقط المطر عليه من كوة فى السقف. و شرط الامتزاج المذكور فى هذه المسائل احتياطى، وعند بعض العلماء يكفى مجرد الاتصال.

مسئلة ٢٨- الماء الذى لم تعلم نجاسته محكوم بالطهارة إلا ان يعلم بتنجسه سابقا فيحكم بنجاسته حتى يحصل العلم بطهارته.

مسئلة ٢٩- يحرم شرب الماء المتنجس إلا فى حال الضرورة بل كل متنجس حرام إلا فى حال الضرورة.

أقسام النجاسات

إشارة

مسئلة ٣٠- النجاسات اثني عشر قسما:

الأول والثانى- البول والغائط من الإنسان ومن كل حيوان يحرم أكل لحمه و كان ذا نفس سائلة، سواء كانت حرمة لحمه اصلية كلحم السباع أو عارضية كالحيوانات التى يحل أكل لحمها ولكن عرض لها ما جعلها حراما مثل الحيوان الجلال، وما وطئه الإنسان، والغنم الذى رضع لبن الخنزير حتى نما عليه لحمه واستحكم عظمه، والأحوط الأولى إلحاق سائر الحيوانات المأكولة باللحم بالغنم

فى هذا الحكم. و الأقوى طهارة الذرق و البول من الطيور الغير المأكولة للحم، ألا ان الأحوط اجتنابها و لا سيما بول الخفاش و ذرقه.

مسئلة ٣١- الثالث من النجاسات: المنى من الإنسان و من كل حيوان ذى نفس سائلة.

مسئلة ٣٢- الرابع: الميتة من كل حيوان ذى نفس سائلة و منها

مختصر الأحكام، ص: ٨

الحيوان الذى ذبح على خلاف الشرع و ميت المسلم قبل إتمام الأغسال الثلاثة كما ستذكر و ميت الكافر مطلقا و يستثنى من ذلك أجزاء الميتة التى لا تحلها الحياة، كالصوف و الوبر و الشعر و الريش و الأسنان و العظم، فإنها طاهرة. ألا من نجس العين و لكن يجب تطهيرها إذا لاقى شيئا من اجزاء الميتة مما تحله الحيوة مع الرطوبة.

مسئلة ٣٣- القطعة المبانة من جسم الإنسان الحى أو الحيوان الحى ذى النفس السائلة إذا كانت ممّا تحلها الحياة فهى نجسة.

مسئلة ٣٤- القشور الصغيرة المتكونة على الشفة و سائر أجزاء البدن إذا حان وقت سقوطها و تساقطت بنفسها فهى طاهرة.

مسئلة ٣٥- لا يجوز بيع الميتة و جلدها و لحمها و شحمها و كل شىء منها مما تحل فيه الحيوة.

مسئلة ٣٦- الخامس من النجاسات: دم الإنسان و كل حيوان ذى نفس سائلة.

مسئلة ٣٧ الحيوان المأكول للحم إذا ذبح ذبحا شرعيا و خرج منه الدم بالمقدار المتعارف فالدم المتخلف فى اجزائه التى يحل أكلها طاهر و اما الدم المتخلف فى الاجزاء التى لا يحل أكلها فالأحوط وجوبا الاجتناب عنه. و الدم الذى يعود الى بدن الذبيحة بعد خروجه منها، بسبب ارتفاع رأسها أو جريان النفس فيها أو بسبب آخر نجس.

مسئلة ٣٨- الدم الواقع على اللباس أو البدن أو شىء آخر إذا شك فى انه دم حيوان أولا، أو شك فى انه دم حيوان ذى نفس سائلة أو غير سائلة يحكم بطهارته.

مسئلة ٣٩- السادس و السابع من النجاسات: الكلب و الخنزير

مختصر الأحكام، ص: ٩

البريان و ليس فيهما جزء غير نجس، بل كل اجزائهما حتى الأجزاء التى لا تحلها الحياة كالشعر و العظم نجسة أما الكلب و الخنزير البحران فطهران.

مسئلة ٤٠- الثامن من النجاسات الكافر بجميع اقسامه حتى الكتابية كاليهود و النصارى و كل شىء من الكافر نجس حتى شعره و ظفره و رطوبة بدنه. و المراد من الكافر كل من أنكر وجود الله أو وحدانيته أو نبوة الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه و آله و سلم أو أنكر ضروريا من ضروريات الدين و هو مدرك انها من ضروريات الدين بحيث يترتب على إنكاره لها إنكار نبوة الرسول و الأحوط الاجتناب عن كل منكر لضرورة من ضروريات الدين و ان لم يكن ملتفتا إلى انها من ضروريات الدين.

مسئلة ٤١- ناصب العداوة لأحد من المعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم، أو الساب له، نجس و ان أظهر الإسلام و لا إشكال فى كفر الغلاة و نجاستهم (و هم المعتقدون بألوهية أمير المؤمنين عليه السلام) و كذا الخوارج و النواصب.

مسئلة ٤٢- التاسع من النجاسات: الخمر بل كل مسكر مائع بالأصالة مسئلة ٤٣- الأقوى طهارة العصير العنبى إذا غلى و لم يذهب ثلثاه و كذا نفس العنب و ان كان ينبغى الاحتياط بالاجتناب عنه نعم لا إشكال فى حرمة شربه سواء غلى بنفسه أو بالشمس أو بالنار أو بالهواء و فى جميع الصور يصير حلالا إذا صار خلا و ما غلى بالنار أيضا يصير حلالا إذا ذهب ثلثاه بالغليان بالنار.

مسئلة ٤٤- لا ينجس التمر و الزبيب و عصيرهما بالغليان و يجوز أكلهما و شربهما الا ان الأولى الاجتناب عنهما.

مختصر الأحكام، ص: ١٠

مسئلة ٤٥- العاشر من النجاسات: الفقاع و هو شراب مسكر يتخذ من الشعير يحرم شربه و فى الاخبار تأكيد على وجوب الاجتناب عنه.

مسئلة ٤٦- ماء الشعير الذى يصفه الأطباء المتقدمون للعلاج ليس فقاعا و هو طاهر و يجوز شربه.

مسئلة ٤٧- الحادى عشر من النجاسات: عرق الجنب من الحرام على الأحوط سواء خرج فى حال الجماع أو بعده أو كان من الرجل أو المرأة و سواء حصلت الجنابة بواسطة أمر محرم بحرمة ذاتية كالزنا و اللواط و وطئ الحيوان و الاستمناء، أو حصلت بواسطة أمر محرم بحرمة عارضة كوطى الزوجة فى حال الحيض أو فى الصوم الواجب المعين كشهر رمضان، أو فى حال وقوع الظهر قبل أداء كفارته.

مسئلة ٤٨- لا تجوز الصلاة فى عرق الجنب من الحرام.

مسئلة ٤٩- العرق الخارج من بدن الجنب من الحرام، فى حال الاغتسال من الجنابة نجس على الأحوط و لذلك الأحسن له الاغتسال بالماء البارد بعد تطهير البدن من العرق و اما بالماء الحارّ فيحسن تطهير العضو المغسول وحده ثم غسله ثم تطهير العضو الذى بعده و غسله و هكذا حتى يتم الغسل و إذا ارتمس فى الماء و يحرك بقصد الغسل كل عضو من أعضاء الغسل تحت الماء حتى لا يتنجس بخروج العرق ثانيا بعد تطهيره و قبل غسله فهو أحسن و أسهل.

مسئلة ٥٠- الثانى عشر- من النجاسات: عرق الإبل الجلالة، و الأحوط وجوبا ان يلحق به عرق كل حيوان جلال.

مختصر الأحكام، ص: ١١

مسائل متفرقة فى أحكام النجاسات

مسئلة ٥١- تثبت النجاسة بثلاثة أمور: الأول- العلم الوجدانى الثانى- إخبار صاحب اليد. الثالث- شهادة رجلين عدلين. و الاكتفاء بشهادة عدل واحد مشكل فلا يترك مراعاة الاحتياط.

مسئلة ٥٢- لا بد للسواسى فى الحكم بالنجاسة ان يرجع الى المتعارف و لا يعتنى على علمه بالنجاسة و فى الحكم بطهارة ما كان عالما بنجاسته سابقا لا يجب عليه تحصيل العلم بطهارته بل يرجع الى المتعارف و ان لم يوجب حصول العلم له.

مسئلة ٥٣- يحرم تنجيس المساجد، و إذا تنجست يجب إزالتها فوراً و لا يجوز تأخيرها.

مسئلة ٥٤- حكم المشاهد المشرفة حكم المساجد، على الأحوط فلا يجوز تنجيسها و يجب تطهيرها فوراً إذا وقعت فيها نجاسة.

مسئلة ٥٥- لا يجوز تنجيس ورق القرآن المجيد و خطه بل جلده أيضا و إذا تنجس شىء من ذلك وجب تطهيره.

مسئلة ٥٦- لا يجوز تنجيس التربة المتخذة من قبر سيد الشهداء عليه السلام أو قبر الرسول صلى الله عليه و آله أو قبور سائر الأئمة عليهم السلام و يجب تطهيرها إذا تنجست.

مسئلة ٥٧- لا يجوز أكل الطعام المتنجس قبل تطهيره و كذلك أوانى الطعام المتنجسة يجب تطهيرها قبل وضع الطعام فيها إذا كانت نجاستها تسرى الى الطعام.

مختصر الأحكام، ص: ١٢

أقسام المطهرات

مسئلة ٥٨- المطهرات أربعة عشر قسما:

الأول- الماء، و هو مطهر لكل متنجس، غير المائعات، بشروط ستذكر فيما بعد. و إذا تنجس الماء نفسه فإنه يطهر باتصاله بماء الكر أو الماء الجارى و كذلك يطهر إذا وقع عليه ماء المطر و فى هذه الصور الثلاث يشترط فى طهارة الماء المتنجس ان يختلط و يمتزج بالماء الطاهر الذى يتصل به من هذه المياه الثلاثة على الأحوط أما المائعات الأخرى، غير الماء فإنها إذا تنجست، لا تطهر بالماء إلا إذا استهلكت و ذهب أثرها فى الكر أو الماء الجارى.

مسئلة ٥٩- يشترط فى التطهير بالماء أمور.

الأول- ان يكون الماء طاهرا. الثانى- ان يكون مطلقا حين اتصاله بالمتنجس و نفذ فيه على إطلاقه. الثالث- زوال عين النجاسة بحيث

تزول كل جزء منها حتى اجزاء صغارها، نعم لا- يجب زوال لونها و لا- رائحتها و لا طعمها الرابع- ان لا يتغير لون الماء أو رائحته أو طعمه بالنجاسة حين استعماله في تطهير المتنجس.

مسئلة ٦٠- اللباس و البدن و غيرها من الأشياء غير الأواني، إذا تنجست بالبول، يجب ان تغسل بالماء القليل مرتين لتطهر و يستثنى من ذلك المتنجس ببول الصبي الرضيع الذى لم يتغذ بعد بالطعام و كانت مرضعته مسلمة، فإنه يكفى فى طهارته صب الماء القليل عليه مرة واحدة و ان كان الاولى و الأحوط صب الماء عليه أيضا مرتين و يكفى فى طهارة الأشياء المذكورة غسلها مرة واحدة فى الكر أو الماء الجارى.

مختصر الأحكام، ص: ١٣

مسئلة ٦١- الأواني المتنجسة بغير ولوغ الكلب، يجب غسلها بالماء القليل ثلاث مرات لتطهر. و يكفى غسلها مرة واحدة فى الكر و الماء الجارى أما الأواني المتنجسة بولوغ الكلب أو لطمه فيجب أولا مسحها بتراب طاهر ثم غسلها مرة واحدة فى الكر أو الماء الجارى أو مرتين بالماء القليل. و الأواني المتنجسة بسيلان لعاب الكلب فيها الأحوط وجوبا ان تغسل ثلاث مرات ان كان الماء قليلا بعد مسحها بالتراب.

مسئلة ٦٢- يشترط فى الطهارة بالماء القليل انفصال الغسالة عن المحل المتنجس بالمقدار المتعارف، فما لا ينفذ فيه الماء كبدن الإنسان و غيره فيكفى فيه صب الماء عليه و انفصال أكثره عن المكان المتنجس و ما ينفذ فيه الماء كاللباس و الفرش يجب عصره بعد صب الماء عليه.

مسئلة ٦٣- الثانى من المطهرات- الأرض، و هى تطهر باطن القدم و النعل بالمشى عليها أو المسح بها بشرط ان تكون الأرض طاهرة و جافة و يشترط أيضا ان تكون نجاسة القدم أو النعل حادثة من المشى على أرض نجسة، أما النجاسة الحادثة من شىء آخر غير الأرض فالأحوط تطهيرها بالماء و لا فرق فى الأرض بين ان تكون من التراب أو الحجر أو الحصى أو مفروشة بالحجر أو الآجر أو الاسمنت، فكلها مطهرة، أما الأرض المفروشة بالاسفلت المتخذ من القير و المفروشة بالخشب فإلحاقها بها مشكل.

مسئلة ٦٤- الاولى فى تطهير باطن القدم و النعل بالأرض ان يمشى خمس عشرة خطوة و ان كان يكفى أقل من ذلك أيضا بحيث يصدق عليه اسم السير أو المسح.

مسئلة ٦٥- الثالث- من المطهرات: الشمس و هى تطهر الأرض و الأشياء الثابتة غير المنقولة كالأبنية و الجدران و كل شىء متصل مختصر الأحكام، ص: ١٤

بها كالأبواب و الأخشاب و المسامير و الجص و غيره مما تطلّى به الابنية و الأواني الثابتة فى الأبنية و فى الأرض و كذلك الأشجار و النباتات قبل قطعها و انفصالها عن الأرض.

مسئلة ٦٦- يشترط فى التطهير بالشمس أمور:

الأول- ان يكون المكان المتنجس رطبة تجففها الشمس بأشراقها عليها.

الثانى- ان تكون خالية عن عين النجاسة غير الرطوبة التى تجففها الشمس.

الثالث- ان يجف المكان المتنجس بأشراق الشمس عليه لا بشىء آخر.

الرابع- ان لا تكون الشمس حين إشراقها وراء الغيم أو غيره من الموانع.

الخامس- ان تشرق الشمس على نفس المكان المتنجس فان كان فوقه حاجب يجب إزالته اما إذا أشرقت عليه من وراء الزجاج ففى طهارته بها اشكال و كذلك إذا انعكس نورها عليه من الزجاج و نحوه.

مسئلة ٦٧- تطهر الشمس أيضا باطن الشىء المتنجس بثلاثة شروط:

الأول- ان يكون داخله و باطنه متصلا بخارجه و ظاهره.

الثاني- ان يكون فيه رطوبة تجففها الشمس.

الثالث- ان تجفف الشمس الباطن و الظاهر فى وقت واحد.

مسئلة ٦٨- الرابع من المطهرات- الاستحالة. و هى تبدل حقيقة شىء بحقيقة شىء آخر كاستحالة العذرة ترابا و الخشب رمادا و البول أو الماء بخارا و الاستحالة تطهر عين النجاسة كما تطهر الأشياء المتنجسة.

مسئلة ٦٩- إذا استحالت عين النجاسة أو المتنجس بخارا ثم عاد هذا البخار ماء أو عرقا فالأحوط وجوبا الاجتناب عنهما.

مسئلة ٧٠- العرق الحاصل من بخار الحمام إذا لم يعلم انه بخار ماء

مختصر الأحكام، ص: ١٥

متنجس محكوم بالطهارة.

مسئلة ٧١- إذا تغيرت أو صاف النجس أو المتنجس فليس ذلك استحالة مثلا: إذا صارت الحنطة المتنجسة دقيقا أو عجينا أو خبزا فإنها لا تطهر و كذلك اللبن إذا صار جبنا فإنه لا يطهر.

مسئلة ٧٢- الخامس من المطهرات- الانقلاب كانقلاب الخمر خلا سواء حصل انقلابه بنفسه أو بعلاج كأن يلقى فيه الملح أو الخل فيصير خلا مسئلة ٧٣- السادس من المطهرات- ذهاب الثلثين و هو مختص بعصير العنب الذى تنجس بالغليان فان ذهاب ثلثيه مطهر للثلث الباقى، بناء على القول بنجاسته الا- انه قد مرّ فى ما سبق من المسائل الحكم بطهارته و ان كان الاولى الاحتياط باجتنابه قبل ذهاب ثلثيه. و مرّ أيضا ان شربه حرام و ان ما غلى منه بالنار خاصة يحل إذا ذهب ثلثاه بالغليان بالنار. اما ما غلى بغير النار فالأحوط وجوبا الاجتناب عن شربه و ان ذهب ثلثاه و يحل إذا انقلب خلا.

مسئلة ٧٤- الزبيب و التمر الذى يوضع فى بعض الأطعمة كالأرز و الحساء لا بأس به و يجوز اكله و ان غلى.

مسئلة ٧٥- الأقوى ان عصير الزبيب و التمر لا ينجان بالغليان و لا يحرم شربهما.

مسئلة ٧٦- السابع من المطهرات- الانتقال. مثلا: إذا انتقل دم الإنسان أو الحيوان ذى النفس السائلة الى جسم حيوان غير ذى نفس سائلة بحيث يعدّ من دم هذا الحيوان عرفا، فإنه يطهر.

مسئلة ٧٧- الثامن من المطهرات- الإسلام. و هو يطهر بدن الكافر و لعابه و مخاطه و عرقه و الوسخ الذى فى بدنه.

مختصر الأحكام، ص: ١٦

مسئلة ٧٨- يكفى فى الحكم بإسلام الكافر ان ينطق بالشهادتين، و هما: اشهد ان لا إله إلا الله و اشهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله الا- ان ينطق بما يناقضهما و يطهر بدن كل من المرتد الملى و المرتد الفطرى إذا تابا بناء على الأقوى و تقبل عبادتهما مسئلة ٧٩- التاسع من المطهرات- التبيعة و المراد بها صيرورة شىء طاهرا بواسطة تطهير شىء آخر. كطهارة لعاب الكافر و مخاطه و عرفه و وسخ بدنه تبعا لطهارته بالإسلام. و طهارة ابن الكافر الصغير تبعا، لطهارة أحد أبويه أو كليهما بالإسلام و طهارة آنية الخمر تبعا لطهارته بانقلابه خلا و طهارة يد الغاسل للميت تبعا لطهارة الميت بعد تمام الغسل و كذلك طهارة الحجر أو اللوح الذى يسجى عليه الميت لتغسيه و القماش الذى تستر به عورته تبعا لطهارة بدنه بعد إتمام غسله.

مسئلة ٨٠- العاشر من المطهرات زوال عين النجاسة و هى تطهر بدن الحيوان و بواطن بدن الإنسان و تحصيل الطهارة بها، سواء أزالته بنفسها أو بسبب آخر. فإذا تنجس مثلا منقار الدجاجة أو فم الهرة بملاقاة النجاسة فإنهما يطهران بمجرد زوال عين النجاسة و جفاف رطوبتها منهما و هكذا سائر الاجزاء من بدن الحيوان. و كذلك تطهر بواطن الإنسان، كباطن الفم و الأنف و الاذن، ان تنجست بمجرد زوال عين النجاسة منها بناء على القول بتنجسها بملاقاة النجاسة فإذا أكل الإنسان طعاما أو شرب دواء متنجسا فان فمه يطهر بمجرد خلوة منهما و زوال عينهما منه و لا حاجة الى غسل الأسنان و الفم الا ان يكون فيه أسنان مصنوعة و كانت قد لاقت الطعام أو الدواء المتنجس، فالأحوط حينئذ تطهيرها. و كذلك لا حاجة الى غسل الفم إذا خرج الدم من اللثة أو أصول الأسنان أو أى مكان آخر

مختصر الأحكام، ص: ١٧

من الفم، فإنه يطهر بمجرد انقطاع الدم و زوال عينه.

مسئلة ٨١- الحادى عشر من المطهرات- استبراء الحيوان الجلال و هو منع الحيوان الجلال المأكول اللحم من أكل النجاسات و علفه بالنباتات الطهارة مدة لا يصدق عليه بعدها اسم الجلال، و الأحوط ان تكون مدة الاستبراء للإبل أربعين يوما و البقر ثلاثين و الغنم عشرة و البط خمسة و الدجاج ثلاثة. و فى غيرها من الحيوانات تكفى المدة التى يصح سلب اسم الجلال عنه.

مسئلة ٨٢- الثانى عشر من المطهرات- حجر الاستنجاء، و سيأتى شرحه.

مسئلة ٨٣- الثالث عشر من المطهرات- خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف، فإنه مطهر لبقية الدم المتخلف فى الاجزاء التى يحل أكلها من الذبيحة و قد مرّ فى مسئلة ٣٧ ان الباقى فى الاجزاء التى يحرم أكلها فالأحوط الاجتناب عنه.

مسئلة ٨٤- الرابع عشر من المطهرات- غياب المسلم. فاذا تنجس بدنه أو لباسه مثلا ثم غاب يحكم بطهارة ذلك المتنجس. و لكن بستة شروط:

الأول- ان يعلم ذلك المسلم بملاقاة النجاسة لبدنه أو لباسه الثانى- ان يعتقد نجاسة الشىء الذى لاقى بدنه أو لباسه.

الثالث- ان يستعمل ذلك المتنجس فى شىء شرطه الطهارة كأن يصلى فى اللباس الذى لاقى النجاسة.

الرابع- ان يعلم بان العمل الذى يؤديه بهذا اللباس تشترط فيه الطهارة، الخامس- ان يحتمل بان ذلك المسلم قد طهر ذلك الشىء المتنجس.

السادس- ان يكون بالغاً على الأحوط وجوبا

مختصر الأحكام، ص: ١٨

بعض أحكام الأوانى

مسئلة ٨٥- يحرم استعمال الأوانى المتخذة من جلد نجس العين كالكلب و الخنزير و المتخذة من جلد الميتة، فى الوضوء و الغسل و الطعام و الشراب و الأحوط وجوبا ترك الانتفاع بجلد نجس العين و الميتة مطلقا، بأى وجه من الوجوه كان الانتفاع.

مسئلة ٨٦- يحرم استعمال أوانى الذهب و الفضة فى الأكل و الشرب و الطهارة من الحدث و الخبث و الأحوط وجوبا ترك استعمالها فى أغراض اخرى كوضعها فى البيوت للزينة و ينبغى الاحتياط أيضا بعدم حفظها و كذلك عدم شرائها و بيعها و صنعها و أخذ الأجرة على صنعها.

بعض أحكام التخلّى

إشارة

مسئلة ٨٧- يجب ستر العورة فى حال التخلّى، بل فى جميع الأحوال، عن الناظر المحترم حتى الولدين و الأبناء، بل يجب سترها أيضا عن المجنون و الطفل المميز. و يحرم على كل مكلف النظر إلى عورة الغير فى جميع الأحوال، و يستثنى من ذلك الزوج و الزوجة فيجوز لكل منهما النظر إلى عورة الآخر. و الأمة المملوكة حكمها حكم الزوجة.

و كذلك لا يجب ستر العورة عن الطفل الغير المميز.

مسئلة ٨٨- يحرم فى حال التخلّى استقبال القبلة و استدبارها، و ان حوّل المتخلّى عورته إلى جهة أخرى. و الأحوط وجوبا عدم جواز تحويل العورة إلى القبلة إذا كان المتخلّى غير مستقبل و لا مستدبر للقبلة بسائر بدنه مسئلة ٨٩- الأحوط وجوبا تطهير مخرج البول

مرتين بالماء و الأفضل

مختصر الأحكام، ص: ١٩

ثلاث مرات. و لا يطهر بغير الماء.

مسئلة ٩٠- فى تطهير مخرج الغائط مخير بين وجهين:

الأول- إزالة النجاسة عنه بحجر أو مدر أو خرقة أو أمثال ذلك من الأشياء التى تقلع النجاسة. يستثنى منها العظم و الروث فان استعمالهما فى ذلك لا يجزى. و كذلك يستثنى الأشياء المحترمة فإن استعمالها فى ذلك محرّم. و يشترط ان يكون ما يستعمل فى إزالة النجاسة طاهرا و ان لا يكون ذا رطوبة مسرية و الأحوط وجوبا ان لا يكون المسح بأقل من ثلاث و ان زالت النجاسة بمسحة أو مسحتين، و ان تكون إزالتها بثلاث قطع، فاذا لم يكف ذلك فى إزالة عين النجاسة و جب زيادة عدد القطع من الحجر أو المدر أو الخرق أو غيرها حتى تزول عين النجاسة. و لا بأس ببقاء الاجزاء الدقيقة التى لا ترى.

مسئلة ٩١- يشترط فى تطهير مخرج الغائط بغير الماء ان لا يكون الغائط قد تعدى من المخرج المعتاد. اما إذا تعدى فلا بد من تطهيره بالماء على النحو الذى سيأتى. و كذلك يشترك ان لا- تلتقى المخرج نجاسة أخرى خارجة و أن لا- يخرج معه دم ففى هاتين الحالتين لا بد أيضا من تطهيره بالماء.

مسئلة ٩٢- الوجه الثانى و هو أفضل- تطهير المخرج بالماء و يكفى فى ذلك غسله بالماء حتى ينظف من النجاسة بحيث لا يبقى منها اثر حتى الاجزاء الدقيقة، و لا يشترط فى ذلك التعدد بل الحد النقاء.

الاستبراء

مسئلة ٩٣- يستحب للرجال الاستبراء بعد البول و يتحقق ذلك بوجوه أفضل أن يصبر حتى ينقطع دريرة البول بعد انقطاعه ثم يضع.

مختصر الأحكام، ص: ٢٠

الإصبع الوسطى من اليد اليسرى عند مخرج الغائط ثم يمسح بها الى أصل القضيب ثلاث مرات ثم يضع السبابة تحت القضيب و الإبهام فوقه و يمسح بهما ثلاث مرات من الأصل إلى الحشفة ثم يعصر الحشفة ثلاث مرات.

مسئلة ٩٤- فائدة الاستبراء هى انه إذا خرجت بعد ذلك رطوبة من مخرج البول و شك فى أنها بول أو أنها رطوبة أخرى، غير المنى، يحكم بطهارتها و بقاء الوضوء السابق قبل تلك الرطوبة بعد الاستبراء، و لا استبراء للنساء فمثل هذه الرطوبة المشتبهة الخارجة منهن محكوم بالطهارة.

فى الوضوء

نواقض الوضوء

مسئلة ٩٥- نواقض الوضوء عشرة: الأول و الثانى البول: و الغائط الثالث- خروج ريح المعدة و الأمعاء من مخرج الغائط الرابع- النوم

الغالب على السمع و البصر بحيث لا يرى و لا يسمع الخامس- كل ما يزيل العقل.

السادس- الحيض. السابع- النفاس- الثامن- الاستحاضة.

التاسع- الجنابة. العاشر مس الميت على الأحوط وجوبا.

موارد وجوب الوضوء

مسئلة ٩٦- يجب الوضوء لأمور:

الأول- الصلاة و قضاء التشهد و السجود المنسيين من الصلاة، بل يجب أيضا لسجود السهو، بناء على الأحوط وجوبا و لا يجب لصلاة الميت.

مسئلة ٩٧- الثاني: الطواف الواجب.

مسئلة ٩٨- الثالث: مس كلمات القرآن المجيد و كتابته. و كذلك

مختصر الأحكام، ص: ٢١

مس أسماء الله تعالى و الصفات المختصة به. و الأحوط وجوبا ان يلحق بها أسامى الأنبياء و الأئمة و الصديقة الزهراء عليهم السلام.

مسئلة ٩٩- يجب الوضوء أيضا بالنذر و العهد و القسم، و ان كانت بقصد مجرد الكون على الطهارة.

واجبات الوضوء

مسئلة ١٠٠- واجبات الوضوء خمسة:

الأول- النية و يجب فيها قصد القربة و تعيين غاية من غايات الوضوء بان يكون مثلا لأجل الصلاة أو مس كتابه القرآن أو غير ذلك. و يكفي مجرد قصد حصول الطهارة من الحدث و ان. لم يقصد غاية من غايات الوضوء.

الثاني- غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل. و حد الغسل طولاً من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن. و حده عرضاً ما درأت عليه إبهام اليد و الوسطى و لا يجب غسل البشرة التي تحت شعر الوجه من اللحية و الشارب و الحاجبين بل يكفي غسل ظاهرها بشرط صدق إحاطة الشعر على المحل و ألا و جب غسل البشرة الظاهرة في خلافه.

الثالث- غسل اليدين، اليمنى أولاً و اليسرى بعدها، من المرفق الى رعوس الأصابع.

الرابع- مسح مقدم الرأس مما يلي الجبهة. و يكفي المسح على ظاهر الشعر النابت في مقدم الرأس بشرط ان لا يتجاوز بمده عنه و مع التجاوز فيمسح على أصوله و يجب ان يكون المسح برطوبة باطن الكف الباقية من الوضوء.

و الأفضل ان يكون بثلاث أصابع يمسح بها من الأعلى إلى الأسفل بمقدار

مختصر الأحكام، ص: ٢٢

عرض الإصبع. و الأحوط ان يكون باليد اليمنى.

الخامس- مسح ظاهر القدمين من رعوس الأصابع إلى أعلى القدم، و الأحوط ان يصل المسح الى المفصل. و يكفي المسح بإصبع واحدة و ان كان الأحوط بثلاثة أصابع. و الأفضل مسح جميع ظاهر القدم. و الأحوط مسح القدم اليمنى باليد اليمنى و اليسرى باليسرى.

مسئلة ١٠١- يجب في غسل الوجه و اليدين اجراء الماء عليها و لو بواسطة اليد الغاسلة. و لا يكفي المسح.

مسئلة ١٠٢- يجب غسل تمام ما و جب غسله من الوجه و اليدين بحيث لا يبقى منه جزء بدون غسل. فإن بقي شيء منه، و لو بمقدار رأس الإبرة، بدون غسل فالوضوء باطل.

مسئلة ١٠٣- يجب ان يظهر اثر المسح في الأعضاء الممسوحة. فإن كان شيء منها مبتلاً بالرطوبة بحيث لا يظهر فيه أثر رطوبة اليد عند المسح، يجب تجفيفه أولاً ثم مسحه و كذلك يجب ان يكون المسح بتحريك اليد نفسها مع ثبات الرأس و القدمين. فان كان المسح بتحريك الرأس و القدمين مع ثبات اليد فالوضوء باطل.

شروط الوضوء

مسئلة ١٠٤- يشترط فى صحة الوضوء أمور:

الأول والثانى- ان يكون ماء الوضوء طاهرا و مطلقا.

الثالث- طهارة أعضاء الوضوء. و يكفى فى ذلك تطهير كل عضو قبل غسله أو مسحه ثم غسله أو مسحه. و لا يشترط فى صحته طهارة جميع البدن الرابع- ان لا يكون مانع من وصول ماء الوضوء الى جميع العضو

مختصر الأحكام، ص: ٢٣

المغسول أو الممسوح. و إذا شك فى وجود مانع يجب الفحص حتى يحصل الاطمئنان بعدمه اما الوسخ فى أعضاء الوضوء فان كان غير ذى جرم فلا تجب إزالته.

الخامس- اباحة ماء الوضوء و الآنية المتوضأ منها و القضاء المتوضأ فيه و كذلك المكان الذى ينصب فيه ماء الوضوء. فان كان أحد هذه الأشياء مغصوبا بطل الوضوء، بل مع الشك برضا المالك أيضا باطل.

مسئلة ١٠٥- الإخلال بأى شرط من هذه الشروط مبطل للوضوء، و ان كان عن جهل بالحكم أو الموضوع الا الغصب، فإنه مبطل للوضوء مع العلم بالغصب و تعدد استعمال المغصوب فى الوضوء دون الجاهل بموضوع الغصب بأن وضوئه صحيح. اما الجاهل بحكم الغصب و الجاهل ببطان الوضوء إذا استعمل فيه المغصوب فان كان جهله عن تقصير فى تحصيل الحكم فحكمه حكم العادم، و الآ فلا.

مسئلة ١٠٦- يجوز الوضوء من الأنهار الكبيرة حتى مع عدم العلم برضا المالكين. اما مع العلم بعدم رضاهم فالوضوء منها مشكل. السادس- ان لا تكون آنية الوضوء من ذهب أو فضة.

السابع- ان لا يكون ماء الوضوء قد استعمل فى إزالة الخبث، و ان كان طاهرا كماء الاستنجاء فى بعض الموارد:

الثامن- ان لا يمنع من استعمال الماء، كالمرض و خوف العطش ففى مثل هذه الأحوال يجب التيمم.

التاسع- ان يكون الوقت متسعا للوضوء و الصلاة فإن كان يضيق عنهما وجب التيمم. العاشر- المباشرة للقادر و اما العاجز عن تولى أفعال الوضوء بنفسه، فالواجب عليه الوضوء بإعانة الغير. الحاد عشر- الترتيب بتقديم الوجه

مختصر الأحكام، ص: ٢٤

ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس ثم الرجلين.

الثانى عشر- الموالاة و هى تتابع أفعال الوضوء و تتحقق الموالاة بالشروع بغسل كل عضو قبل جفاف العضو الذى قبله، بل الأحوط مراعاة عدم جفاف بعض الأعضاء مطلقا و لو كان السابق على السابق.

الثالث عشر- إخلاص النية، كما ذكر قبلا، فان اقترنت النية بالرياء، و ان كانت ذلك فى أثناء الوضوء لا فى أوله، بطل الوضوء و لكن لا- يبعد ان يقال ان الرياء إذا حصل فى أثناء الوضوء لا يبطل ما قبله و انما يبطل الجزء الذى اقترن به من اجزاء الوضوء فلو عدل عن قصده قبل فوات الموالاة يعيد وضوء هذا الجزء فقط، ثم يتم وضوءه الى آخره و يكون صحيحا لكن الأحوط و الاولى عدم الاكتفاء به.

مسئلة ١٠٧- إذا شك المكلف فى الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء وضوئه و إذا شك بعد الحدث فى انه هل توضحا أولا بنى على العدم و يتوضأ.

مسئلة ١٠٨- إذا تيقن، بعد الوضوء، انه ترك جزءا من اجزائه أو أدخل بشرط من شروطه، فمع بقاء الموالاة يستأنف وضوءه من حيث أدخل به ثم يكمله: و مع فوات الموالاة يستأنف الوضوء من أوله.

مسئلة ١٠٩- إذا شك بعد الصلاة، فى انه هل كان متوضئا أولا، ففيه صورتان:

الاولى- ان يكون، قبل الشك، متيقنا بالوضوء ثم شك فى بطلانه ففى هذه الصورة يبني على صحة الصلاة و الطهارة و لا شىء عليه.

الثانية- ان يكون شكه غير مسبوق بتيقن الوضوء ففي هذه الصورة يبنى على صحة الصلاة ولكنه يتوضأ للصلاة الآتية و إذا شك في أثناء الصلاة فإن كان شكه مسبقا بتيقن الوضوء فصلاته صحيحة و ان كان غير مسبوق مختصر الأحكام، ص: ٢٥

به فالصلاة باطله و يجب عليه الوضوء و اعادة الصلاة و الأحوط اللاولى إتمام الصلاة ثم الوضوء و اعادة الصلاة.

مسئلة ١١٠- المسلوس و هو من يستمر به حدث البول، و المبطون و هو من يستمر به حدث الغائط ان كان حدثه منقطعا بحيث يجد فسحة من الوقت يخلو فيها من خروج البول أو الغائط، فيجب عليه أداء الصلاة فى ذلك الوقت و ان كان حدثه متصلا بحيث لا يجد فسحة تكفى لأداء الصلاة بلا حدث فإنه يتوضأ و يضع الى جانب مصلاه ماء للوضوء و يصلى، و كلما أحدث فى أثناء الصلاة توضأ و عاد إلى إتمام صلاة من حيث أحدث فإن كثر تكرار الوضوء أثناء الصلاة فالأحوط وجوبا، بعد الفراغ منها ان يتوضأ و يعيدها بوضوء واحد هذا إذا كان لا يجد مشقة فى تكرير الوضوء أثناء الصلاة. اما إذا كان عليه من ذلك مشقة فإنه يكتفى بوضوء واحد لكل صلاة.

أحكام الجبيرة

مسئلة ١١١- الجبيرة: هى الألواح الموضوعه على الكسر و الضمادة المشدودة بها الجروح و القروح و الكسور الحادثة فى الجسم. و كذلك الأودية التى توضع عليها.

مسئلة ١١٢- إذا كانت الجبيرة على أحد أعضاء الوضوء و كانت طاهرة يغسل ما حولها ثم تمسح الجبيرة نفسها باليد و هى رطبة. و ان كانت متنجسة تطهر ثم تمسح و الأحوط وجوبا اجراء الماء عليها، حال المسح، إذا كان ذلك ممكنا و لا ينوى به الغسل و لا المسح. و ان كان تطهير الجبيرة متعذرا توضع فوقها خرقة طاهرة و يمسح عليها.

مسئلة ١١٣- إذا كان وصول الماء الى الجروح و القروح و الكسور لا ضرر مختصر الأحكام، ص: ٢٦

منه و لا مشقة فيه فيجب الوضوء كاملا كما لو كانت الأعضاء سالمة، و ان كان مكان المسح مجروحا و لا يمكن مسحه يجب وضع خرقة طاهرة عليه و يمسح عليها و الأحوط وجوبا التيمم أيضا مع الوضوء.

مسئلة ١١٤- حكم الجبيرة فى الغسل و التيمم كحكمها فى الوضوء

الأغسال الواجبة

اشاره

مسئلة ١١٥- الأغسال الواجبة سبعة:

- ١- غسل الجنابة. ٢- غسل الحيض. ٣- غسل النفاس.
- ٤- غسل الاستحاضة. ٥- غسل مس الميت. ٦- غسل الميت.
- ٧- الغسل الواجب بنذر أو عهد أو قسم.

غسل الجنابة

اشاره

مسئلة ١١٦- تحصل الجنابة بأمرين:

الأول- الجماع. الثاني- خروج المنى سواء كان حال النوم أو اليقظة. قليلا كان أو كثيرا، باختيار أو بغير اختيار، بشهوة أو بدون شهوة. مسئلة ١١٧- إذا شك في الرطوبة الخارجة، هل هي منى أو غير منى، فان كان خروجها بشهوة و دقق و أعقبها فتور البدن، يحكم بأنها منى (و ان كان الظاهر كفاية الدفق مع واحدة من العلامتين المذكورتين) و لا يبعد اعتبار هذه العلامات الثلاث في النساء أيضا، و الرطوبة الخارجة من المريض يكفى ان تكون بشهوة فقط، و لو بدون دقق فيحكم بأنها منى مسئلة ١١٨- يستحب البول بعد الجنابة. فإذا اغتسل بعد البول ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين المنى و غير البول يحكم بطهارتها و إذا مختصر الأحكام، ص: ٢٧

كان قد استبرأ بعد البول ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول و غير المنى لا تكون ناقضة للوضوء. مسئلة ١١٩- إذا اغتسل للجنابة بدون ان يبول، و خرجت منه رطوبة بعد الغسل، و شك في أنها منى أو انها رطوبة أخرى، غير البول، يحكم بأنها منى و يعيد الغسل و إذا بال بعد الجنابة ثم اغتسل لها ثم خرجت منه رطوبة و شك في أنها بول أو منى فالأحوط وجوبا إعادة الغسل و الوضوء إلا إذا كان مسبقا بالحدث الأصغر فإنه يكفيه الوضوء و لا يجب عليه الغسل.

موارد وجوب غسل الجنابة

مسئلة ١٢٠- يجب غسل الجنابة لأمرين: الأول- للصلوات الواجبة و المستحبة و الاجزاء المنسية من الصلاة و صلاة الاحتياط و الأحوط وجوبا الاغتسال لسجود السهو أيضا و لا يجب لصلاة الميت و لا لسجود تلاوة آية السجدة من سور العزائم الأربع. الثاني للطواف الواجب. الثالث- لصيام شهر رمضان و قضاؤه فإن أجنب ليلا و جب عليه الغسل قبل طلوع الصبح و قضاؤه، فإن ترك الغسل عمدا أو ناسيا للجنابة حتى طلع الصبح بطل صيامه و في غير شهر رمضان و قضاؤه لا يبطل الصيام إذا بقي على الجنابة حتى أصبح، و لو كان صياما واجبا الا ان الاولى و الأحوط في هذه الصورة عدم البقاء على الجنابة عمدا الى الصبح ان كان الصيام واجبا و الصائم يبطل صومه بتعمد الجنابة و ان كان مستحبا اما إذا أجنب من غير عمد فصومه صحيح و ان كان في شهر رمضان. مسئلة ١٢١- يحرم على الجنب خمسة أمور:

الأول- مس كتابة القرآن بأعضاء بدنه و مس أسماء الله المختصة بالذات مختصر الأحكام، ص: ٢٨

المقدسة جل شأنه. و كذلك يحرم عليه مس سائر أسماء الله ان كان المقصود منها ذاته تعالى و الأحوط وجوبا ان يلحق بها أسماء الأنبياء و الأئمة و السيدة الزهراء عليهم السلام، على نحو ما مر في باب الوضوء. الثاني- دخول المسجد الحرام و مسجد النبي صلى الله عليه و آله و لو اجتيازها الثالث- المكث في المساجد الأخرى، بل يحرم دخولها مطلقا ان لم يكن اجتيازها. و يجوز له اجتيازها بلا مكث فيها، بحيث يدخل من باب و يخرج من باب آخر. و كذلك لا بأس بدخوله المساجد لأخذ شىء منها. و الأحوط وجوبا إلحاق مشاهد الأئمة عليهم السلام بحكم المسجد الحرام و مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم الرابع- دخول المساجد لوضع شىء فيها بل الأحوط وجوبا الاجتناب عن وضع شىء فيها مطلقا و لو من الخارج أو حال اجتيازها.

الخامس- تلاوة سور العزائم. و هي السور التي تتضمن الآيات التي يجب السجود عند تلاوتها و هي «الم تنزيل حم السجدة و النجم. اقرأ باسم» فهذه السور يحرم على الجنب تلاوة شىء منها و لو كلمة واحدة على الأحوط، و ان كان الأقوى تحريم قراءة آيات السجدة منها فقط.

مسئلة ١٢٢- يكفى في غسل الجنابة قصد القرية فقط و لا تجب فيه نية الوجوب و لا الاستحباب.

مسئلة ١٢٣- غسل الجنابة قسما: ترتيبى و ارتماسى.

مسئلة ١٢٤- يجب فى الغسل الترتيبى غسل الرأس و الرقبه أولا- ثم الطرف الأيمن من البدن ثم الطرف الايسر اما السره و العوره فالأحوط غسلهما مع كل من الجانب الأيمن و الجانب الأيسر و الإخلال بهذا الترتيب مبطل للغسل سواء كان عمدا أو سهوا و لا تشترط الموالاة فى غسل الجنابة.

مسئلة ١٢٥- فى الغسل الارتماسى يجب رمس البدن كله دفعة واحدة

مختصر الأحكام، ص: ٢٩

فى الماء و لهذا يجب رفع القدمين عن الأرض حال الارتماس ليصل الماء الى باطنها مع سائر الأعضاء.

مسئلة ١٢٦- جميع الأغسال كغسل الجنابة يمكن ان تكون ترتيبية و يمكن ان تكون ارتماسية، أما غسل الميت فالأحوط وجوبا ان يكون ترتيبيا.

مسئلة ١٢٧- غسل الجنابة يجزى عن الوضوء فلا يجب معه، بل هو بدعة و محرم.

مسئلة ١٢٨- يجب ان تكون الأعضاء طاهرة قبل غسلها و لا يجب تطهيرها جميعا قبل الغسل الترتيبى بل يكفى تطهير العضو الواحد ثم غسله ثم تطهير العضو الذى بعده ثم غسله، و هكذا الى ان يتم الغسل. و يجب أيضا التثبت من وصول الماء الى جميع اجزاء البدن.

الحيض

إشارة

مسئلة ١٢٩- الحيض هو الدم الذى يخرج من رحم المرأة بعد سن البلوغ و قبل سن اليأس و يكون خروجه بدفق و حرقة و يكون غالبا أسود أو أحمر اللون حارا غليظا.

مسئلة ١٣٠- يتحقق بلوغ المرأة بإكمال تسع سنين، و يتحقق ياسها ببلوغ خمسين سنة فى غير القرشية و ستين سنة فى القرشية و الدم الذى تراه المرأة قبل البلوغ و بعد سن اليأس ليس حيضا.

مسئلة ١٣١- إذا شكت المرأة فى الدم الخارج هل هو حيض أو دم بكاره يجب ان تضع قطنه فى الداخل و تنتظر قليلا ثم تخرجها فان كانت مطوقة بالدم غير مغموسة به فهو دم بكاره، و ان خرجت مغموسة بالدم فهو دم مختصر الأحكام، ص: ٣٠

حيض و إذا شكت فى انه دم حيض أو استحاضه، فإن كان خروجه فى أيام عاداتها أو كانت له علامات الحيض فهو حيض و ألا فاستحاضه.

مسئلة ١٣٢- لا تقل مدة الحيض عن ثلاثة أيام متواليه و لا تزيد على عشرة، و معنى التوالى هو ان يستمر الحيض فى الثلاثة الأيام الأولى بلا- انقطاع فان لم يتوال خروج الدم فى الأيام الثلاثة الأولى فالأحوط أن تجمع بين تروك الحائض و أفعال المستحاضه أما الأيام التى بعدها، من اليوم الرابع إلى آخر اليوم العاشر، فعاده النساء فيها مختلفه.

مسئلة ١٣٣- أقل الطهر عشر و ليس لا كثره حد. فإن رأت الدم فى اليوم التاسع و العاشر من أيام الطهر فليس حيضا. و إذا رآته بعد اليوم العاشر و كان له علامات فهو حيض. و الا فلا.

مسئلة ١٣٤- إذا شكت المرأة فى بلوغها، فان كانت ترى الدم و كانت له صفات الحيض يحكم بأنه حيض، و هو علامه البلوغ.

مسئلة ١٣٥- يجتمع الحيض مع الإرضاع و لا منافاه بينهما. و يجتمع مع الحمل بناء على الأقوى.

مسئلة ١٣٦- إذا اشتبه دم الحيض بدم الاستحاضه يعرف بالرجوع إلى العاده و الصفات. و إذا اشتبه بدم البكاره يعرف بوضع قطنه فى

الداخل و بعد إخراجها ان كانت مطوقه بالدم فهو دم بكاره و ان كانت مغموسه بالدم فهو دم حيض و إذا اشتبه بدم القرحة فالأحوط الجمع بين أفعال الطاهره و تروك الحائض.

مسئله ١٣٧- الدم الذى علم انه دم حيض إذا انقطع بعد عشره أيام فالمجموع حيض و لو زادت أيامه عن أيام العاده و ان تجاوز عن العشره و كانت المرأة ذات عاده، فما كان منه فى أيام العاده فهو حيض، و ما زاد عنها يكون استحاضه يجب قضاء الصلوات المتروكه فيها. و ان كانت غير ذات عاده ترجع

مختصر الأحكام، ص: ٣١

الى صفات الدم فما كان له صفات الحيض فهو حيض، و غيره استحاضه يجب ان تقضى صلوات أيامها. فإن تساوت الصفات فى كل الأيام ترجع إلى عاده أهلها، فإن كانت غير ذات أهل أو كان أهلها غير ذوات عاده فهى مخيره أن تجعل من كل شهر ثلاثه أيام أو ستة أيام أو سبعة أيام حيضا. و ان كانت ذات عاده و لكنها نسيته لا تعود إلى عاده أهلها بل ترجع الى صفات فان تساوت الصفات فى جميع الأيام تخير بين الثلاثه و الستة أو السبعه.

مسئله ١٣٨- تتحقق العاده بأن ترى المرأة الدم مرتين متماثلتين فى شهرين متتابعين و التماثل اما ان يكون بالوقت و العدد معا أو بالوقت فقط أو بالعدد فقط فالماده ثلاثه أقسام:

١- وقيئه و عدديه. و هى ان ترى المرأة الدم مرتين متماثلتين من حيث الوقت و العدد فى شهرين متتابعين. كأن ترى الدم فى أول الشهر و يستمر حتى اليوم الخامس منه، و تراه كذلك فى الشهر الذى يليه.

٢- وقيئه لا عدديه. و هى ان ترى الدم مرتين متماثلتين من حيث الوقت فقط لا من حيث العدد كأن تراه فى أول الشهر الأول و يستمر خمسه أيام مثلا و تراه فى أول الشهر الذى يليه و لكنه يدوم أكثر من خمسه أيام أو أقل، كأن يدوم سبعة أيام أو ثلاثه مثلا.

٣- عدديه لا وقيئه. و هى ان ترى الدم مرتين متماثلتين من حيث العدد فقط لا الوقت كأن تراه فى كل من الشهرين المتتابعين سبعة أيام مثلا الا انها تراه فى اليوم الأول من الشهر الأول و تراه فى اليوم العاشر من الشهر الثانى.

صاحبه العاده الوقيئه و العدديه تجعل عادتها حيضا وقتا و عددا عند تجاوز الدم عن العشره و الخارج عنها استحاضه و صاحبه العاده الوقيئه فقط

مختصر الأحكام، ص: ٣٢

تجعل ما فى وقتها حيضا و فى العدد حالها حال المبتدئه من الرجوع الى عاده الأقارب أو التخير. و صاحبه العاده العدديه ترجع فى العدد الى عادتها و فى الوقت تأخذ بما فيه الصفة و مع فقد التمييز تجعل العدد فى الأول على الأحوط.

أحكام الحائض

أحكام الحائض ستة: الأول- يحرم عليها أداء العبادات التى شرطها الطاهره، كالصلاة و الصيام و الطواف و الاعتكاف. الثانى- يحرم عليها كل ما يحرم على الجنب.

الثالث- تحرم المقاربه على الزوج و الزوجه فى أيام الحيض و لكن سائر الاستمتاع جائزه.

الرابع- طلاق المرأة فى وقت حيضها باطل على نحو يأتى تفصيله فى باب الطلاق. الخامس- بعد انقطاع الحيض يجب على الحائض ان تغسل لأجل الأفعال التى شرطها الطاهره.

السادس- يجب على الحائض ان تقضى ما فاتها أيام الحيض من صوم رمضان و غيره من الصوم الواجب و لا يجب عليها قضاء ما فاتها من الصلوات اليوميه.

مسئله ١٣٩- إذا طهرت المرأة من الدم فى آخر وقت الصلاة بحيث كان ما بقى منه يتسع للغسل و الوضوء و غيرهما من مقدمات

الصلاة ولإدراك ركعة أو أكثر منها يجب عليها أداء الصلاة في ذلك الوقت فان تركتها وجب عليها قضاءها وان حاضت بعد دخول وقت الصلاة و كان ما انقضى منه قبل الحيض يتسع لأداء الصلاة بمقدار الواجب منها و تحصيل شرائطها مختصر الأحكام، ص: ٣٣

بحسب حال الحائض، و لم تصل حتى حاضت وجب عليها قضاء تلك الصلاة بل الأحوط وجوبا قضاؤها و لو كان الوقت الذي انقضى قبل الحيض يتسع للطهارة و أداء الصلاة فقط دون تحصيل الشرائط الأخرى.
مسئلة ١٤٠- يجوز وطى المرأة بعد الطهر من الحيض و قبل الغسل و لكنه مكروه.

الاستحاضة و أحكامها

مسئلة ١٤١- من الدماء التي تراها المرأة دم الاستحاضة و هو موجب للغسل و الوضوء على النحو الذي يأتي تفصيله.
مسئلة ١٤٢- يجب الوضوء أو الغسل إذا خرج الدم و لو بمقدار ابرة و يستمر حكم الاستحاضة حتى ينقطع الدم من الباطن بل الأقوى إجراء أحكامها إذا خرج من العرق المسمى بالعاذل الى فضاء الفرج بحيث لو أدخلت قطنه لخرجت ملوثة بالدم و ان لم يخرج الى خارجه.

مسئلة ١٤٣- الغالب في دم الاستحاضة ان يكون اصفر اللون باردا رقيقا لا دقق له و لا حرقة فيه خلاف دم الحيض الا انه قد يكون له أوصاف دم الحيض.

مسئلة ١٤٤- تنقسم الاستحاضة إلى ثلاثة أقسام: قليلة و متوسطة و كثيرة.

مسئلة ١٤٥- تعرف أقسام الاستحاضة بوضع قطنه في داخل الفرج فان خرجت ملوثة بالدم من خارجها غير مغموسة فيها فالاستحاضة قليلة و ان خرجت مغموسة بالدم كلها أو بعضها دون ان يتعداها إلى الخرقه الخارجيه
مختصر الأحكام، ص: ٣٤

فهى استحاضة متوسطة و ان تعدى الدم من القطنه إلى الخرقه الخارجيه فهى استحاضة كثيرة و لكل من هذه الأقسام الثلاثة أحكام خاصة.

ففى القليلة يجب على المرأة أن تتوضأ لكل صلاة، سواء كانت واجبة أو مستحبة و ان تغير القطنه بقطنه اخرى طاهرة أو تطهر القطنه الموجودة و ان كان الدم قد تعدى الى خارج الفرج يجب تطهيره.

و فى المتوسطة تلتزم المرأة بأحكام القليلة و تريد عليها ان تغتسل غسلا واحدا قبل صلاة الصبح.

و فى الكثيرة يجب عليها تغيير القطنه و الخرقه الخارجيه أو تطهيرهما و تطهير خارج الفرج ان كان قد تعدى اليه الدم و تغسل غسلا لصلاة الصبح و غسلا واحدا للظهرين ان جمعت بينهما و غسلا واحدا للعشائين، ان جمعت بينهما فان لم تجمع وصلت كل صلاة منها منفردة بحيث فصلت بين الصلاتين فترة من الوقت وجب عليها ان تغتسل لكل صلاة غسلا، إلا إذا انقطع الدم بعد الغسل للظهر و لم تر قبل الشروع فى العصر فإنها تكتفى بالغسل السابق.

اما الوضوء فى الاستحاضة الكثيرة فالقول بوجوبه موضع تأمل و الأحوط ان تتوضأ قبل الغسل بقصد القربة إلا ان الوضوء بين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء على خلاف الاحتياط إذا كانت تجمع بينهما نعم لا بأس بإتيانه حال الاشتغال بالإقامة بحيث لا ينافى الجمع العرفى بل هو أحوط.

مسئلة ١٤٦- إذا صارت الاستحاضة القليلة متوسطة فإنها تغتسل للصلاة التي بعدها مثلا إذا صارت القليلة متوسطة بعد صلاة الصبح فإنها تغتسل لصلاة الظهر. أو صارت متوسطة بعد صلاة الظهر فإنها تغتسل لصلاة العصر و هكذا سائر الصلوات.

مختصر الأحكام، ص: ٣٥

مسئلة ١٤٧- إذا صارت الاستحاضة القليلة متوسطة أو كثيرة قبل طلوع الصبح فإنها تجعل غسلها مقارنا لطلوعه أو بعد طلوعه ثم تصلى بعد الغسل فوراً بحيث لا يفصل بين الغسل و الصلاة و لا بأس بالفصل بينهما بنافلة الصبح.

مسئلة ١٤٨- يجب على المستحاضة أن تعرف ان استحاضتها من أى قسم هي. و ذلك بان تضع قطنه فى الداخل و تنتظر قليلاً- ثم تخرجها لتعلم كيفية تلوث القطنه بالدم فتعرف ان استحاضتها قليلة أو متوسطة أو كثيرة على ما ذكر سابقاً.

مسئلة ١٤٩- انما يجب على المرأة المستحاضة العمل بهذه الأحكام ما دام خروج الدم مستمراً. فاذا انقطع الدم توقفت عن العمل بها، فان انقطع الدم قبل الظهر مثلاً، فإنها تغتسل لصلاة الظهر فقط، اما الصلوات التى بعدها فإنها تؤديها كالمعتاد فى أيام الطهارة.

مسئلة ١٥٠- يجب على المستحاضة بعد كل غسل من الأغسال اليومية التى تغتسلها ان تمنع سريان الدم الى الخارج، و ذلك بوضع قطنه فى الداخل و ربط المكان بخرقه من الخارج.

مسئلة ١٥١- يشترط فى صحة صيام المستحاضة أن تغتسل الأغسال اليومية الواجبة عليها، بناء على الاحتياط الواجب. و يعتبر منها غسل المغرب و العشاء من يوم الصيام و غسل المغرب و العشاء من اليوم الذى قبله أى ليلة الصيام إلا انها ان لم تغتسل ليلة الصيام للمغرب و العشاء و اغتسل قبل طلوع الصبح اجزائها.

مسئلة ١٥٢- إذا علمت المستحاضة فى أول وقت الصلاة ان الدم ينقطع انقطاعاً دائماً أو موقتاً فى جزء من الوقت يتسع للمقدار الواجب مختصر الأحكام، ص: ٣٦

من الصلاة، فيجب عليها تأخير الصلاة الى ذلك الوقت.

مسئلة ١٥٣- إذا اغتسلت ذات الاستحاضة الكثيرة أغسالها الواجبة للصلاة فهى فى حكم الطاهرة. و إذا لم تغتسل بالأحوط وجوباً ان تترك ما وجب على الحائض تركه.

النفاس

مسئلة ١٥٤- النفاس هو الدم الخارج من المرأة عند الولادة حين خروج أول جزء من الطفل المولود و قبل انقضاء عشرة أيام بعد ذلك و المرأة تسمى نفساء و يعتبر فيه مجرد الولادة سواء كان المولود تام الخلقه أو لا كالسقط ذا روح أو غير ذى روح، بل إذا خرج الدم مع سقوط المضغ أو العلقه فهو نفاس. إذا علم بأنها مبدء نشو الإنسان و ابتداء حساب العشرة بعد تمامية الولادة و ان طالت لا من حين الشروع و ان كان إجراء الأحكام من حين الشروع.

مسئلة ١٥٥- لا حد لأقل النفاس فقد لا يدوم أكثر من لحظة واحدة و أكثره عشرة أيام. و ما تراه بعد العشرة ليس نفاساً و ان كان الأفضل ان تحتاط الى اليوم الثامن عشر إذا تجاوزت مدة الدم عشرة أيام أو تجاوزت أيام عادتها، و ذلك بان تجمع بين تروك الحائض و أفعال المستحاضة.

مسئلة ١٥٦- إذا لم تتجاوز رؤية الدم عشرة أيام يحكم بأنه كله دم نفاس، سواء استمر الى آخر الأيام العشرة أو انقطع قبل تمامها، و سواء كانت رؤيته متتابعة أو متقطعة كأن تراه مثلاً- فى الأيام الثلاثة الأولى ثم انقطع يوماً ثم تراه يوماً ثم انقطع يومين ثم تراه ثلاثة أيام. أو ان تراه يوماً و تطهر منه يوماً أو غير ذلك من الصور. و لكن الأحوط وجوباً فى أيام النقاء

مختصر الأحكام، ص: ٣٧

المتخلل بين الدمين ان تترك ما يحرم على الحائض من الأفعال و تؤدى ما يجب على الطهارة من العبادات و لا فرق فى هذه المسئلة بين ذات العادة و غيرها.

مسئلة ١٥٧- إذا لم تر النفساء الدم أصلاً فلا نفاس لها.

مسئلة ١٥٨- الدم الذى تراه النفساء وقت الولادة إذا تجاوز عن العشرة فإن كانت ذات عادة فى الحيض تعمل حسب عادتها كالحائض

و ما زاد على أيام العادة تعمل فيه بوظيفته المستحاضة و ان كان الأحوط و الاولى الجمع بين تروك الحائض و أفعال المستحاضة فيما زاد عن العادة إلى العشرة بل إلى ثمانية عشر كما مر و ان كانت غير ذات عادة و تجاوزت رؤية الدم عشرة أيام، فما كان منه في العشرة تعتبره نفاسا و تعمل بوظيفته النفاس و فيما زاد عليها تعمل بوظيفته المستحاضة.

مسئلة ١٥٩- إذا انقطع خروج الدم و لم تعلم ان الباطن هل نظف من الدم أولا، يجب الاختبار قبل الغسل بواسطة القطنه على نحو ما ذكر في باب الاستحاضة فإن خرجت القطنه نظيفه من الدم تغتسل فتؤدى صلاتها، و ان خرجت ملوثة بالدم، و لو كان اصفر اللون، عملت بالأحكام المذكورة في باب الحيض في مسئلة ١٣٧.

مسئلة ١٦٠- النفاس كالحائض في الأحكام التي ذكرت سابقا فيجب عليها قضاء الصيام و يحرم وطؤها و تحرم عليها الصلاة مدة النفاس، و تحرم عليها سائر المحرمات الأخرى التي تحرم على الحائض و مرّ شرحها. و كذلك هي كالحائض في المستحبات و المكروهات بلا فرق.

غسل مس الميت

أشارة

مسئلة ١٦١- يجب الغسل على من مس ميت الإنسان بجزء من بدنه،

مختصر الأحكام، ص: ٣٨

إذا كان المس بعد برد الميت و قبل تغسيله.

مسئلة ١٦٢- يجب غسل مس الميت لكل شيء شرطه الطهارة من الحدث الأصغر، كالصلاة.

مسئلة ١٦٣- كيفية غسل مس الميت كغسل الجنابة و لكنه لا- يجزى عن الوضوء. و من كان على وضوء ثم مس الميت، فالأحوط وجوبا ان لا يكتفى بوضوءه السابق بل يتوضأ أيضا، بعد الغسل، لما كان مشروطا بالوضوء.

آداب المريض

مسئلة ١٦٤- يستحب للمريض الصبر و الشكر لله و حسن الظن به و تجديد التوبة و الصدقة و الوصية لأرحامه بما ينفعهم. و يستحب له الإقرار بالتوحيد و النبوة و الإمامة و المعاد و سائر الاعتقادات الحققة في حضور المؤمنين و ان كان ذا مال و متمكنا يستحب له ان يوصى بثلاث ماله لإعمال الخير.

مسئلة ١٦٥- عيادة المريض من أعظم المستحبات و يستحب الجلوس عنده و لكن لا يطيل جلوسه إلا إذا أراد المريض ذلك.

أحكام المحتضر

مسئلة ١٦٦- إذا ظهرت علامات الموت على المسلم وجب عليه أداء ما عليه من الحقوق الواجبة من دين و خمس و زكاة، و تأدية ما عنده من الأمانات و الودائع إلى أصحابها. فان لم يستطع مباشرة ذلك بنفسه يجب ان يوصى به.

مسئلة ١٦٧- يجب توجيه قدمي المحتضر إلى القبلة، و هو مستلق على ظهره، بحيث لو جلس يكون مستقبلا للقبلة بوجهه. و لا يبعد وجوبه

مختصر الأحكام، ص: ٣٩

على المحتضر أيضا مع التمكّن. و مع عدم التمكّن يوجهه غيره. فان تعذر ان يكون على هذه الصورة، يوجه وجهه إلى القبلة جالسا أو

مضطجعا على الأيمن أو على الأيسر مع تعذر الجلوس والأحوط ان يستأذن ولي المحتضر فى توجيهه إلى القبلة فإن تعذر ذلك يستأذن الحاكم الشرعى و ان كان وجوبه غير معلوم.

مسئلة ١٦٨- بعد الموت يستحب إغماض عيني الميت و اطباق فمه و شد لحييه و مد ساقيه و يديه الى جانبيه و تغطية جميع بدنه بثوب و أعلام المؤمنين بموته ليحضروا جنازته و إذا مات ليلا يسرج عنده.

و يستحب التعجيل بدفنه إلا إذا شك فى موته. و إذا ماتت المرأة و هى حامل و كان جنينها حيا يشق جنبها الأيسر و يستخرج الجنين منها ثم يخاط مكان الشق و تدفن.

غسل الميت و تكفينه و الصلاة عليه و دفنه

إشارة

مسئلة ١٦٩- يجب على كل مسلم غسل الميت المسلم و تكفينه و دفنه و الصلاة عليه و جوبا كفاثيا. فإذا قام بها البعض و اتى بها سقط عن الباقي.

و إذا لم يقم به أحد منهم أتموا جميعا.

مسئلة ١٧٠- يجب استئذان ولي الميت فى غسله و تكفينه و الصلاة عليه و دفنه. فان امتنع الولي عن أداء هذه الواجبات بنفسه و لم يأذن لغيره. فللحاكم الشرعى ان يجبره على أدائها أو على الاذن للغير ان يقوم بها إذا تمكن الحاكم من ذلك و ان لم يتمكن يسقط اذن الولي و يستأذن من الحاكم الشرعى و الأحوط ان يستأذن أيضا من صاحب المرتبة الثانية فى الولاية و لو بان يجبره الحاكم الشرعى على الاذن. و مع عدم إمكان شىء مختصر الأحكام، ص: ٤٠

من ذلك يسقط اذن الولي كما مرّ مسئلة ١٧١- طبقات الولاية على الميت هى بترتيب طبقات الإرث:

الأب و الام و الأولاد. و مع عدم وجودهم فالأجداد و الاخوة و الأخوات.

فان لم يوجدوا فالأعمام و الأخوال و العمات و الخالات. و ولي المرأة زوجها، سواء كان لها أب و أم و أولاد أو لم يكن. و فى كل طبقة يقدم الرجل على المرأة فان لم يوجد فيها رجل بالغ فالولاية للنساء. و الأفضل فى هذه الصورة الاحتياط بالاستئذان من الحاكم الشرعى أيضا.

غسل الميت

مسئلة ١٧٢- يجب غسل كل ميت من المسلمين و أطفالهم، حتى.

السقط منهم فإنه إذا كان قد أتم أربعة أشهر وجب غسله و تكفينه و دفنه و لكن لا تجب الصلاة عليه. و إذا أسقط قبل إكمال أربعة أشهر و كان تام الخلقة فلا يبعد وجوب غسله و تكفينه و دفنه أيضا. اما إذا كان غير تام الخلقة فيلف فى خرقة و يدفن. و يجب فى غسل الميت قصد القرية كسائر الأغسال.

مسئلة ١٧٣- لا يجوز ان يغسل الرجل المرأة و لا المرأة الرجل إلا ان يكون الميت طفلا لم يتم ثلاث سنين فيجوز للرجل و للمرأة ان يغسلها سواء كان ذكرا أو أنثى. و مع ذلك ينبغى ان لا يغسل الرجل الطفل الأنثى و لا المرأة الطفل الذكر مع وجود المماثل. و يجوز ان تغسل المرأة زوجها و الرجل زوجته و لو كانا عاريين، الا انه ينبغى ان يكون الغسل من وراء الثوب. و مع وجود المماثل ينبغى ان يكون الغاسل مماثلا.

اما فى المنقطعة فالأحوط وجوبا ان لا يغسل أحدهما الآخر.

مختصر الأحكام، ص: ٤١

مسئلة ١٧٤- يجب ان يكون الغاسل مسلما اتنى عشريا بالغا عارفا بأحكام الغسل.

مسئلة ١٧٥- يجب ان يغسل الميت ثلاثة أغسال:

الأول- بماء السدر. الثانى- بماء الكافور- الثالث- بالماء القراح.

و يبطل الغسل إذا خولف فيه هذا الترتيب.

مسئلة ١٧٦- يجب ان يكون غسل الميت ترتيبيا. على الأحوط و لكن يجوز ان يكون الغسل الترتيبى برمس الأعضاء واحدا بعد آخر فى الماء على حسب الترتيب الواجب.

مسئلة ١٧٧- يجب ان لا يزيد مقدار السدر و الكافور بحيث يجعل الماء مضافا. و إذا تعذر الغسل بماء السدر أو الكافور يغسل بالماء القراح بدلا عن أحدهما.

مسئلة ١٧٨- إذا تعذر الماء لغسل الميت أو كان بدنه مجروحا بحيث لا يمكن غسله ييمم ثلاث مرات: الاولى- بدلا عن الغسل بماء السدر. الثانية بدلا عن الغسل الماء الكافور. الثالثة بدلا عن الغسل بالماء القراح. و الأحوط استحبابا ان ييممه تيمما رابعا بدلا عن الأغسال الثلاثة. و ان اتى بالتيمم الثالث بقصد ما فى الذمة فقد عمل بالاحتياط.

و ما فى الذمة هو اما التيمم بدلا عن الأغسال الثلاثة أو بدلا عن الغسل بالماء القراح.

مسئلة ١٧٩- يجب ان ييمم الميت بيد الحى، فيضرب الميمم يديه على الأرض و يمسح بهما وجه الميت و ظاهر كفيه. و الأفضل ان يضرب ضربتين الاولى- لمسح وجه الميت و الثانية- لمسح ظاهر كفيه. و الأحوط وجوبا ان ييممه مرة ثانية بيديه هو، أى بيدى الميت نفسه، ان أمكن ذلك.

مختصر الأحكام، ص: ٤٢

مسئلة ١٨٠- إذا مات الرجل و هو جنب أو المرأة و هى حائض يجزئهما غسل الميت عن غسل الجنابة أو الحيض. و الأفضل تأخير غسل الميت حتى يبرد.

تكفين الميت

إشارة

مسئلة ١٨١- يجب تكفين الميت المسلم بثلاث قطع: مئزر و قميص و إزار. و يجب ان يكون المئزر بالمقدار الذى يستر البدن ما بين السرة و الركبتين، و يلقه من جميع أطرافه. و الأفضل ان يكون من الصدر الى القدم و يجب ان يكون القميص بالمقدار الذى يستر جميع البدن من أعلى المنكبين الى نصف الساقين من الطرفين، و الأفضل ان يصل الى القدمين.

و يجب فى الإزار ان يستر جميع البدن من أعلى الرأس إلى أطراف القدمين و الأفضل ان يكون طوله بحيث يشد طرفاه من جهة الرأس و من جهة القدم.

و يكون عرضه بحيث يقع أحد طرفيه على الآخر. و الأحوط ان لا يؤخذ ما زاد عن مقدار الكفن الواجب من سهم الوارث القاصر و ان كان الأقوى جواز الاجتناب من الأصل بمقدار المستحب.

مسئلة ١٨٢- كفن الزوجة على زوجها بشروط تذكر فى الكتب المفصلة. و لا يجب على المنفق غير الزوج كفن واجب النفقة إلا إذا كان المنفق عليه معدما لا مال له، فالأحوط وجوبا فى هذه الصورة ان يبذل المنفق كفته فلا يدفن عاريا.

الحنوط

مسئلة ١٨٣- يجب تحنيط الميت. و هو مسح مساجده السبعة

مختصر الأحكام، ص: ٤٣

بالكافور. و هى الجبهة و الكفان و الركبتان و رأسا إلا بهامين من القدمين.

و يكون التحنيط بعد الغسل لا قبله، و بعد التكفين أو قبله. و يجب ان يكون الكافور طاهرا مباحا. و الأحوط وجوبا ان يكون مسحوقا و جديدا. و الأفضل الاحتياط بوضع شىء من الكافور أيضا على انفه، كما ان الأفضل ان يكون مسح الكافور على الإمكان المذكورة باليد لا بشىء آخر. و لكن إذا مات الميت و هو محرم قبل إتمام الطواف لا يجوز تحنيطه.

مسئلة ١٨٤- الأحوط عند مسح الكافور أن يبدأ بالجبهة أولا. و لا ترتيب فى بقية المساجد و يستحب وضع جريدتين خضراوين فى القبر مع الميت.

صلاة الميت

مسئلة ١٨٥- تجب الصلاة على كل ميت مسلم إذا كان عمره ست سنوات فما فوق. اما الأطفال دون ست سنين فالصلاة عليهم مستحبة حتى الطفل الذى يموت بعد الولادة بشرط ان يكون قد ولد حيا.

مسئلة ١٨٦- يشترط فى صحة الصلاة على الميت ان يستأذن بها ولى الميت و ان تكون بعد الغسل و التكفين و التحنيط. و إذا تعذر غسل الميت أو تيممه و تكفينه أو تحنيطه فإن الصلاة لا تسقط.

مسئلة ١٨٧- صلاة الميت خمس تكبيرات. و يكفى ان يقول فيها بعد النية و تعيين الميت المصلى عليه:

١- الله أكبر- اشهد ان لا إله إلا الله و ان محمدا رسول الله.

٢- الله أكبر- اللهم صلّى على محمد و آل محمد.

٣- الله أكبر- اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات.

مختصر الأحكام، ص: ٤٤

٤- الله أكبر- اللهم اغفر لهذا الميت (و ان كانت امرأة يقول:

لهذه الميت).

٥- الله أكبر.

دفن الميت

إشارة

مسئلة ١٨٨- يجب دفن الميت و هو مواراته فى الأرض بحيث يبقى جسده محفوظا لا تصل اليه السباع و لا تنبعث منه رائحة إلى وجه الأرض مسئلة ١٨٩- يجب إضجاع الميت فى القبر على جنبه الأيمن مستقبلا بوجهه القبلة.

مسئلة ١٩٠- يكره دفن ميتين فى قبر واحد. و يكره فرش القبر بالحجر و الأجر و نحوهما الا ان يكون فيه رطوبة تقتضى ذلك. و يكره نزول الأب فى قبر ابنه.

نبش القبر

يحرم نبش قبر الميت المسلم، و ان كان طفلاً أو مجنوناً، إلا إذا علم ان بدنه قد بلى و صار تراباً. و قبور الشهداء و العلماء و أبناء الأئمة و الصلحاء يحرم نبشها مطلقاً و ان طال عليها الزمن.

مسئلة ١٩١- يجوز نبش قبر المسلم فى بعض الموارد، و هى:

١- ان يدفن فى مكان مغصوب أو بكفن مغصوب أو مع شىء مغصوب، و لم يرض المالك. ففى هذه الصور يجب نبش القبر و اعادة دفن الميت على الوجه الشرعى.

٢- ان يدفن الميت بدون غسل أو كفن أو حنوط أو يعلم ان غسله كان

مختصر الأحكام، ص: ٤٥

باطلاً أو انه كفن على غير الصورة الشرعية أو دفن غير مستقبل القبلة. ففى هذه الصور يجب نبش قبره و دفنه على الوجه الشرعى إلا إذا كان ذلك يستلزم هتك حرمة. اما الميت المدفون بلا صلاة فلا يجوز نبش قبره، بل يصلى على قبره.

٣- ان يتوقف إثبات حق من الحقوق على روية الميت المدفون.

ففى هذه الصورة يجوز نبش قبره لذلك، بل هو واجب فى بعض الموارد.

٤- ان يدفن فى مكان يستلزم هتك حرمة، كأن يدفن فى مقابر الكفار مثلاً. ففى هذه الصورة يجب نبش قبره و دفنه بحيث تصان حرمة.

٥- يجوز نبش قبر الميت لنقله الى أحد المشاهد المشرفة و الأماكن المعظمة، و لو لم يوص بذلك. و لكن الأفضل الاحتياط بعدم النبش مع عدم الوصية. اما إذا وصى بنقله إليها فيجب نبش قبره و نقله.

٦- أن يتوقف على نبش القبر تحقيق أمر هواهم من نبش القبر شرعاً، كما إذا أريد إخراج جنين حي من أحشاء امه ففى هذه الصورة يجب النبش.

٧- ان يخاف على الميت من السباع أو ان يجرفه السيل أو يخرجه عدو له.

٨- ان تكون قطعة مبانة من بدنه لم تدفن معه. فيجوز نبش القبر لدفنها. و لكن الأحوط وجوباً فى هذه الصورة ان تدفن بحيث لا يظهر بدن الميت.

الأغسال المستحبة

مسئلة ١٩٢- الأغسال المستحبة كثيرة: و منها غسل يوم الجمعة.

مختصر الأحكام، ص: ٤٦

و هو من المستحبات المؤكدة و وقته من طلوع صبح الجمعة إلى الظهر. و إذا أخره الى ما بعد الظهر ينوى به قصد القرية بدون نية الأداء و لا القضاء.

و يجوز قضاؤه يوم السبت من الصبح الى الغروب.

مسئلة ١٩٣- من الأغسال المستحبة غسل عيد الفطر و عيد الأضحى و يوم عرفه و يوم الغدير و أول رجب و نصفه و يوم المبعث و ليالى الأفراد من شهر رمضان المبارك و ليالى العشرة الأخيرة منه و غسل الزيارة و غسل دخول الحرم و دخول مكة و دخول البيت الشريف و غيرها و مما هو مذكور فى الكتب المفصلة.

أحكام التيمم

إشارة

مسئلة ١٩٤- المكلف الذى لا يستطيع من الوضوء أو الغسل يجب ان يتيمم بدلا عنهما. و ذلك فى الموارد الآتية:

الأول- إذا لم يجد ما يكفيه من الماء للوضوء أو الغسل.

الثانى- إذا وجد الماء و لكن منع مانع من الوصول اليه.

الثالث- إذا كان فى استعمال الماء خطر على حياته أو إضرار بصحته و لو بتأخير شفاء المرض. و كذلك يجب عليه التيمم إذا احتمل ذلك احتمالا عقلانيا و اما ان كان الماء الحار لا يضره و جب عليه الوضوء أو الغسل به. و لا يجوز له التيمم.

الرابع- إذا استلزم تحصيل الماء أو استعماله حرجا و مشقة.

الخامس- إذا كان ما لديه من الماء يستنفده الوضوء أو الغسل فخاف على نفسه أو أحد من عياله العطش و التلف أو المرض أو الحرج و المشقة مما لا يتحمل عادة. و كذلك إذا خاف هلاكك نفس محترمة أو تلف حيوان له.

مختصر الأحكام، ص: ٤٧

السادس- إذا كان مضطرا الى استعمال الماء فى ما هو أهم من الوضوء أو الغسل، كأن يكون لباسه أو بدنه متنجسا، و لم يكن لديه ما يكفى للطهارتين معا. ففى هذه الصورة يقدم تطهير اللباس أو البدن و يتيمم للوضوء أو الغسل، إلا إذا تعذر عليه تحصيل ما يجوز به التيمم. ففى هذه الصورة يجب ان يستعمل الماء فى الوضوء أو الغسل.

السابع- إذا ضاق الوقت بحيث كان إذا توضأ أو اغتسل فاته وقت الصلاة أو وقت بعضها.

مسئلة ١٩٥- من كان تكليفه التيمم بسبب ضيق الوقت إذا توضأ أو اغتسل لهذه الصلاة فوضوءه و غسله باطلان.

الثامن- إذا لم يتمكن من استعمال الماء لمانع شرعى كأن يكون الماء فى آنية من الذهب أو الفضة و لم يتمكن من إفراغه فى آنية اخرى للوضوء أو فى آنية مغصوبة.

ما يصح به التيمم

مسئلة ١٩٦- يجوز التيمم بالأرض، ترابها و رملها و مدرها و حجرها، حتى حجر الجص و الكلس قبل احراقهما بالنار اما إذا كان مشويين بالنار فلا- يجوز التيمم بهما بناء على الاحتياط الواجب. و كذلك لا- يجوز التيمم بالطين المشوى كالآجر و الخزف على الأحوط، و لو كانا مطحونين، و لا يجوز بالمعادن كالذهب و الفضة و الملح و العقيق.

مسئلة ١٩٧- واجبات التيمم أربعة:

١- النية.

٢- ضرب الكفين معا بما يجوز التيمم به. و لا يكفى وضعهما بلا ضرب، بناء على الاحتياط الواجب، الا مع عدم التمكن.

مختصر الأحكام، ص: ٤٨

٣- مسح الجبهة كلها بالكفين معا من قصاص الشعر الى الحاجبين و أعلى الأنف. و الاولى الاحتياط بمسح الحاجبين أيضا.

٤- مسح تمام ظاهر اليد اليمنى بالكف اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليد اليسرى بالكف اليمنى. و إذا كان التيمم بدلا عن الغسل فالأفضل الاحتياط بعد مسح الجبهة و اليدين، بضربة اخرى و مسح اليدين مرة ثانية.

بل يحسن هذا الاحتياط فى التيمم الذى هو بدل عن الوضوء أيضا.

الصلاة

إشارة

الصلوات اليومية الواجبة خمس:
 الأولى- صلاة الظهر، وهي أربع ركعات.
 الثانية- صلاة العصر، أربع ركعات.
 الثالثة- صلاة المغرب، ثلاث ركعات.
 الرابعة- صلاة العشاء، أربع ركعات.
 الخامسة- صلاة الصبح، ركعتان.
 وفي السفر يجب قصر كل من الصلوات الرباعية، وهي الظهر والعصر والعشاء، بشروط تذكر فيما بعد، إن شاء الله.
 مسألة ١٩٨- من جملة الصلوات اليومية صلاة يوم الجمعة. وهي واجبة وجوبا عينيا في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم و زمان الأئمة عليهم السلام، مع اجتماع شروطها (ذكرنا ذلك في رسالته مستقلة طبعت مع الحاشية الطبعة الأولى على العروة الوثقى). اما في زمان غيبة الإمام عليه السلام، وهو زماننا هذا فإن أداءها مع اجتماع شروطها، بقصد الرجاء والاحتياط، حسن - ولكنها لا تجزى عن صلاة الظهر، بل يجب على الأحوط أدائها معها، حتى يحصل اليقين ببراءة الذمة.
 مختصر الأحكام، ص: ٤٩

أوقات الصلاة

مسألة ١٩٩- وقت صلاة الظهر والعصر من أول الظهر الى الغروب الشرعى. ويعرف الظهر في أكثر البلدان بزيادة ظل الشاخص بعد نقصانه.
 وفي بعض البلدان الأخرى كمكة في بعض الأيام يعرف بوقوع ظل الشاخص على الأرض بعد انعدامه.
 مسألة ٢٠٠- وقت صلاة المغرب والعشاء من أول الغروب الى نصف الليل. ومن أخرهما عنه اضطرارا لنوم أو نسيان أو كانت امرأة حائضا و طهرت بعد انقضاء نصف الليل، فان وقتها يمتد لهؤلاء إلى طلوع الصبح. ومن أخرهما عمدا حتى انقضى نصف الليل فقد عصى. ولكن تجب عليه المبادرة إليهما قبل طلوع الصبح. والأحوط وجوبا ان لا ينوى فيهما الأداء ولا القضاء.
 مسألة ٢٠١- يتحقق وقت الغروب بعد مغيب الشمس حين ذهاب الحمرة المشرقية و تجاوزها عن سمت الرأس و يتحقق نصف الليل حين تميل النجوم عن دائرة نصف النهار. و المقصود منها النجوم التي تطلع من المشرق عند مغيب الشمس، و على هذا يكون نصف الليل هو نصف الوقت ما بين غروب الشمس و طلوعها. و بما انه يحتمل ان يكون نصف الليل هو نصف الوقت ما بين غروب الشمس و طلوع الفجر. فالأحوط وجوبا ان لا تؤخر صلاة المغرب و العشاء عن ذلك الوقت.
 مسألة ٢٠٢- أول وقت صلاة الصبح هو طلوع الفجر الصادق بعد طلوع الفجر الكاذب الذى هو بياض يظهر قبيل الصبح فى أفق المشرق مستطيلا إلى أعلى يشبه ذنب الذئب، و ليس هو الصبح. فاذا انفسح البياض بعد ذلك و اتسع و اعترض فى الأفق فهو الفجر الصادق، و هو الصبح. و آخر وقتها طلوع الشمس.
 مختصر الأحكام، ص: ٥٠

مسألة ٢٠٣- لا تجوز الصلاة قبل دخول وقتها، بل يجب التحقق من دخول الوقت أولا، اما بعلم المكلف بدخوله و اما بشهادة عدلين، و اما بأذان العدل العارف بالوقت، بل لا يبعد جواز الاكتفاء بأذان غير العدل إذا كان عارفا بالوقت موثوقا به مواظبا على ملاحظة أوقات الصلاة و الأذان لها.

فاذا صلى و هو شاك في دخول الوقت غير مستند إلى شىء مما ذكر فصلاته باطله الا ان يتبين ان صلاته كانت في داخل الوقت و كان قد اتى بها بقصد القرية.

مسئلة ٢٠٤- إذا منعه مانع من معرفه الوقت، كالغيم أو الغبار أو العمى أو الكون فى السجن، فالأحوط وجوبا ان ينتظر حتى يحصل له اليقين بدخول الوقت. و لا يبعد جواز الاكتفاء بالظن إذا كانت الموانع عامه كالغيم و الضباب و الغبار.

القبلة

القبلة هى البيت الشريف، الكعبة المعظمة، و الأرض التى تقع فيها الى تخوم الأرض، و الفضاء الذى فوق البيت الى عنان السماء.

مسئلة ٢٠٥- يجب استقبال القبلة فى الصلاة. و من كان بعيدا عن الكعبة يتجه إلى الجهة التى تقع فيها، بحيث يصدق عليه انه متجه إلى القبلة. و لذلك يجب على المصلى قبل الشروع بالصلاة تحصيل جهه القبلة ان امكنه ذلك. و يكفى فيه شهادة عدلين يستند ان فى شهادتهما إلى أمور حسية، و ان لم يحصل له اليقين، و الاكتفاء، فى هذه الصورة، بشهادة العدلين إذا استندا الى غير الحسى مشكل. و بناء على هذا لا تكفى الشهادة المستندة إلى الحدس فان لم يستطع تحصيل شىء مما ذكر من البيئه، يعمل بالظن الذى يحصل له من اتجاه محاريب المسلمين و قبورهم أو من أقوال

مختصر الأحكام، ص: ٥١

أهل الخبرة و قواعد علم الهيئه، أو من أى طريق اخرى.

مسئلة ٢٠٦- إذا لم يمكن تحصيل الظن بالقبلة يجب الاحتياط بالصلاة إلى أربع جهات، فان ضاق الوقت عن اربع صلوات إلى أربع جهات يصلى بمقدار ما لديه من الوقت و يقضى ما يفوته منها مثلا: إذا كان الوقت لا يتسع لأكثر من ثلاث صلوات يصلى الى ثلاث جهات. و يصلى الرابعة قضاءا.

الستر و الساتر

إشارة

يجب ستر العورتين فى الصلاة، بحيث لا يرى اللون منهما، بل الأحوط ان لا يظهر شبههما من وراء اللباس أيضا، و ان كان لونهما غير مرئى و لا فرق فى ذلك بين وجود الناظر و عدمه و لكن لا يجب ستر حجمهما.

مسئلة ٢٠٧- يجب على المرأة حال الصلاة أن تستر جميع بدننها و لو لم يرها غير المحرم، حتى الرأس و الشعر و يستثنى من ذلك المقدار الواجب غسله فى الوضوء من الوجه. و يستثنى أيضا القدمان و اليدين الى الزند فان سترها غير واجب. و لكن يجب ستر أطرافها بمقدار يزيد على الحد الواجب، بحيث تستر أطراف الوجه و ما يلي الزندين من اليدين و القدمين حتى يحصل اليقين بستر جميع الواجب ستره منها.

لباس المصلى

يشترط فى لباس المصلى أمور:

الأول- الطهارة، سواء فى ذلك ما سترت به العورتان منه و ما زاد على ذلك من لباس آخر، و الطهارة كما انها تشترط فى لباس المصلى تشترط فى بدنه أيضا.

مختصر الأحكام، ص: ٥٢

مسئلة ٢٠٨- إذا تنجس لباس المصلى أو بدنه و لم يعلم بتنجسه و صلى به، ثم علم بعد الصلاة بتنجسه فصلاته صحيحة. اما إذا كان قد علم قبل الصلاة بتنجس أحدهما ثم نسي و صلى فيه فصلاته باطلة.

مسئلة ٢٠٩- إذا تنجس لباسه و لم يجد لباسا طاهرا غيره، و كان مضطرا الى لبسه بسبب البرد أو بسبب آخر، تجب عليه الصلاة في ذلك اللباس، و صلاته صحيحة. و إذا كان متمكنا من نزعها فهو مخير بين ان يصلى فيه و بين ان يصلى عاريا. الثاني - كونه مباحا غير مغضوب.

مسئلة ٢١٠- إذا اشترى لباسا بعين مال فيه الخمس أو الزكاة مع عدم أدائهما، فالصلاة فيه باطلة. الثالث- ان لا- يكون متخذنا من اجزاء الميتة، سواء أ كانت ميتة حيوان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم. اما ما كانت ميتة طاهرة كالسمك، فالأحوط وجوبا الاجتناب عن الصلاة فيه أيضا.

مسئلة ٢١١- إذا شك في ان اللباس متخذ من اجزاء الميتة أولا، جازت له الصلاة فيه. الرابع- ان لا- يكون متخذنا من اجزاء حيوان غير مأكول اللحم، و لو كان مذكى أو كان حيا. فلا تجوز الصلاة في جلده و لحمه و عظمه و شعره و صوفه و ريشه و وبره، حتى انه إذا علقت بلباس المصلى أو بدنه شعرة واحدة من حيوان غير مأكول اللحم و صلى فيها فصلاته باطلة و لا فرق بين ما كان ذا نفس سائلة منه و ما كان غير ذى نفس سائلة.

مسئلة ٢١٢- إذا شك في لباس، كالمهوت مثلا- انه متخذ من اجزاء حيوان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم، أو شك في انه من حيوان

مختصر الأحكام، ص: ٥٣

غير مأكول اللحم ان من شىء غير حيوان، فالصلاة فيه صحيحة. و الاولى الاحتياط بالاجتناب عنه في كل من صورتين. الخامس- يشترط في لباس المصلى، إذا كان رجلا، ان لا يكون منسوجا بالذهب، سواء أ كان ذهبيا خالصا أو مخلوطا بشىء آخر، فإنه مبطل للصلاة و مثله في الحكم لبس خاتم الذهب في اليد و تعليق سلسلة الذهب في الصدر. و يحرم لبس ذلك كله على الرجال مطلقا سواء أ كان في الصلاة أو في غير الصلاة.

السادس- يشترط في لباس المصلى إذا كان رجلا- ان لا- يكون من الحرير الخالص، سواء أ كان بمقدار يستر العورة أو لم يكن، و سواء أ وجد لباسا غيره أو لم يجد. و الأحوط وجوبا الاجتناب عن ان تكون تكئة السراويل و القلنسوة و غيرها من لباس الرأس من الحرير الخالص.

مسئلة ٢١٣- تجوز الصلاة مع البدن أو اللباس المتنجس في بعض الموارد:

الأول- ان يكون في بدن المصلى و لباسه دم من جرح أو قرح فيه، فان الصلاة بذلك الدم صحيحة، بشرط ان يكون تطهير البدن و تطهير اللباس أو تغييره يستلزم المشقة عرفا فان كان لا مشقة فيه بالنسبة الى أكثر الناس فالأحوط وجوبا التطهير أو التغيير.

الثاني- ان يكون فيها دم أقل من سعة الدرهم فإن الصلاة به صحيحة بشرط ان لا يكون دم حيض أو نفاس أو استحاضة و لا دم نجس العين كالكلب و الخنزير و لا دم ميتة و لا دم حيوان غير مأكول اللحم.

الثالث- تصح الصلاة في اللباس المتنجس إذا كان مقداره لا يستر العورة، كالقلنسوة و الجورب و أمثالهما. و كذلك تصح الصلاة في الخاتم

مختصر الأحكام، ص: ٥٤

و القرط و أمثالهما إذا كانت متنجسة.

الرابع- ثوب المربية للطفل إذا كانت لا تملك غيره أو كانت تملك غيره و لكنها لا تستطيع الاحتفاظ به طاهرا على بدنها. فإن الصلاة فيه صحيحة، بشرط ان تغسله كل يوم مرة واحدة و الأفضل ان تغسله في آخر النهار بحيث تصلى الظهريين و العشائين مع الطهارة أو

مع خفة النجاسة.

مكان المصلي

إشارة

يشترط في مكان المصلي أمور:

الأول- الإباحة.

مسئلة ٢١٤- من صلى في المكان المغصوب عالما بالغصب عامدا فصلاته باطلة و ان كان جاهلا بكونه مفسدا و إذا صلى فيه جاهلا أو غافلا أو ناسيا فصلاته صحيحة ان كان الناسي أو الغافل غير الغاصب و اما ان كان هو الغاصب و صلى فيه ناسيا أو غافلا فالأحوط وجوبا إعادة الصلاة.

مسئلة ٢١٥- من كان جاهلا لحرمة الغصب شرعا و كان جهله عن تقصير في تعلم الحكم و صلى في المغصوب فصلاته باطلة و اما ان كان قاصراً في جهله فصلوته صحيحة.

الثاني- ثبات مكان المصلي فلا تجوز فيما كان متحركا مسئلة ٢١٦- الصلاة اختيارا على ظهر الفرس مثلا أو في السيارة أو القطار أو السفينة حال حركتها باطلة، إذا كانت حركتها تجعل المصلي غير مستقر. و من اضطر إلى الصلاة في أحد تلك الأمكنة بسبب ضيق الوقت أو سبب آخر يجب عليه استقبال القبلة على قدر المستطاع فان كانت صلاته في السيارة مثلا و انحرفت به عن القبلة يجب عليه الاتجاه إلى القبلة

مختصر الأحكام، ص: ٥٥

فورا. و يجب عليه ان يجعل قراءته و أذكاره على قدر المستطاع حال استقرار بدنه.

الثالث- ان يكون المصلي مطمئنا من استطاعته إتمام الصلاة في المكان الذي يصلي فيه، بناء على الاحتياط اللازم فلا تجوز الصلاة في مكان مزدحم بالناس أو تهب فيه الرياح أو تقع عليه الأمطار الشديدة، إذا لم يطمئن بكونه قادرا على إتمام الصلاة و احتمال ان ذلك يضطره الى قطعها.

الرابع- ان لا يصلى في مكان يحرم المكث فيه لضرر على النفس كأن يصلى تحت سقف أو الى جانب جدار مشرفين على الانهيار أو غيرهما من الأماكن الخطرة. و ذلك بناء على الاحتياط الواجب اللازم.

الخامس- ان لا يقف على الأشياء المحترمة التي يهتك الوقوف عليها حرمتها فيحرم، كورق القرآن الكريم و قبر المعصوم عليه السلام و أسماء الله تعالى.

السادس- ان يصلى في مكان يستطيع فيه ان يؤدي أفعال الصلاة على نحو صحيح فلا تجوز الصلاة اختيارا تحت سقف منخفض مثلا بحيث لا يستطيع الوقوف مستقيما أو مكان ضيق لا يقدر فيه على الركوع أو السجود السابع- ان لا يتقدم على قبر المعصوم، و الأحوط وجوبا ان لا يكون مساويا معه أيضا فإن حال بينه و بين القبر حائل كالجدار فلا بأس بالصلاة متقدما أو مساويا. و لا تكفى الحيلولة بالصندوق الشريف و الضريح و الثوب الذي يسدل عليه.

الثامن- ان لا يكون مكان المصلي متنجسا بنجاسة تسرى الى البدن أو اللباس فان كانت غير سارية فلا بأس بها و اما مسجد الجبهة فيجب ان يكون طاهرا.

مختصر الأحكام، ص: ٥٦

التاسع- ان لا يكون مكان القدمين مرتفعا و لا منخفضا عن مسجد الجبهة أكثر من أربع أصابع مضمومة.

مسئلة ٢١٧- يكره ان تصلى المرأة مساوية للرجل فى الموقف أو متقدمه عليه و ترتفع الكراهه بأن تتأخر المرأة عن الرجل أو ان يفصل بينهما مقدار عشرة أذرع أو ان يكون بينهما حائل كالستر و الجدار.

مسئلة ٢١٨- تستحب الصلاة فى المساجد. و أفضلها المسجد الحرام فالصلاة فيه تعدل ألف ألف صلاة. و بعده مسجد النبي صلى الله عليه و آله و الصلاة فيه لها أجر عشرة آلاف صلاة. و بعده مسجد الكوفة و المسجد الأقصى، و الصلاة فيهما لها أجر ألف صلاة. و بعدهما المسجد الجامع. و الصلاة فيه تعدل مائة صلاة و بعده مسجد القبيلة، و الصلاة فيه تعدل خمسا و عشرين صلاة- و بعده مسجد السوق، و الصلاة فيه تعدل اثنتى عشرة صلاة.

و صلاة المرأة فى بيتها أفضل و أفضله مخدعها.

أحكام المسجد

مسئلة ٢١٩- يحرم على الأحوط زخرفة المساجد، اى تزيينها بالذهب و نقشها بصورة ذى الروح.

مسئلة ٢٢٠- المسجد الذى غصبه غاصب، سواء أدخل فى ملك أحد من الناس أو جعل شارعا أو زقاقا أو غير ذلك، يحرم تنجيسه و يجب تطهيره إذا تنجس و تجرى عليه جميع أحكام المسجد.

مسئلة ٢٢١- يحرم تنجيس المسجد. و إذا تنجس تجب المبادرة إلى تطهيره فورا.

مسئلة ٢٢٢- إذا رأى النجاسة فى المسجد وقت الصلاة فمع سعه مختصر الأحكام، ص: ٥٧

الوقت يجب تطهير المسجد أولا ثم الصلاة و مع ضيق الوقت تجب الصلاة أولا ثم تطهيره.

مسئلة ٢٢٣- إذا لم يطهر المسجد مع سعه الوقت، و صلى فصلاته صحيحة و لكنه أثم بتأخير تطهير المسجد.

مسئلة ٢٢٤- تستحب إنارة المسجد و تنظيفه. و حين الدخول اليه يستحب تقديم الرجل اليمنى بالدخول و حين الخروج تقديم الرجل اليسرى بالخروج. و يستحب تفقد الحذاء قبل الدخول لئلا تكون فيه نجاسة تسرى الى المسجد، بل ان لا تكون فيه نجاسة على الإطلاق.

مسئلة ٢٢٥- يكره البصاق و التمخط فى المسجد و النوم فيه الا عند الضرورة. و يكره أيضا رفع الصوت فيه الا للأذان و الموعظة و يكره إنشاد الشعر الا- ما كان موعظة أو حمدا و شكرا لله أو مدحا للنبي صلى الله عليه و آله و سلم و أهل بيته الاطهار أو ذكرا لمصيبتهم، و يكره أيضا دخول من أكل الثوم أو البصل أو شيئا آخر كريحه الرائحة اليه، و كذلك يكره تمكين الأطفال و المجانين من دخوله.

الأذان و الإقامة

من جملة المستحبات قبل الصلاة الأذان و الإقامة. و استحباب الإقامة للصلوات اليومية مؤكد.

مسئلة ٢٢٦- الأذان و الإقامة تختصان بالصلوات الخمس اليومية، أما صلاة عيد الفطر و عيد الأضحى فلا أذان لهما و لا اقامة، بل يقال «الصلاة»:

ثلاثا. و استحبابها فى بقية الصلوات كالأيات و صلاة الميت غير معلوم، و لكن لا بأس بها بقصد الرجاء.

مختصر الأحكام، ص: ٥٨

مسئلة ٢٢٧- يتألف الأذان من ثمانية عشر فصلا و هى:

الله أكبر. أربع مرات.

اشهد ان لا إله إلا الله. مرتين.
اشهد ان محمدا رسول الله. مرتين.
حتى على الصلاة. مرتين.
حتى على الفلاح. مرتين.
حتى على خير العمل. مرتين.
الله أكبر. مرتين لا إله إلا الله. مرتين.
و تتألف الإقامة من سبعة عشر فصلا. و هي:
الله أكبر. مرتين.
اشهد ان لا إله إلا الله. مرتين.
اشهد ان محمدا رسول الله. مرتين.
حتى على الصلاة. مرتين.
حتى على الفلاح. مرتين.
حتى على خير العمل. مرتين.
قد قامت الصلاة. مرتين.
الله أكبر. مرتين.
لا إله إلا الله مرة واحدة.
مسئلة ٢٢٨- لا بأس بقول «اشهد ان عليا أمير المؤمنين ولى الله» بعد «اشهد ان محمدا رسول الله» بقصد القربة المطلقة.
مختصر الأحكام، ص: ٥٩

واجبات الصلاة

إشارة

مسئلة ٢٢٩- واجبات الصلاة أحد عشر:

١- النية ٢- القيام ٣- تكبيرة الإحرام (الله أكبر) ٤- الركوع ٥- السجود ٦- القراءة ٧- الذكر ٨- التشهد ٩- السلام ١٠- الترتيب ١١- الموالاة.

النية

مسئلة ٢٣٠- النية و القيام و تكبيرة الإحرام الركوع و السجود أركان فى الصلاة. فإذا زيد فيها أو نقص منها، عمدا أو سهوا، بطلت الصلاة. و سيأتى شرح ذلك الا ان النية غير قابلة للزيادة. و اما واجبات الصلاة فليست أركاناً فزيادتها أو نقصها لا يبطل الصلاة إلا فى صورة العمد فقط. و يستثنى من ذلك الترتيب و الموالاة فإن تركها، فى بعض الموارد يبطل للصلاة و لو كان سهوا.
مسئلة ٢٣١- النية فى الصلاة و الصيام و سائر العبادات هى ان يقصد المكلف أداء عمله، قاصدا به القربة الى الله أو اطاعة أمره أو شكر نعمته أو طلب رضاه أو رجاء ثوابه أو خوف عقابه. و لا- يجب ذكر ذلك باللسان و لا إخطاره فى الذهن، بل يكفى ان يكون المحرك و الباعث له على الصلاة أو الصيام أو العبادات الأخرى انما هو الطاعة لأمر الله أو تحصيل القربة إليه.

التكبير

مسئلة ٢٣٢- يجب فى اول كل صلاة، قول «الله أكبر» بقصد الشروع فى الصلاة و افتتاحها. و بها تفتتح الصلاة، و هى اول جزء منها و اسمها «تكبيره الإحرام». و يحرم بعدها قطع الصلاة، و هى ركن فاذا تركها المصلى عمدا أو سهوا، بطلت صلاته. و إذا زاد فيها بان قالها أكثر من مرة، عمدا أو سهوا، بطلت صلاته أيضا.

مختصر الأحكام، ص: ٦٠

مسئلة ٢٣٣- يجب التنطق بتكبيره الإحرام على الوجه الصحيح و لا يجوز ان يستبدل بها جملة اخرى، كأن يقول مثلا «الله أكبر» أو غير ذلك. و لا تجزى ترجمتها بلغة اخرى غير العربية.

القيام

مسئلة ٢٣٤- يجب فى تكبيره الإحرام القيام و الاستقرار.

مسئلة ٢٣٥- القيام حين تكبيره الإحرام واجب، و هو ركن و كذلك القيام المتصل بالركوع، فاذا جلس قبل الركوع سهوا أو عمدا يجب عليه الرجوع الى القيام منتصبا ثم الركوع. فان ركع غير منتصب بان نهض من جلوسه الى الركوع، و لم ينتصب قائما، فصلاته باطلة، سواء أ كان ذلك عن عمدا و سهو.

مسئلة ٢٣٦- القيام حال قراءة الحمد و السورة من الركعتين الأوليين واجب و لكنه ليس بركن. و مثله القيام حال قراءة الحمد أو التسيحات الأربع من الركعة الثالثة و الرابعة.

مسئلة ٢٣٧- يجب فى القيام الواجب انتصاب البدن و استقراره و استقلاله بان لا يتكئ على شىء كالعصا و الجدار و غيرهما، فاذا انحنى، و لو قليلا، أو كان غير مستقر أو اتكأ على شىء بطلت صلاته إلا فى حال الاضطرار، فإنه لا بأس بذلك كله.

مسئلة ٢٣٨- إذا كان لا يتمكن من القيام تجب عليه الصلاة جالسا و يلتزم حال الجلوس بجميع الشرائط الواجبة حال القيام فينتصب و يستقر و يستقل على قدر الإمكان، إلا ان يكون مضطرا.

مسئلة ٢٣٩- إذا لم يتمكن من الصلاة جالسا يصلى مضطجعا على جنبه الأيمن مستقبل القبلة كوضع الميت فى القبر. فان لم يتمكن من ذلك يضطجع على جنبه الأيسر مستقبل القبلة، فان لم يتمكن صلى مستلقيا

مختصر الأحكام، ص: ٦١

على ظهره، و قدماه إلى القبلة كالمحضر.

القراءة

مسئلة ٢٤٠- تجب فى صلاة الصبح و الركعتين الأولتين من سائر الفرائض قراءة الفاتحة و سورة كاملة بعدها من القرآن غير سور العزائم و هى:

«الم تنزيل - و حم السجدة - و النجم - و اقرأ باسم».

مسئلة ٢٤١- يجب على الرجل الجهر بقراءة الحمد و السورة فى صلاة الصبح و المغرب و العشاء. و يجب على المرأة الإخفات بهما فى هذه الصلوات إذا كان يسمع صوتها غير محرم لها، و ألا فهى مخيرة بين الجهر و الإخفات. و يجب على الرجل و المرأة كليهما الإخفات بهما فى صلاة الظهر و العصر، ما عدا صلاة الجمعة و صلاة الظهر من يوم الجمعة، فيستحب للرجل الجهر بقراءة الفاتحة و السورة فيهما و ان كان الإخفات أحوط.

مسئلة ٢٤٢- يستحب الجهر بالبسملة فى صلاة الظهر و العصر.

مسئلة ٢٤٣- تبطل الصلاة إذا جهر بالقراءة عمدا فى مورد الإخفات أو أخفت فى مورد الجهر، و ان كان ذلك عن سهو أو جهل بالحكم فصلاته صحيحة و لو كان جهله من تقصير. اما إذا كان ملتفتا الى هذه المسئلة و كان شاكا فى حكمها و تعمد ترك السؤال عنه فالأحوط و جوبا ان يعيد صلاته.

مسئلة ٢٤٤- يجب التنطق بكلمات الحمد و السورة و حروفهما على الوجه الصحيح. فإن أخطأ فيه، و لو بتغيير حرف بحرف، كأن يستبدل الظاء بالضاد، فالكلمة التى يقع فيها الخطأ باطله يجب ان يعيدها صحيحة، فان لم يأت بها على الوجه الصحيح و اكتفى بها بطلت الصلاة و كذلك إذا لم يراع قواعد الحركات أو المد الواجب و الأحوط و جوبا الاجتناب عن الوقف على الحركة و الوصل بالسكون.

مسئلة ٢٤٥- فى الركعة الثالثة من صلاة المغرب و فى الركعتين الأخيرتين من العشاء و الظهرين ان يقرأ الفاتحة وحدها بدون سورة أو ان

مختصر الأحكام، ص: ٦٢

يقرأ التسيحات الأربع، و هى سبحانه الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر و إذا اختار التسيحات فالأحوط قراءتها ثلاث مرات و ان كان الأقوى جواز الاكتفاء بمره واحدة. و يجب الإخفات فيها سواء أقرأ الحمد أو التسيحات فان جهر بها عمدا بطلت صلاته.

مسئلة ٢٤٦- يستحب قول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قبل الشروع بالقراءة فى الركعة الاولى من الصلاة و يستحب الجهر بالبسملة فى الصلاة الإخفائية، و ان يقول بعد قراءة سورة الإخلاص كذلك الله ربى مره واحدة أو مرتين أو ثلاث مرات. أو يقول كذلك الله ربنا ثلاثا.

الركوع

مسئلة ٢٤٧- يجب الركوع مره واحدة فى كل ركعة من الصلوات الواجبة و المستحبه، ما عدا صلاة الآيات فى كل ركعة منها خمسة ركوعات.

و الركوع ركن تبطل الصلاة بزيادته و نقصه، عمدا أو سهوا. و واجباته أمور:

الأول- الانحناء بمقدار تصل اليه اليدين الى الركبتين.

الثانى- الذكر. و الأفضل الاحتياط بان يقول سبحان الله ثلاث مرّات أو سبحان ربى العظيم و بحمده مره واحدة و ان كان يجزيه اذكار اخرى مثل الحمد لله و الله أكبر بمقدارها.

الثالث- الطمأنينه حال الذكر، فان تعمد قراءته و هو غير مطمئن فالأحوط و جوبا ان يعيده مره ثانيه و هو مطمئن و يتم صلاته ثم يعيدها.

الرابع- القيام من الركوع مع انتصاب القامة.

الخامس- الوقوف بعد القيام من الركوع حتى يطمئن و يستقر و بعده يهوى الى السجود.

مسئلة ٢٤٨- من لا يستطيع الاطمئنان حال الذكر لمرض أو لعذر آخر يجزيه ان يركع و يقرأ الذكر على حاله تلك و لا بأس عليه.

مختصر الأحكام، ص: ٦٣

مسئلة ٢٤٩- إذا تحرك عن غير اختيار حال الذكر الواجب يجب عليه اعاده الذكر مره ثانيه فى حال الاستقرار.

مسئلة ٢٥٠- المضطر إلى الصلاة جالسا ينحنى للركوع بحيث يكون وجهه مقابلا لركبته. و الأفضل ان ينحنى حتى يقابل وجهه مسجدا للوجه.

مسئلة ٢٥١- بعد القيام من الركوع يستحب له ان يقول سمع الله لمن حمده.

السجود

مسئلة ٢٥٢- يجب السجود مرتين في كل ركعة من الصلوات، سواء أ كانت واجبة أو مستحبة. و هو وضع الجبهة على الأرض تعظيماً لله و هذان السجودان هما معا ركن في الصلاة و واجباتهما أمور:

كليا يگانی، سيد محمد رضا موسوی، مختصر الأحكام، در يك جلد، دار القرآن الكريم، قم - ايران، ١٣٩٠ هـ ق

مختصر الأحكام؛ ص: ٦٣

الأول- وضع المساجد السبعة على الأرض، أى الجبهة و الكفين و الركبتين و رأسى إلا بهامين من القدمين.

الثانى- الذكر. و الأحوط فيه ان يقول سبحان الله ثلاث مرات أو سبحان ربي الأعلى و بحمده مرة واحدة و ان كان يجزيه اذكار اخرى، مثل الحمد لله ثلاث مرات كما مر فى أحكام الركوع.

الثالث- الاطمئنان حال الذكر الواجب و كذلك المستحب أيضا إذا اتى به بقصد خصوصية السجود.

الرابع- رفع الرأس من السجود.

الخامس- الجلوس بعد رفع الرأس من السجود بالقدر الذى تتحقق به الطمأنينة. و بعده يسجد السجود الثانى.

السادس- ان تكون المساجد السبعة كلها موضوعة على الأرض حال الذكر. فان رفع أحدها عن الأرض حال الذكر سهوا فالأحوط وجوبا وضعه

مختصر الأحكام، ص: ٦٤

على الأرض و اعادة الذكر مرة ثانية إلا- الجبهة فإنه لو رفعها سهوا قبل الذكر لا يجوز وضعه ثانيا لا عادة الذكر بل يكتفى بهذا السجود و صلواته صحيحة.

السابع- ان لا يرتفع مكان الجبهة عن مكان القدمين أكثر من مقدار لينة أو أربع أصابع مضمومة. فإن كانت الأرض منحدره بحيث لا بيان اختلافها فلا بأس به و ان كان انحدارها يتجاوز هذا المقدار قليلا.

الثامن- وضع الجبهة على الأرض أو ما ينبت منها ما عدا المعادن و المأكول و الملبوس. و أفضل ما يسجد عليه منها تربة سيد الشهداء عليه السلام.

التاسع- طهارة موضع الجبهة.

العاشر- أن يأتى بذكر السجود بالعربية الصحيحة مع الموالاة.

مسئلة ٢٥٣- إذا فقد منه أثناء الصلاة ما يصح السجود عليه، فمع سعة الوقت يجب عليه قطع الصلاة و تحصيل ما يصح السجود عليه و مع ضيق الوقت يسجد على شىء من لباسه ان كان كتانا أو قطنا، فان لم يتمكن سجد على ظاهر يده أو على معدن. و الأحوط وجوبا تقديم ظاهر اليد على المعدن.

مسئلة ٢٥٤- يجب فى حال السجود وضع الكفين من اليدين، أى باطنهما على الأرض. و مع الاضطرار يجوز وضع ظاهرهما.

مسئلة ٢٥٥- إذا وضع جبهته على مكان أعلى من موضع القدمين بحيث لم يصدق السجود عليه يجب رفع الجبهة و وضعها على مكان يتحقق معه السجود الصحيح.

مسئلة ٢٥٦- إذا لم يتمكن من الانحناء بالقدر الكافى للسجود ينحنى إلى الحد الذى يستطيعه و يرفع مكان ما يسجد عليه بمقدار

أمكن له الانحناء فيضع الجبهة عليه فان لم يستطع الانحناء أصلا يشير برأسه إلى السجود. فان لم يتمكن أشار بعينه. والأحوط وجوبا في هذه الصورة ان

مختصر الأحكام، ص: ٦٥

يرفع ما يسجد عليه الى جبهته و يضعها عليه مع الإمكان.

مسئلة ٢٥٧- في حال الجلوس بين السجدين يستحب له أن يقول «استغفر الله ربي و أتوب اليه»، و حين النهوض الى القيام ان يقول بحول الله و قوته أقوم و أقعد.

التشهد

مسئلة ٢٥٨- يجب في التشهد أمور:

الأول و الثاني- قراءة الشهادتين و الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم. و ذلك ان يقول: اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له و اشهد ان محمدا عبده و رسوله. اللهم صل على محمد و آل محمد.

الثالث- الجلوس حال قراءة التشهد.

الرابع- الطمأنينة حال القراءة.

الخامس- الترتيب في قراءة التشهد على النحو الذي ذكر آنفا.

السادس- الموالاة بين الكلمات و الحروف بالمقدار المتعارف.

السابع- المحافظة على تأديتها على الوجه العربي الصحيح.

مسئلة ٢٥٩- التسليم واجب و جزء من الصلاة و له صورتان و هما:

١- السلام علينا و على عباد الله الصالحين ٢- السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

فان قرء الاولى فالأحوط وجوبا ان يقرأ معها الثانية و ان قرأ الثانية كفت وحدها: اما «السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته» فليست من السلام بل هي جزء التشهد من الركعة الأخيرة و كونها جزءا من التشهد الأول غير معلوم و هي على كل حال مستحبة لا واجبة.

الترتيب و الموالاة

يجب على المصلي الترتيب في الصلاة، و هو الإتيان بأجزاء الصلاة و

مختصر الأحكام، ص: ٦٦

أفعالها كلا في محله على الوجه الذي ذكر، بحيث يبدأ بتكبير الإحرام و بعدها قراءة الحمد و السورة، و بعدها الركوع، و هكذا سائر الاجزاء و الأفعال الأخرى، واحدا بعد آخر.

مسئلة ٢٦٠- إذا خالف الترتيب في أفعال الصلاة عمدا فقدم شيئا منها عن محله و آخر شيئا، فإن كان ذلك ركوعا أو أحد السجودين أو كليهما معا فصلاته باطلة، و ان كان شيئا غيره، كأن يقرأ الصورة قبل الحمد مثلا، فالأحوط وجوبا ان يعيده على الوجه الصحيح، فيقرأ السورة مرة ثانية بعد الحمد و يتم صلاته، ثم يعيدها.

مسئلة ٢٦١- تجب الموالاة في أفعال الصلاة و هي تتابع أفعالها بلا فصل بينهما فيشرع بالجزء الثاني فورا بعد الفراغ من السابق فإذا أكبر تكبير الإحرام مثلا شرع في قراءة الحمد بلا فصل بالوقت بينهما، و هكذا يأتي بقية الأفعال متتابعة، فإن فصل بين أفعال الصلاة عمدا أو سهوا بمقدار يمحو صورة الصلاة فصلاته باطلة.

مسئلة ٢٦٢- تجب الموالاة أيضا في كلمات القراءة و آياتها من الحمد و السورة و كذلك الأذكار. فإن فصل بينهما بحيث صار لا يصدق عليه انه يقرأ أو يتشهد أو يذكر، و أتم صلاته على هذا النحو فصلاته باطلاً.

القنوت

يستحب القنوت في جميع الصلوات الواجبة و المستحبة.

مسئلة ٢٦٣- محل القنوت قبل الركوع من الركعة الثانية في جميع الصلوات إلا صلاة الوتر، و هي ركعة واحدة، فمحل قبل الركوع منها و في كل من صلاة عيد الأضحى و عيد الفطر خمس قنوتات في الركعة الاولى و اربع مختصر الأحكام، ص: ٦٧

قنوتات في الركعة الثانية قبل الركوع من كليهما. و نقل بعضهم انه في صلاة الآيات يستحب القنوت مرتين، قنوت قبل الركوع الخامس و قنوت قبل الركوع العاشر. لكن استحبابه قبل الركوع الخامس غير معلوم، بل الأقوى استحباب خمس قنوتات في صلاة الآيات: قبل الركوع الثاني و الرابع و السادس و الثامن و العاشر.

مسئلة ٢٦٤- يكفي في القنوت مطلق الذكر و الصلاة على النبي و آله. و الأفضل ان يكون بهذه الصورة: لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم. و الحمد لله رب العالمين

تعقيب الصلاة

يستحب استحباباً مؤكداً أن يجلس المصلي بعد انقضاء الصلاة في مصلاه و يشتغل بالدعاء و الذكر و تلاوة القرآن و نحو ذلك من الدعوات المأثورة و من أفضل التعقيبات تسبيح الزهراء سلام الله عليها. و هو قول الله أكبر أربعاً و ثلاثين مرة الحمد لله ثلاثاً و ثلاثين مرة سبحان الله ثلاثاً و ثلاثين مرة

مبطلات الصلاة

مبطلات الصلاة اثنا عشر:

الأول- فقد بعض الشرائط في أثناء الصلاة كالستر و اباحة المكان و اللباس و نحو ذلك مما مر في المسائل المتقدمة. الثاني- الحدث الأكبر أو الأصغر في أثناء الصلاة سواء أ كان عمداً أو سهواً. اختياراً أو اضطراراً. الا المسلوس و المبطون، فقد مر حكمهما في ما مضى من المسائل.

مختصر الأحكام، ص: ٦٨

الثالث- التكفير و هو وضع إحدى اليدين على الأخرى على نحو ما يفعله غير الشيعة فإن كفر عمداً بطلت صلاته و اما في السهو و التقية و الاضطرار فلا بأس به.

الرابع- تعمد استدبار القبلة أو الالتفات عنها بجميع البدن الى اليمين أو اليسار، بل الالتفات عنها يمينا أو يسارا بحيث يخرج عن استقبالها و ان لم يصل الى حد التيامن الكامل أو التياسر الكامل، فان ذلك كله مبطل للصلاة، بل استدبارها بالوجه وحده مبطل للصلاة و ان كان انحراف البدن قليلاً. اما الالتفات قليلاً بالوجه وحده يمينا أو يسارا مع بقاء سائر البدن مستقبلاً للقبلة فلا يبطل الصلاة، الا ان الأحوط استحباباً الاجتناب عنه و كذا تبطل الصلاة مع الالتفات سهواً فيما كان عمده مبطلاً إلا إذا لم يصل الى حد

اليمين أو اليسار فلا يبطل الصلاة إذا كان عن سهو.

الخامس- تعمد الكلام بكلام الآدميين، و لو كان من حرفين مهملين لا معنى لهما أو حرفا واحدا ذا معنى و لا فرق في بطلان الصلاة بالحرف الواحد ذى المعنى، بين ان يكون معناه مقصودا أو غير مقصود على الأحوط اما إذا تلفظت بحرف واحد ذى معنى، و كان غير ملتفت الى معناه، فان صلاته لا تبطل.

مسئلة ٢٦٥- التلفظ بكلام الآدميين حال الصلاة مبطل لها و لو كان اضطرارا.

مسئلة ٢٦٦- لا يجوز للمصلى أن يتدئ غيره بالسلام و لا بتحية أخرى غير السلام. و لكن يجب عليه رد السلام كما لو كان فى غير حال الصلاة.

و يكون رد السلام بنفس الصيغة التى ألقاها المسلم بلا زيادة.

مسئلة ٢٦٧- إذا سلم بالملحون، فان كان لحنه بحيث لا يخرج عرفا

مختصر الأحكام، ص: ٦٩

عن صدق مفهوم السلام يجب على المصلى رده صحيحا بلا غلط.

السادس- من مبطلات الصلاة- تعمد القهقهة و اما فى السهوه فان كانت بحيث تمحو صورة الصلاة فإنها مبطله لها و الآ فلا. و لا بأس بالتبسم.

السابع البكاء لأمر الدنيا إذا كان معه صوت بل البكاء بلا صوت أيضا، بناء على الاحتياط مبطل للصلاة أما البكاء من خشية الله فلا بأس به، بل هو من أفضل الأعمال.

مسئلة ٢٦٨ إذا بكى و هو يطلب حاجة دنيوية، و كان بكائه تذلا لله ان يقضى حاجته، فلا بأس به.

الثامن- كل فعل يمحو صورة الصلاة، كالفز و السكوت الطويل و التصفيق و أمثال ذلك. اما ما لا يمحو صورة الصلاة، كالإشارة باليد، فلا بأس به.

مسئلة ٢٦٩- السكوت الطويل و كل فعل ينافى الموالاة ان كان عن عمد فهو مبطل للصلاة، و ان كان عن سهو فلا بأس به الا ان يكون بحيث ينفى عنه صورة الصلاة.

التاسع- الأكل و الشرب إذا كانا ماحيين لصورة الصلاة. بل هما غير جائزين و لو كانا ماحيين للموالاة فقط. و لا بأس بابتلاع باقيا الطعام بين الأسنان و فى الفم، إذا كانت قليلة.

العاشر- تعمد قول «آمين» بعد الحمد. و لا بأس بها إذا قيلت سهوا أو تقيء.

الحادى عشر- الشك فى عدد الركعات من الصلاة الثانية و الصلاة الثلاثية و الشك فى عدد الركعتين الاولى و الثانية من الصلاة الرباعية.

الثانى عشر- تعمد الزيادة أو النقصان فى جزء من اجزاء الصلاة،

مختصر الأحكام، ص: ٧٠

سواء أ كان ركنا أو غير ركن. أما الزيادة و النقصان سهوا، فان كان ركنا بطلت الصلاة أيضا و الا فلا.

مسئلة ٢٧٠- يحرم قطع الصلاة الواجبة، إلا لحفظ مال أو دفع ضرر فإنه جائز.

مسئلة ٢٧١- يجب قطع الصلاة إذا توقف عليه حفظ ما يجب حفظه كنفس إنسان أو مال و جب عليه حفظه.

مسئلة ٢٧٢- إذا طالبه الدائن بدينه، و كان فى الوقت سعة و كان أداء الدين متوقفا على قطع الصلاة، يجب قطعها و أداء الدين و لكن ان عصى و أتم الصلاة فصلاته صحيحة.

إشارة

مسئلة ٢٧٣- تجب صلاة الآيات لأربعة أمور:

الأول والثاني- كسوف الشمس و خسوف القمر.

الثالث- الزلزلة و لو كانت غير مخوفة.

الرابع- هبوب الرياح السوداء و الحمراء و الصفراء و الظلمة الشديدة و الصاعقة و أمثال ذلك من المخوفات لأكثر الناس، بل لا يبعد وجوبها لحدوث أحد الأمور المذكورة و لو لم يكن سببا للخوف.

وقت صلاة الآيات

وقت صلاة الكسوف و الخسوف من حين بدئهما الى انجلاء تمام القرص. و الأفضل الاحتياط بالصلاة قبل شروع القرص بالانجلاء.

فان صلى بعد شروعه بالانجلاء لا ينوى بها الأداء و لا القضاء. و اما صلاة الزلزلة

مختصر الأحكام، ص: ٧١

و الصاعقة و الظلمة الشديدة و أمثال ذلك فيجب المبادرة إليها فوراً وقت حدوثها، فان عصى بقيت المبادرة إليها واجبة عليه الى آخر العمر. و فى أى وقت صلاها ينوى بها الأداء.

كيفية صلاة الآيات

صلاة الآيات ركعتان، فى كل ركعة منهما خمس ركوعات و سجودان بعد الركوع الخامس من الاولى و سجودان بعد الركوع الخامس من الثانية.

و لها كفيات تقتصر هنا على ذكر اثنتين منها:

الاولى ينوى المصلى نية صلاة الآيات. ثم يكبر تكبيرة الإحرام و يقرأ الحمد و السورة الى آخرها. ثم يركع و يقرأ ذكر الركوع كالصلاة اليومية ثم ينتصب قائماً من الركوع و يفعل كالأول حتى يتم خمس ركوعات، يقرأ قبل كل ركوع منها الحمد و السورة كاملة. فإذا رفع رأسه من الركوع الخامس هوى الى السجود، فيسجد سجدتين كسجود الصلاة اليومية ثم ينهض قائماً للركعة الثانية، فيفعل كما فعل فى الركعة الأولى بلا فرق، اى يركع فيها خمس ركوعات يقرأ قبل كل ركوع منها الحمد و السورة كاملة. و يسجد سجدتين بعد الركوع الخامس. ثم يجلس فيتشهد و يسلم كالصلاة اليومية.

الثانية- من أراد الاختصار فى صلاة الآيات يجوز له أداؤها على هذه الصورة، و هى:

يقرأ فى الركعة الأولى قبل الركوع سورة الحمد كاملة ثم يقرأ آية من سورة أو أقل أو أكثر و يركع، فاذا قام من الركوع قرأ بعضاً آخر من تلك السورة وحدها بدون الحمد. و هكذا يفعل فى بقية الركوعات، اى: يقرأ

مختصر الأحكام، ص: ٧٢

قبل كل ركوع منها بعضاً آخر من تلك السورة وحدها بدون الحمد و هكذا الى الخامس حتى يتم سورة ثم يركع و يسجد و ينهض للركعة الثانية فيأتى بها كالأولى، فإذا جلس من السجود يتشهد و يسلم.

مسئلة ٢٧٤- يعتبر فى صلاة الآيات جميع الواجبات المعتبرة فى الفرائض اليومية.

مسئلة ٢٧٥- يستحب ان يقول الله أكبر قبل كل ركوع و بعده. و يستحب ان يقول سمع الله لمن حمده، بعد رفع الرأس من الركوع الخامس من كل من الركعتين.

مسئلة ٢٧٦- إذا علم بكسوف الشمس أو خسوف القمر و لم يصل صلاة الآيات حتى مضى وقتها فقد عصى، و يجب عليه قضاؤها و كذا ان علم به و لكن سها عن الصلاة حتى مضى الوقت و جب عليه قضاؤها.

مسئلة ٢٧٧- إذا لم يعلم بالكسوف أو الخسوف في وقتها، و علم به بعد انقضاءه، فإن كان الكسوف أو الخسوف كلياً، بحيث احترق القرص كله، يجب عليه قضاء الصلاة. و ان كان جزئياً بحيث احترق بعض القرص فقط، فلا قضاء عليه.

مسئلة ٢٧٨- إذا حدث احدي الآيات الأخرى، غير الكسوف و الخسوف كالزلزلة و غيرها و لم يعلم بها الا بعد انقضائها فالأحوط و جوباً المبادرة إلى صلاتها فوراً بعد العلم بها.

مسئلة ٢٧٩- تجب صلاة الآيات على من وقعت الآية في بلده. اما سكان الأماكن الأخرى التي لم تقع فيها الآية فلا تجب عليهم، إلا إذا كان مكانهم متصلاً بمكان وقوع الآية بحيث يصدق على المكانين انهما مكان واحد عرفاً.

مسئلة ٢٨٠- لا تصح صلاة الآيات من الحائض و النفساء و الأحوط و جوباً

مختصر الأحكام، ص: ٧٣

ان تصلبها بعد الطهر بدون نية القضاء و لا الأداء.

صلاة القضاء

يجب قضاء كل من الصلوات الخمس اليومية على من فاتته في وقتها عمداً أو نسياناً أو جهلاً- أو بسبب آخر كالمرض و النوم و غيرهما، و كذلك يجب القضاء على من بطلت صلاته بترك أحد اجزائها كالركوع مثلاً أو فقدان شرط من شروطها كالطهارة، و لم يكن قد أعادها في وقتها.

مسئلة ٢٨١- المجنون و المغمى عليه لا يجب عليهما قضاء الصلاة إذا استمر بهما الجنون أو الإغماء حتى انقضى وقتها.

مسئلة ٢٨٢- يستحب تمرين الأطفال المميزين و تعويدهم على قضاء ما يفوتهم من الصلوات، و كذلك يستحب تمرينهم و تعويدهم على أداء جميع الفرائض و النوافل، بل جميع العبادات و الأعمال الصالحة و الخلق الحسن و السيرة الطيبة. و يجب على أولياء الأطفال أن يمنعوهم من كل عمل يضر بأنفسهم و غيرهم، و من كل عمل نهى عنه الشارع المقدس كالزنا و اللواط و الغيبة و الغناء، و كذلك يحرم ارسالهم الى المدارس التي يعلم فيها المعلمون الفاسقون و من لا إيمان لهم، فيفسدون إيمان الطفل و عقيدته، بل يجب على المسلمين، كمال الانتباه و المراقبة، فان لم يطمئنوا الى وضع المدارس، من رياض أطفال و ابتدائيات و ثانويات، امتنعوا عن إرسال أطفالهم الا برباء الى مثل هذه الأماكن فان لم يفعلوا كان الوزر واقعا عليهم في فساد عقيدة أبنائهم بل أبناء أبنائهم إلى يوم القيامة.

صلاة الجماعة

إشارة

صلاة الجماعة من المستحبات المؤكدة في جميع الفرائض اليومية،

مختصر الأحكام، ص: ٧٤

و خصوصاً الصبح و العشاءين و لجريان المسجد و من يسمع صوت المؤذن، و قد ورد في فضلها و ذم تاركها من الاخبار ما جعلها تكاد تكون من الواجبات ففي الحديث ان المصلين في الجماعة «إذا كانوا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعة مائة و خمسين صلاة. و إذا كانوا ثلاثة كتب الله لكل واحد بكل ركعة ستمائة صلاة. و إذا كانوا أربعة كتب الله لكل واحد ألفاً و مائة صلاة. و إذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد بكل ركعة ألفين و أربعمائة صلاة. و إذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة أربعة آلاف و

ثمانمائة صلاة. و إذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة آلاف و ستمائة صلاة.

و إذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة عشر ألفا و مائتي صلاة. و إذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة ستة و ثلاثين ألفا و أربعمائة صلاة و إذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة سبعين ألفا و ألفين و ثمانمائة صلاة فإن زادوا على العشرة فلو صارت السموات كلها قرطاسا و البحار مداد و الأشجار أقلاما و الثقلان مع الملائكة كتّابا لم يقدرُوا ان يكتبوا ثواب ركعة».

و جاء في هذا الحديث نفسه:

«تكبيره يدركها المؤمن مع الامام خير من ستين ألف حجة و عمره و خير من الدنيا و ما فيها بسبعين ألف مرة و ركعة يصلها المؤمن مع الامام خير من مائة ألف دينار يتصدق بها على المساكين و سجدة يسجدها المؤمن مع الإمام في جماعة خير من عتق مائة رقبة».

فليس بين المستحبات ماله مثل هذه الفضيلة و هذا الثواب و يستفاد من الاخبار بان تارك صلاة الجماعة لا يؤاكل و لا يشارب و لا يشاور و لا يناكح أو يحضر مختصر الأحكام، ص: ٧٥

الصلاة جماعة. فعلى المكلف ان يواظب على صلاة الجماعة فلا يتركها الا لعذر فذلك هو مقتضى الايمان و قد جاء في الاخبار لا يمنع الشيطان من شيء من العبادات منعها فعليه أن يجتنب تركها و ان يحذر الشبهات التي يعرضها الشيطان من حيث عدالة الامام و نحو ذلك، ليصرفه عن صلاة الجماعة.

مسئلة ٢٨٣- من كان قادرا على تعلم القراءة و لم يتعلمها تساهلا أو بسبب ضيق الوقت، فالأحوط و جوبا ان يؤدي صلواته جماعة.

مسئلة ٢٨٤- يجوز ائتمام من يصلى احدى الفرائض اليومية بمن يصلى فريضة أخرى منها، كائتمام من يصلى الظهر بمن يصلى العصر. و يجوز أيضا ائتمام من يصلى أداء بمن يصلى قضاء و من يصلى قصرا بمن يصلى تماما، كما يجوز العكس أيضا.

مسئلة ٢٨٥- يجب على المأموم ان ينوي ائتمام بالإضافة الى نية الصلاة التي يصلها، و يجب عليه ان تتضمن نية ائتمام تعيين الإمام المؤتم به.

مسئلة ٢٨٦- إذا اضطر الى الانفراد لعذر أو ضرورة يجوز ان ينوي الانفراد عن الجماعة في أى مكان كان من الصلاة و يتم صلاته منفردا و يجوز له الانفراد بعد التشهد الأخير قبل السلام، سواء أ كان مضطرا لذلك غير مضطر. و في غير هذين الموردين الأحوط الاجتناب عن الانفراد.

مسئلة ٢٨٧- إذا أدرك الجماعة و الامام في حال الركوع يجوز له ائتمام به، و يجوز له أيضا بعد ذلك، ان ينوي الانفراد عن الجماعة مع وجود العذر. الا ان الأحوط الاجتناب عن الانفراد في هذه الصورة.

مسئلة ٢٨٨- إذا اتم بالإمام في صلاة الظهر مثلا، و اضطر الى الانفراد لعذر، فانفرد و أتم صلاته منفردا، و الامام لا يزال مشغلا بها، يجوز له

مختصر الأحكام، ص: ٧٦

الائتمام بالإمام لصلاة العصر.

مسئلة ٢٨٩- إذا أدرك الجماعة و الامام في حال الركوع أو أدركها من أولها و لكن لم يلتحق بها حتى ركع الامام يجوز له ائتمام ما دام الامام راكعا، فيكبر تكبيرة الإحرام و يركع بعدها مع الامام، و جماعته صحيحة و لو لم يدرك الذكر مع الامام، فالمعتبر في هذه الصورة إدراك الإمام قبل رفع رأسه من الركوع، سواء أ كان قبل الذكر أو معه أو بعده. فان رفع الإمام رأسه قبل ان يصل المأموم إلى حد الركوع لم يتحقق ائتمام. فان وصل المأموم إلى حد الركوع و الامام قد شرع في رفع رأسه من ركوعه و لكنه لم يخرج منه الى القيام، فالأحوط الحكم بعدم تحقق ائتمام أيضا.

مسئلة ٢٩٠- إذا لم يحصل له الاطمئنان بأنه يدرك الركوع مع الإمام، فالأحوط عدم الائتمام.

مسئلة ٢٩١- إذا أدرك الجماعة و الامام فى حال الركوع، و كبر تكبيرة الإحرام مع نية الائتمام، الا انه رفع الإمام رأسه من الركوع قبل ان يركع فالأحوط وجوبا ان يبقى قائماً و ينتظر الامام حتى ينهض إلى الركعة التى بعدها فيتابعه فيها و يحسبها الركعة الاولى من صلاته، و يتم صلاته جماعة. و لكن إذا كان يعلم ان نهوض الامام يبطل بحيث يخرج عن صورة الائتمام، ينوى الانفراد و يتم صلاته منفردا.

شروط صلاة الجماعة

لصلاة الجماعة شروط اخرى غير ما ذكر، و هى أمور:

الامام ان لا يحول بين المأموم و الامام حاجز يمنع من رؤية الامام، و لا يحول بين المأموم و المأمومين الذين هم واسطة اتصاله بالامام حاجز

مختصر الأحكام، ص: ٧٧

يمنعه من رؤيتهم، و لو كان الحائل ليس دائما بل فى بعض الحالات.

كأن لا يمنع من الرؤية حال القيام و يمنع منها حال الركوع مثلا. اما إذا كان المأموم امرأة و الامام رجلا فلا بأس بوجود الحائل بينها و بينه أو بينها و بين المأمومين الآخرين إذا كانوا رجلا.

الثانى- ان لا يعلو مكان الامام عن مكان المأموم الا ان يكون علوا قليلا لا يعتد به فإنه لا بأس به. و كذلك إذا كانت الأرض منحدره بصوره غير ظاهرة بحيث تعتبر فى العرف مستوية، فإنه لا بأس به أيضا.

الثالث- ان لا يبعد المأموم عن الامام بعدا يقطعه عنه عرفا، الا ان يكون متصلا بالإمام بواسطة المأمومين الآخرين الذين يتصلون بالإمام بلا واسطة أو بواسطة غيرهم أيضا. و يجب الاحتياط بان لا يزيد الفاصل بين موقف الامام و مسجد المأموم على مقدار خطوة كاملة، و كذلك يكون الفاصل بين موقف كل صف من الصفوف و مسجد الصف الذى يليه. و يستحب الاحتياط بأن يعتبر فى ذلك مقدار الخطوة المتعارفة فلا يزيد عليها، بل الأفضل الاحتياط ان لا يزيد الفاصل بين موقف الامام و موقف المأموم على مقدار ما يتسع لسجود الإنسان، و كذلك الفاصل بين كل صف و الصف الآخر الرابع- ان لا يتقدم المأموم على الامام.

مسئلة ٢٩٢- إذا كان المأمومون فى الصف الأول لم يدخلوا بعد فى الصلاة، و لكنهم كانوا فى حال التهيؤ للدخول فيها، فان صفهم لا يعتبر حائلا و لا فاصلا بين من خلفهم من المأمومين و بين الامام فيجوز لمن خلفهم فى هذه الصورة، الدخول فى الصلاة و لا يجب عليهم الانتظار حتى يدخل الصف الأول فيها.

مسئلة ٢٩٣- إذا لم يتمكن بعض المأمومين فى الصف

مختصر الأحكام، ص: ٧٨

الأول من رؤية الامام بسبب طول الصف أو كون الامام داخل المحراب فلا بأس بذلك.

مسئلة ٢٩٤- إذا رفع رأسه من الركوع سهوا قبل ان يرفع الإمام رأسه منه فيجب عليه العودة إلى الركوع مرة ثانية و متابعه الإمام، فإن عاد الى الركوع و رفع الإمام رأسه قبل ان يصل هو الى حد الركوع بطلت صلاته.

و إذا رفع رأسه من السجود قبل الامام سهوا يجب عليه كذلك الرجوع الى السجود و متابعه الإمام، فإن عاد الى السجود فرفع الإمام رأسه منه قبل ان تصل جبهته الى مسجدتها فصلاته صحيحة اما إذا ركع أو سجد عمدا قبل الامام فلا يجوز له الرجوع عنه لمتابعه الامام، و صلاته صحيحة، الا انه يأثم بترك المتابعة.

مسئلة ٢٩٥- إذا ركع قبل الامام سهوا فالأحوط وجوبا ان يعود الى القيام ثم يركع مع الامام، و إذا سجد قبل الامام سهوا فالأحوط

وجوبا ان يعود الى الجلوس ثم يسجد معه. فان لم يفعل صحت صلاته و اثم. و اما الزيادة في السجود و الركوع في هذين الموردين فلا بأس بها.

مسئلة ٢٩٦- إذا ركع المأموم عمدا. و كان الامام لا يزال في حال القراءة، بطلت صلاته. و إذا فعل ذلك سهوا يجب عليه ان يعود الى القيام ثم متابعة الإمام في الركوع. فان لم يفعل فالاحتياط الواجب ان يتم صلاته ثم يعيدها.

مسئلة ٢٩٧- إذا رفع المأموم رأسه عمدا من الركوع أو السجود قبل ان يقرأ الذكر الواجب بطلت صلاته.

مسئلة ٢٩٨- إذا دخل في الجماعة و الامام في الركعة الثالثة أو الرابعة يجب عليه قراءة الحمد و السورة، فإن ركع الامام قبل ان يقرأ مختصر الأحكام، ص: ٧٩

السورة اكتفى بالحمد وحدها و تابع الإمام في الركوع. فان لم يتسع الوقت لقراءة الحمد وحدها بان ركع الامام قبل ان يقرأها أو يتمها يجب عليه قراءتها كاملة، ثم يركع ثم يتابع الإمام في السجود.

مسئلة ٢٩٩- إذا أدرك الجماعة و هي في الركعة الثالثة أو الرابعة يجوز له الانتظار حتى يركع الامام ثم يلتحق بالجماعة و هي في حال الركوع.

فان لم ينتظر و دخل في الجماعة حال القيام قبل الركوع فحكمه كما ذكر في المسئلة السابقة. فإن كان يعلم ان الوقت لا يتسع لقراءة الحمد فالأحوط ان لا يأت قبل ان يركع الامام.

شروط إمام الجماعة

يشترط في إمام الجماعة أمور:

الأول- البلوغ.

الثاني- العقل.

الثالث- الإيمان بأن يكون شيعيا اثني عشريا.

الرابع- العدالة.

الخامس- طهارة المولد فلا يكون ابن زنا.

السادس- الرجولة. إذا كان المأمومون كلهم أو بعضهم رجالا.

أما ائتمام المرأة بالمرأة فجائز. و لكنه خلاف الاحتياط الا في صلاة الميت فإنه جائز.

السابع- ان تكون صلاته من قيام إذا كان المأمومون قائمين و لا يجوز إمامته لهم جالسا و لا مضطجعا فإنه لا يجوز ائتمام القائم بغير القائم و لا الجالس بغير الجالس.

مختصر الأحكام، ص: ٨٠

الثامن- صحة القراءة، فإن كان يخطئ في قراءة الحمد و السورة كأن لا ينطق بعض الحروف من مخارجها أو يسقط بعضها من النطق أو يلحن في نطقه، فلا يجوز الائتمام به، و لو كان غير قادر على تصحيح قراءته.

مسئلة ٣٠٠- يجوز الائتمام بالإمام بمجرد حصول الاطمئنان إلى عدالته، سواء حصل الاطمئنان بشهادة عدل واحد، أو حصل من ائتمام واحد أو جماعة به، إذا كان ائتمامه أو ائتمامهم به موجبا للاطمئنان.

مسئلة ٣٠١- يستحب نهوض المأمومين إلى القيام حين يقول المؤذن «قد قامت الصلاة». و حين يفرغ الامام من قراءة الحمد في الركعة الاولى و الركعة الثانية يستحب للمأموم أن يقول «الحمد لله رب العالمين».

الشكوك في الصلاة

اشارة

مسئلة ٣٠٢- إذا شك في انه صلى أولاً، فإن كان ذلك بعد انقضاء وقت الصلاة يبني على انه صلى، و ان كان شكه قبل خروج الوقت يبني على العدم و يصلى.

مسئلة ٣٠٣- إذا شك في أثناء صلاة العصر انه صلى الظهر أولاً، فإن كان الوقت مختصاً بالعصر يبني على انه صلى الظهر و ان كان مشتركاً بين الظهر و العصر يعدل عنها الى الظهر و يتمها من حيث عدل بنية الظهر ثم يصلى العصر بعدها.

مسئلة ٣٠٤- إذا شك في أثناء الصلاة في جزء من أجزائها انه اتى به أولاً، و كان لم يدخل في الجزء الذى بعده يجب تدارك الجزء المشكوك فيه. مثلاً: إذا شك في انه قرأ الحمد أولاً، قبل ان يشرع في قراءة السورة فإنه يتدارك الحمد و يقرأها ثم يقرأ السورة.

مختصر الأحكام، ص: ٨١

مسئلة ٣٠٥- إذا شك في جزء من اجزاء الصلاة بعد دخوله في جزء بعده لم يلتفت و يمضى في صلاته. مثلاً: إذا شك في انه قرأ الحمد أولاً، و كان ذلك بعد شروعه في قراءة السورة لم يلتفت، بل إذا شك في قراءة الآية السابقة بعد شروعه في قراءة الآية اللاحقة، أو شك في قراءة أول الآية و قد شرع في قراءة آخر الآية لا يلتفت و يمضى في صلاته.

مسئلة ٣٠٦- إذا شك في صحة جزء من اجزاء الصلاة، و كان شكه بعد الدخول في الجزء الذى بعده يبني على الصحة و صلاته صحيحة، مثلاً:

إذا شك في صحة الركوع أو السجود أو صحة ذكرهما أو صحة القراءة، و كان قد دخل في ما بعدهما من الأفعال فإنه يبني على صحة ذلك كله.

الشك في عدد الركعات

مسئلة ٣٠٧- الشك في عدد الركعات بعضه مبطل للصلاة و بعضه غير مبطل لها. و الشكوك المبطله ثمانية:

الأول- الشك في عدد ركعات الصلاة الثانية، كصلاة الصبح و صلاة المسافر.

الثاني- الشك في عدد ركعات الصلاة الثالثة، كصلاة المغرب.

الثالث- الشك بين الواحدة و ما زاد عنها.

الرابع- الشك بين الاثنتين و ما زاد عنهما قبل إكمال السجدين الخامس- الشك بين الاثنتين و الخمس أو ما زاد على الخمس.

السادس- الشك بين الثلاث و الست أو ما زاد على الست.

السابع- الشك بين الأربع و الست أو ما زاد على الست.

الثامن- الشك في كل الركعات بحيث لم يذر عدد الركعات التى صلاها

مختصر الأحكام، ص: ٨٢

مسئلة ٣٠٨- الشكوك التى لا تبطل الصلاة تسع صور تقع كلها في الصلاة الرباعية فقط، و هى:

الأول- الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد إتمام السجود الأخير. فإنه يبني على الثلاث و يأتى بالرابعة. و بعد السلام يصلى ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس. و الأحوط وجوباً ان يصلى ركعة من قيام.

الثاني- الشك بين الثلاث و الأربع في أى موضع كان من الصلاة.

فإنه يبني على الأربع و يتم صلاته و يصلى بعدها ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس و الأفضل الركعتان من جلوس.

الثالث- الشك بين الاثنتين و الأربع بعد إتمام السجود الأخير، فإنه يبنى على الأربع و يتم الصلاة ثم يصلى ركعتين من قيام.
الرابع- الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بعد إتمام السجود الأخير، فإنه يبنى على الأربع و يتم صلاته ثم يصلى ركعتين من قيام و بعدهما ركعتين من جلوس.

الخامس- الشك بين الأربع و الخمس بعد إتمام السجود الأخير، فإنه يبنى على الأربع و يتم صلاته ثم يسجد سجدة السهو.
السادس- الشك بين الأربع و الخمس حال القيام، فإنه يهدم القيام و يجلس فيعود شكه بين الثلاث و الأربع فيبنى على الأربع و يتشهد و يسلم ثم يصلى ركعتين من جلوس أو ركعة من قيام ثم يسجد سجدة السهو لزيادة القيام.

السابع- الشك بين الثلاث و الخمس حال القيام فإنه يهدم القيام فيعود شكه بين الاثنتين و الأربع، فيبنى على الأربع و يتشهد و يسلم و يصلى ركعتين من قيام و يسجد سجدة السهو لزيادة القيام.

الثامن- الشك بين الثلاث و الأربع و الخمس حال القيام، فإنه

مختصر الأحكام، ص: ٨٣

يهدم القيام فيعود شكه بين الاثنتين و الثلاث و الأربع، فيبنى على الأربع و يتشهد و يسلم ثم يصلى ركعتين من قيام و ركعتين من جلوس و يسجد سجدة السهو لزيادة القيام.

التاسع- الشك بين الخمس و الست حال القيام، فإنه يهدم القيام فيعود شكه بين و الأربع و الخمس فيبنى على الأربع و يتشهد و يسلم و يسجد سجدة السهو للشك بين الأربع و الخمس ثم يسجد سجدة السهو مرة ثانية لزيادة القيام.

مسئلة ٣٠٩- إتمام السجدين من كل ركعة و إكمالها يتحقق بإتمام الذكر الواجب من السجدة الأخيرة، و لو لم يرفع رأسه من السجود.

الا انه إذا حصل الشك بين الاثنتين و الثلاث أو بين الاثنتين و الأربع أو بين الاثنتين و الثلاث و الأربع، و كان ذلك الشك بعد إتمام الذكر الواجب من السجود الأخير و قبل رفع الرأس منه، فالأفضل الاحتياط بان يعمل كما ذكر في المسائل السابقة ثم اعادة الصلاة.

مسئلة ٣١٠- لا يجوز العمل بأحكام الشكوك الصحيحة و لا الحكم بطلان الصلاة في الشكوك المبطله التي مر ذكرها، الا بعد التأمل و التفكير فان استقر شكه بعد ذلك و لم يتبدل عمل به. و ان تبدل شكه بيقين أو ظن عمل بيقينه أو ظنه. بل يستحب في الشكوك المبطله الاحتياط بالتأمل و التفكير حتى يئأس من تبدل الشك باليقين أو الظن، أو يصل الى حد يمحو صورة الصلاة.

صلاة احتياط

مسئلة ٣١١- صلاة الاحتياط هي الصلاة التي يؤديها المكلف بعد

مختصر الأحكام، ص: ٨٤

الصلاة التي وقع فيها الشك على ما ذكر في المسائل السابقة. و كفيتهها انه بعد انتهاء الفريضة، من دون ان يأتي بشيء من منفيات الصلاة، يبادر فوراً إلى صلاة الاحتياط- قائماً أو جالساً حسب وظيفته منها- فينوي نية صلاة الاحتياط و يكبر تكبيراً الإحرام ثم يقرأ الحمد و حدها بدون السورة إخفاتاً و يركع و يسجد السجودين و يتشهد و يسلم. هذا إذا كانت صلاة الاحتياط الواجبة عليه ركعة واحدة، فإن كانت ركعتين ينهض، بعد السجود الأخير، إلى الركعة الثانية و يأتي بها كالأولى ثم يتشهد و يسلم. و ان كانت من جلوس اتى بها كذلك و يأتي بالركوع و السجود كما مر في صلاة الجالس.

قضاء السجود و التشهد المنسيين

مسئلة ٣١٢- إذا نسي سجدة واحدة من السجدين أو نسي التشهد الأول، و تذكر المنسى بعد الركوع من الركعة التي بعده، يجب عليه

قضاء المنسى بعد الصلاة و سجدتا السهو بعد القضاء.

موجبات سجود السهو

يجب سجود السهو لأمر:

الأول- التكلم بكلام الآدميين سهوا في الصلاة.

الثاني- السلام في غير محله، كأن يعتقد ان ما بيده هو الركعة الأخيرة فيسلم، ثم ينكشف له انها لم تكن باخيرة و لا فرق في ذلك بين قول «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» و بين «السلام عليكم و رحمة الله و بركاته» اما «السلام عليك أيها النبي» فهي جزء التشهد الأخير، و كونها جزء لغير التشهد الأخير غير معلوم، و زيادتها ليست من الزيادة في السلام.

مختصر الأحكام، ص: ٨٥

الثالث- نسيان السجدة الواحدة التي فإنه محل تداركها من الصلاة على ما ذكر سابقا. فإنه، في هذه الصورة يقضيها بعد الصلاة ثم يسجد سجدتي السهو لنسيان السجدة.

الرابع- نسيان التشهد، كله أو بعضه مع فوت محل تداركه فإنه يقضيه بعد إتمام الصلاة ثم يسجد سجدتي السهو لنسيانه.

الخامس- الشك بين الأربع و الخمس من ركعات الصلاة بعد إكمال السجدين كما مر.

السادس- القيام في محل الجلوس و الجلوس في محل القيام، بناء على الاحتياط الواجب.

مسئلة ٣١٣- كيفية سجود السهو هي انه بعد السلام يبادر فوراً و يضع جبهته على ما يصح السجود عليه، ناويا سجود السهو، و يقول:

بسم الله و بالله. السلام عليك أيها النبي و رحمة الله بركاته ثم يجلس، ثم يسجد مرة ثانية كالأول، ثم يجلس و يتشهد كتشهد الصلاة و بعد التشهد يكفى ان يقول: «السلام عليكم و رحمة الله و بركاته»

صلاة المسافر

يجب على المسافر قصر الصلوات الرباعيات، و ذلك بان يصلها ركعتين و يسقط الركعتين الأخيرتين منها، مع وجود شروط القصد و هي أمور:

الأول- ان تكون مسافه سفره ثمانية فراسخ شرعيه كامله و لو ملفقه بأن يكون ذهابه أربعة و إياه أربعة و الأقوى في صورة التلقيق ان لا يكون كل من الذهاب و الإياب أقل من أربعة فراسخ. فان تحققت المسافه على نحو

مختصر الأحكام، ص: ٨٦

ما ذكر قصر صلاته و إلا أتمها.

مسئلة ٣١٤- إذا كان سفره أربعة فراسخ ذهاباً و أربعة فراسخ إياباً، و كان لا ينوي إقامة عشرة أيام و جب عليه قصر الصلاة، و ان كان رجوعه بعد تمام تسعة أيام.

الثاني- قصد المسافه و ذلك بان يكون من ابتداء سفره عازماً على السفر إلى ثمانية فراسخ و الا أتم صلاته فاذا كان مثلاً قصده في ابتداء سفره ستة فراسخ و بعد الوصول الى مقصده قصد فرسخين آخرين و صار المجموع ثمانية فراسخ لم يقصر و وجب عليه ان يتم صلاته. نعم بعد الوصول الى المقصد ان قصد ثمانية فراسخ أخرى أو أربعة فراسخ أو أكثر و كان عازماً على العود بحيث كان قاصداً ثمانية فراسخ و جب عليه القصر.

مسئلة ٣١٥- لا يشترط الاستقلال في قصد السفر إلى ثمانية فراسخ، بل يجب القصر و لو كان المسافر تابعا لغيره في السفر غير مستقل به، كالمراة المسافرة تبعا لزوجها أو الخادم و الخادمة المسافران تبعا لسيدهما و نحو هؤلاء فإنهم جميعاً يقصرون إذا كانوا قاصدين

ثمانية فراسخ فما فوق.

الثالث- استمرار القصد فان رجع عن نية السفر قبل ان يكمل أربعة فراسخ مع قصد العود، أو تردد فيها وجب عليه الإتمام.

الرابع- ان لا يكون من قصده في ابتداء السفر أو في أثناؤه إقامة عشرة أيام أو أكثر قبل بلوغ ثمانية فراسخ من سفره و كذلك يشترط ان لا يكون عازما على المرور بوطنه، قبل بلوغ الثمانية و الا- أتم، بل إذا كان مترددا في الإقامة أو المرور بوطنه على نحو ما ذكر، وجب عليه الإتمام.

الخامس- ان لا يكون سفره محرما، فان كان محرما وجب عليه الإتمام سواء كان السفر في حد ذاته حراما كالفرار من الزحف أو سفر الزوجة بغير

مختصر الأحكام، ص: ٨٧

اذن زوجها أو سفر الولد مع نهى الوالد- إذا كان ذلك موجبا لأذية الوالد أو كان السفر لأمر حرام كالسفر لقتل نفس محترمة أو للسرقة أو لإعانة ظالم على ظلمه و نحو ذلك.

السادس- ان لا يكون ممن بيته معه أينما سار، كأهل البادية الذي ليس لهم مسكن معين، بل يدورون في البراري و البوادي انتجاعا للماء و الكلاء فحيث وجدا كان منزلهم.

السابع- ان لا يكون شغله السفر كالمكاري و سائق السيارة و الملاح و الطيار و الراعي و الجمال و نحوهم، فمثل هؤلاء إذا كان سفرهم لشغلهم وجب عليهم الإتمام و وجب عليهم أيضا الصيام إذا كان سفرهم في شهر رمضان مسئلة ٣١٦- من يصدق عليه عرفا ان شغله السفر يجب عليه الإتمام إذا كان سفره لعمله. و يتحقق اشتغاله بالسفر متى أصبح كثير السفر، و ذلك بان يتكرر سفره لعمله ثلاث مرات أو أكثر سواء شرع به من وطنه أو غير وطنه. أو ان يسافر سفرا واحدا يطول بحيث يصدق عليه عرفا ان شغله السفر.

الثامن- الوصول الى حد الترخص، و هو المكان الذي يخفى عنه الأذان فلا يسمعه و تتوارى عنه جدران البيوت فلا يتبينها.

مسئلة ٣١٧- إذا توارت عنه جدران البيوت و لم يخف الأذان أو خفى الأذان و لم تتوار الجدران، فالأحوط وجوبا ان يؤخر صلاته حتى تتحقق العلامتان كلاهما فيقصر صلاته و الا جمع بين القصر و التمام.

مسئلة ٣١٨- إذا وصل في عودته الى حد الترخص من وطنه وجب عليه الإتمام.

مسئلة ٣١٩- الوطن هو المكان الذي يكون فيه مسكن الإنسان

مختصر الأحكام، ص: ٨٨

بحيث يصدق عليه عرفا انه ساكن فيه، سواء كان وطنا أصليا سكنه أبواه و ولد هو فيه أو كان غير أصلي و اتخذه هو محل مسكنه، الا انه يجب في الصورة الثانية ان يبقى فيه مدة حتى يصدق عليه عرفا انه وطنه.

مسئلة ٣٢٠- يمكن ان يكون للإنسان أكثر من وطن واحد كأن يكون له منزلان و عائلتان في بلدين مختلفين و قد اتخذ كل واحد منهما مسكنا له.

مسئلة ٣٢١- وطن الأبوين يعد وطنا للولد الذي كان تابعا لهما ما لم يعرض عنه.

مسئلة ٣٢٢- إذا نوى إقامة عشرة أيام متواليات في مكان واحد يجب عليه إتمام الصلاة، و لو ادى صلاة رابعة واحدة أو أكثر تماما، ثم عدل عن نيته إلى نية إقامة مدة أقل من عشرة، وجب عليه الإتمام ما دام في ذلك المكان. اما إذا عدل عن نيته قبل ان يؤدي صلاة رابعة أو عدل عنها في أثناؤها قبل ان يتمها، وجب عليه القصر.

مسئلة ٣٢٣- إذا نوى إقامة عشرة أيام و أتمها، ثم سافر الى مكان آخر و عاد منه الى محل الإقامة ناويا ان يقيم عشرة أيام أيضا، و كانت مسافة الذهاب و الإياب أقل من ثمانية فراسخ، و لو ملفقا ففي هذه الصورة يبقى على الإتمام في ذهابه و إياه و إقامته في المكانين، و كذلك يتم الصلاة أيضا إذا كان مترددا في إقامة عشرة أيام بعد رجوعه و اما إذا نوى ان يقيم بعد رجوعه أقل من عشرة

أيام، و كانت مسافه كل واحد من الذهاب و الإياب لا تقل عن أربعة فراسخ و جب عليه القصر فى ذهابه و إياه و إقامته فى المكانين و ان كان أقل من أربعة فراسخ ففى الذهاب و فى القصد يتم صلواته و فى الإياب و فى محل الإقامة يقصر بشرط ان يكون قاصدا لثمانية فراسخ و عدم إقامة مختصر الأحكام، ص: ٨٩ عشرة أيام أثناء الطريق.

مسئلة ٣٢٤- إذا تحققت المسافه فى سفره و بقى فى مكان ثلاثين يوما مترددا فى مدة إقامته بحيث لا يعلم انه متى يخرج من ذلك المكان فإنه يقصر صلواته الى انقضاء ثلاثين يوما. و بعد ذلك يجب عليه الإتمام.

الصيام

إشارة

الصيام هو الإمساك عن المفطرات التى يأتى تفصيله من أول الفجر الى المغرب بقصد القربة و هو واجب على كل مكلف و اجد للشرائط المذكورة فى خلال المسائل فى تمام أيام شهر رمضان.

مسئلة ٣٢٥- تتحقق نية صيام شهر رمضان بأن ينوى فى أول ليلة منه صيام شهر رمضان كله، و يبقى على هذه النية إلى آخر الشهر أو يجدد هذه النية لكل يوم و يجوز ان ينوى صيام كل يوم على حدة و لا بد فى الصوم الواجب المعين غير رمضان ان ينوى صيام كل يوم على حدة قليلا كان أو كثيرا.

المفطرات

مسئلة ٣٢٦- يجب فى أيام الصيام الاجتناب عن أمور:

الأول و الثانى- تعمد الأكل و الشرب. و لا فرق فى ذلك بين ان يكون مما يؤكل و يشرب، كالخبز و الماء، أو لا يكون، كالتراب و الرمل فكله مفطر. حتى لعاب الفم إذا علق بخيط الخياطة أو بالمسواك و أخرجا من الفم ثم أعيدا اليه و هما رطبان به، و ابتلع الصائم رطوبتهما فإنه يفطر و يبطل صيامه.

و يجب الاحتياط بالاجتناب عن ابتلاع ما يستهلك فى اللعاب و ان كان قليلا، الثالث- الجماع. و هو مبطل لصيام الرجل و المرأة على السواء، و ان لم يتحقق الانزال. و يتحقق الجماع بغيوبة الحشفة أو ما هو بمقدارها ان كانت مقطوعة مختصر الأحكام، ص: ٩٠

الرابع- الاستمنا. أى إنزال المنى متعمدا بفعل يفعله بقصد خروج المنى من قبله أو تفخيذ أو غير ذلك.

مسئلة ٣٢٧- إذا عمل عملا و لم يقصد به خروج المنى و لكن كان من عادته خروج المنى بذاك الفعل بطل صومه و ان لم ينزل بل لو لم يكن واثقا من نفسه على عدم الخروج به و خرج المنى بطل صومه أيضا.

الخامس- تعمد الكذب على الله و رسوله، بل على أحد من الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم. و الأحوط و جوبا إلحاق الصديقة الزهراء سلام الله عليها بهم.

السادس- إيصال الغبار الغليظ الى الحلق بل غير الغليظ أيضا، بناء على الأحوط، سواء كان غبارا يحل ابتلاعه كدقيق الحنطة و نحوه أو كان يحرم ابتلاعه كالتراب و نحوه، و سواء أثاره هو بنفسه أو أثاره غيره، بل الغبار الذى تثيره الريح و يقدر على التحفظ و لا يتحفظ منه فيصل الى الحلق، مبطل للصوم.

السابع- رمس الرأس في الماء، بناء على الاحتياط الواجب.

مسئلة ٣٢٨- رمس الرأس في الماء مبطل للصوم إذا غمر الماء جميع الرأس في وقت واحد، و لو كان سائر البدن خارج الماء و لا بأس برمس بعض الرأس مع بقاء بعضه خارج الماء.

مسئلة ٣٢٩- رمس الرأس في غير الماء من المائعات، كاللبن مثلا- لا يبطل الصوم، و ان كان الأحوط الاجتناب عنه. اما رمس الرأس في الماء المضاف فالأحوط وجوبا الاجتناب عنه أيضا.

مسئلة ٣٣٠- إذا رمس رأسه في الماء سهوا أو جبرا أو سقط في الماء بغير اختياره فارتمس رأسه لم يبطل صيامه مختصر الأحكام، ص: ٩١

الثامن- تعمد البقاء على الجنابة و الحيض و النفاس الى طلوع الصبح في صوم شهر رمضان و قضائه.

مسئلة ٣٣١- إذا كان جنبا و لم يتمكن من الاغتسال لفقدان الماء أو غير ذلك من الأسباب يجب عليه التيمم قبل طلوع الصبح، و لا يجب عليه السهر الى الصبح، فان لم يتيمم بطل صومه. و ان كان متمكنا من الاغتسال و لكنه أخره حتى ضاق الوقت عصي و وجب عليه التيمم أيضا و صح صومه، فان لم يتيمم فصومه باطل.

مسئلة ٣٣٢- إذا نام الجنب في ليلة شهر رمضان بانيا على الغسل قبل طلوع الفجر و كان من عادته الاستيقاظ في ذلك الوقت أو كان مطمئنا بذلك، و لكنه لم يستيقظ الا- بعد طلوع الصبح، فصيامه صحيح فان استيقظ قبل طلوع الصبح ثم عاد الى النوم، على نيته للاغتسال و اعتياده أو اطمئنانه ان يستيقظ مرة ثانية و يغتسل في الوقت، و لكنه لم يستيقظ الا بعد طلوع الصبح و وجب عليه القضاء فان تكرر ذلك منه مرة ثالثة فطلع الفجر و لم يغتسل، فالأقوى كفاية القضاء بدون الكفارة، الا- أن الأفضل إخراج الكفارة في هذه الصورة، بل في الصورة التي قبلها أيضا.

مسئلة ٣٣٣- ذات الاستحاضة المتوسطة أو الكثيرة إذا تركت غسلا من الأغسال الواجبة للصلوات النهارية كالصبح أو الظهر أو العصر، فصيامها باطل بناء على الأحوط. اما إذا رأت الدم بعد أدائها صلاة العصر و لم تغتسل حتى الغروب فصيامها صحيح لان الغسل لصلاة المغرب و العشاء ليس شرطا في صحة صيام النهار الماضي و ان كان الأفضل مراعاة الاحتياط بل هو شرط لصحة صوم النهار الاتي فلو تركت الغسل لصلاة المغرب و العشاء فصيام عدها باطل على الأحوط. نعم ان اغتسلت قبل طلوع الفجر و ان كان لصلاة مختصر الأحكام، ص: ٩٢

الفجر فصومها صحيح و اما وضوء المستحاضة و القطنه و الخرقه اللتين تستعملها فليست شرطا في صحة صيامها.

التاسع- الاحتقان بالمائع و لو لضرورة. اما الاحتقان بالجامد فلا بأس به.

العاشر- تعمد القيء و لو لضرورة. اما التقيؤ سهوا أو بلا- اختيار فلا بأس به. و يتحقق القيء بما يصدق عليه عرفا انه قيء فلا بأس بخروج شيء لا يصدق عليه ذلك، كخروج النواة و نحوها.

مسئلة ٣٣٤- إذا تجشأ الصائم و به خرج شيء من المعدة ثم عاد إليها بلا اختيار لا يبطل الصيام. اما إذا وصل الى فضاء الفم ثم ابتلعه مختارا فقد بطل صومه و يجب عليه القضاء و الكفارة بل إذا كان ما ابتلعه محرما لكونه من الخبائث و جبت عليه كفارة الجمع.

الكفارة و القضاء

مسئلة ٣٣٥- المفطرات المذكورة يبطل الصيام و يوجب القضاء و الكفارة، إذا كان عمدا و اختيارا و اما سهوا فلا يبطل الصوم و لا شيء عليه و كذا إذا وجر في حلقه شيء جبرا و اما بالإكراه فلا يوجب الكفارة و لكن يبطل و عليه القضاء و الإمساك عن المفطرات الغير المكروه عليها. و لا- فرق بين المفطرات في هذا الحكم. حتى الكذب على الله و رسوله و الاحتقان بالمائع و القيء، بناء على الأقوى، و رمس الرأس في الماء بناء على الأحوط نعم الأقوى عدم وجوب الكفارة في نوم الثاني للجنب بعد الاستيقاظ، بل في النوم

الثالث أيضا، وان كان الأفضل إخراج الكفارة، على ما ذكر في المسئلة ٣٣٢

مختصر الأحكام، ص: ٩٣

مسئلة ٣٣٦- تكون كفارة الإفطار في رمضان احدى هذه الثلاثة:

١- عتق رقبة.

٢- صيام شهرين متتابعين.

٣- إطعام ستين مسكينا.

و المكلف مخير بينها يؤدي أيًا شاء منها، وان يكن الأفضل مراعاة الترتيب المذكور بان يؤدي الكفارة الأولى، فإن تعذرت فالثانية فإن تعذرت فالثالثة. وان كان إفطاره بحرام كالزنا و الجماع في حال الحيض و شرب الخمر و أكل الطعام المغصوب، و جب عليه الجمع بين الكفارات الثلاث.

مسئلة ٣٣٧- يجب القضاء بدون الكفارة في موارد:

الأول- النوم الثاني- للجنب بل الثالث، على ما ذكر آنفا.

الثاني- إذا أبطل صومه بالإخلال بالنية أو الرياء أو العزم على الإفطار أو المفطر ثم بقى ممسكا و لم يأت بشيء من المفطرات الى المغرب. و الا و جبت عليه الكفارة أيضا.

الثالث- فعل شيء من المفطرات بدون مراعاة الفجر، ثم تبين انه كان بعد طلوع الفجر، سواء كان قادرا على المراعاة أو غير قادر كالأعمى و المحبوس و من لا يعرف وقت الفجر.

الرابع- فعل شيء من المفطرات بعد طلوع الفجر اعتمادا على اخبار الغير بعدم طلوع الفجر.

الخامس- فعل شيء من المفطرات بعد طلوع الفجر مع اخبار الغير بطلوعه و لكن اعتقد به المزاح أو الكذب.

السادس- الإفطار قبل المغرب اعتمادا على اخبار الغير بتحقيقه و لو كان اعتماده على اخبار الغير حائزا كالأعمى و نحوه و كذلك لو أخبر

مختصر الأحكام، ص: ٩٤

العدل، بل العدلان. بتحقيق المغرب ثم تبين انه لم يكن متحققا و جب عليه القضاء. اما إذا كان الاعتماد في الإفطار على اخبار من لا يجوز له قبول قوله فيجب عليه، مع القضاء، الكفارة أيضا بناء على الأقوى.

السابع- إذا أظلم الجو، و لم يكن على السماء مانع يحجب الرؤية، و قطع بدخول وقت المغرب فأفطر، ثم تبين انه مخطيء، و ان إفطاره كان قبل الوقت. اما إذا شك أو ظن دخول الوقت فأفطر ثم تبين انه كان قبل الوقت و جبت عليه الكفارة مع القضاء أيضا.

مسئلة ٣٣٨- إذا منع مانع، كالغيم من معرفة الوقت و ظن تحقق المغرب فأفطر، ثم تبين انه كان قبل المغرب فلا قضاء عليه و لا كفارة. الثامن- إذا أدخل الماء في الفم للتبرد بمضمضة أو غيرها فسبقه و دخل الجوف لا متعمدا و جب عليه القضاء و لا كفارة عليه. و ان تمضمض بالماء للوضوء فدخل الجوف لا متعمدا فلا قضاء عليه و لا كفارة.

مسئلة ٣٣٩- من شرائط صحة الصوم ان لا يكون مسافرا فإنه لا يصح الصوم في السفر على ما هو المذكور في الكتب المفصلة. نعم إذا سافر بعد الزوال صح صومه و كذلك إذا وصل المسافر الى وطنه أو محل إقامته قبل الظهر، و لم يكن قد اتى شيئا من المفطرات، و جب عليه لأن ينوى الصوم و يمسك عن المفطرات و صيامه صحيح.

أحكام الزكاة

إشارة

وجوب الزكاة من ضروريات الدين، و منكره، مع العلم به كافر.

بل جاء في بعض الاخبار ان مانع الزكاة كافر. إما فوائدها و منافعها فكثيرة لا يتسع المجال لتعدادها. فهي تصون المجتمع من كثير من المفساد و تحفظه من التفكك و الاندثار و بها انتظام شئونه و إيجاد الألفه و المحبة بين أبنائه و اقامه

مختصر الأحكام، ص: ٩٥

شعائر الدين و تعميم الرخاء و الرفاهية بين أفرادها. فهي من الأعمال التي يعم نفعها و يصل خيرها الى الجميع، و بها يزكو المال و يصاب. و قد أكد الشرع المقدس عليها و رغب فيها كثيرا. و هدد تاركها بالعقاب الشديد.

ما تتعلق به الزكاة

إشارة

تجب الزكاة في تسعة أشياء: ١- الإبل ٢- البقر ٣- الغنم ٤- الذهب ٥- الفضة ٦- الحنطة ٧- الشعير ٨- التمر ٩- الزبيب و تستحب في أربعة أشياء:

١- الحبوب، سواء كانت مكيلة أو موزونة كالأرز و الماش و الحمص و العدس و نحو ذلك، و الاثمار كالتفاح و الكمثرى و المشمش و أمثالها. و لا زكاة في الخضر و الباذنجان و الخيار و البطيخ و أمثال ذلك.

٢- مال التجارة.

٣- إناث الخيل. و لا زكاة على ذكورها و لا على الحمير و لا البغال.

٤- الاملاك و العقارات المعدة للاستثمار و الانتفاع بمنافعهما كالبستان و الخان و الدكان و أمثالها.

زكاة الحيوان

من شروط وجوب الزكاة في الأمور التسعة المذكورة ان تبلغ النصاب، فلا تجب فيما دونه.

مسئلة ٣٤٠- في الإبل اثني عشر نصابا خمسة منها كل واحد منها خمس و في كل واحد منها شاة ثم ستة و عشرون و فيها بنت مخاض ثم ستة و ثلاثون و فيها بنت لبون ثم ستة و أربعون و فيها حقة ثم احدى و ستون و فيها جذعة ثم ستة و سبعون و فيها بنتا لبون ثم احدى و تسعون و فيها حقتان ثم مائة و احدى و عشرون

مختصر الأحكام، ص: ٩٦

ففي كل خمسين حقة و في كل أربعين بنت لبون بمعنى وجوب مراعاة المطابقة و لو حصلت بالتركيب بان يحسب بعضها بالأربعين و بعضها بالخمسين و يتخير مع المطابقة لكل منهما و حينئذ لا عفو الا لما بين العقود من النيف.

مسئلة ٣٤١- في الغنم خمسة نصاب:

الأول- أربعون شاة و زكاتها شاة واحدة.

الثاني- مائة و احدى و عشرون و زكاتها شاتان.

الثالث- مائتان و واحدة، و زكاتها ثلاث شياه.

الرابع- ثلاثمائة و واحدة و زكاتها اربع شياه.

الخامس- أربعمائة فصاعدا، و زكاة كل مائة شاة واحدة.

مسئلة ٣٤٢- في البقر نصابان:

الأول- ثلاثون. و زكاتها تبيع أو تبيعه، و هي ما دخل في السنة الثانية (ذكرها و أنثى).
 الثاني- أربعون. و زكاتها مسنة، و هي التي دخلت في السنة الثالثة اما ما زاد على ذلك فان كان عدده بأربعين يستوعب الجميع أو يجعل عدد المعفو عنه أقل، عدده بأربعين. و ان كان ذلك يتحقق بعده بثلاثين عدده بثلاثين.
 مسألة ٣٤٣- في المال المشترك إذا كان سهم كل شريك فيه يبلغ النصاب وجبت الزكاة عليهم جميعا. و ان كان سهم البعض يبلغه و سهم البعض الآخر لا يبلغه وجبت الزكاة على من كان سهمه يبلغ النصاب.
 مسألة ٣٤٤- إذا كانت له أموال زكوية متفرقة مما تتعلق به الزكاة، و كانت بمجموعها تبلغ النصاب، و جب إخراج زكاتها، و لو كانت في أماكن متباعدة.

مختصر الأحكام، ص: ٩٧

مسألة ٣٤٥- يشترط في وجوب زكاة الغنم و البقر ثلاثة شروط، مضافة الى شرط النصاب.
 الأول- ان تكون سائمة طول الحول، فلو كانت معلوفة أو كانت ترعى في أرض مزروعة، و لو شهرا أو أسبوعا أو أقل، أثناء الحول فلا زكاة عليها.

اما إذا غلفت يومين أو أقل فالأحوط وجوبا إخراج زكاتها.

الثاني- ان لا تكون من العوامل، فان استعملت في الحمل أو الحراثة أو نحو ذلك، و لو في بعض أيام الحول، فلا زكاة عليها.
 الثالث- دوام الملكية طول الحول، فان خرجت عن ملكيته أثناء الحول فلا زكاة عليها. و يكفي في وجوب زكاتها الدخول في الشهر الثاني عشر، و لا يعتبر انقضاء تمامه.

زكاة التقدين

إشارة

و هما الذهب و الفضة. و يشترط في وجوب زكاتها مضافا الى الشروط العامة المفصلة في الكتب المطولة، أمور:
 الشرط الأول- النصاب. و في الذهب نصابان:

الأول- عشرون مثقالا شرعيا كل مثقال منها عشرون قيراطا و هذا النصاب يساوي خمسة عشر مثقالا صيرفيا و زكاته نصف مثقال شرعي من الذهب يساوي عشرة قرايط، اي واحدا من أربعين. فإن بلغ الذهب هذا النصاب يجب إخراج زكاته بهذا المقدار. و ما نقص عنه لا زكاة عليه.

٢- أربعة مثاقيل شرعية، و هي تساوي ثلاثة مثاقيل صيرفية و زكاته واحد من أربعين. فإن زاد الذهب عن خمسة عشر مثقالا صيرفيا (و هي النصاب الأول) و كانت الزيادة أقل من ثلاثة مثاقيل صيرفية، فلا زكاة مختصر الأحكام، ص: ٩٨

عليها، و ان بلغت ثلاثة مثاقيل صيرفية و جب تقسيمها إلى أربعين جزءا و إخراج جزء واحد منها زكاة. فان زاد أيضا ثلاثة مثاقيل صيرفية اخرى اخرج زكاتها بهذا المقدار، و هكذا ما تكررت الزيادة. و لا زكاة على الزيادة التي تنقص عن هذا المقدار.

و في الفضة نصابان:

١- مائتا درهم و هي تساوي مائة مثقال و خمسة مثاقيل صيرفية تساوي عشرة تومانات و خمسة قرانات. و زكاتها واحد من أربعين، و ما نقص عن هذا النصاب لا زكاة عليه.

٢- أربعون درهما. و هي تساوى واحدا و عشرين مثقالا صيرفيا.

فان زاد النصاب الأول هذا المقدار و جب إخراج زكاة الزيادة، و هي واحد من أربعين. اما إذا كانت الزيادة أقل من ذلك فلا زكاة عليها، و انما و جب زكاة مائة و خمسة مثاقيل فقط. و بعد تحقق النصاب الثانى يحسب ما زاد عنه كذلك، اى كلما بلغت الزيادة واحدا و عشرين مثقالا صيرفيا اخرج زكاتها واحدا من أربعين، و ما نقص عن ذلك لا زكاة عليه. و بالإجمال يمكن ان تكون القاعدة فى زكاة النصاب الثانى من الذهب و الفضة هى أداء واحد من أربعين من كل ما يزيد على النصاب الأول. و فى هذه الكيفية قد يزيد ما أداه أحيانا شيئا قليلا عن المقدار الواجب.

الشرط الثانى- ان يكون الذهب و الفضة مسكوكين بالسكة المتداولة الراضجة، سواء أ كانت سكتها باقية أو صارت ممسوحة، بل الأحوط و جوبا أداء زكاتها إذا كانا متداولين رائجين فى المعاملة و ان كانا غير مسكوكين، أو كانا مسكوكين و لكن لم يتداولوا فى المعاملة

مختصر الأحكام، ص: ٩٩

الشرط الثالث- استمرار ملكيتهما حول و ذلك بان يكون مالكا لهما اثنى عشر شهرا، فتجب زكاتها بمجرد دخول الشهر الثانى عشر، كما مر فى زكاة الحيوان.

زكاة الغلات الأربع

الغلات الأربع هى: الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب. و تجب زكاتها بشرطين مضافا الى الشروط العامة:

الشرط الأول- بلوغ النصاب. و ليس فيها غير نصاب واحد، و هو مائة و أربعة و أربعون مائة الا خمسة و أربعين مثقالا، بالوزن الشاهى و بالمن التبريزى مائتان و ثمانية و ثمانون مائة الا خمسة و أربعين مثقالا و المن الشاهى يساوى ألفا و مائتين و ثمانين مثقالا صيرفيا. الشرط الثانى- التملك قبل وقت تعلق الزكاة بها، بان يكون هو زارعها، أو ينتقل زرعها الى ملكه بكيفية من كيفيات الانتقال قبل وقت تعلق الزكاة بها.

مسئلة ٣٤٦- تتعلق الزكاة بالحنطة و الشعير حين انعقاد حبهما، و بالتمر حين اصفراره أو احمراره، و بالزبيب حين انعقاده حصرما، و ذلك بناء على المشهور.

الا ان جماعة من العلماء (رض) قالوا بأن الزكاة تتعلق بالحنطة و الشعير و التمر حين صدق أسمائها عليها، و بالزبيب حين صدق اسم العنب عليه فحين يصح ان يقال انها حنطة و شعير و تمر و عنب تتعلق الزكاة بها و الأحوط و جوبا ان يعمل فى كل مورد بما هو أوفق بالاحتياط من القولين فان ملك الحنطة و الشعير مثلا بعد انعقاد الحب و قبل صدق الاسم عليهما يعمل بالقول الثانى مختصر الأحكام، ص: ١٠٠

و يؤدى زكوتها و ان مات مالك الحنطة و الشعير مثلا بعد انعقاد الحب و قبل صدق الاسم عليهما و لم يبلغ سهم كل واحد من الورثة منهما بحد النصاب يعمل بالقول الأول و يؤدى الورثة زكوتها التى و جبت على المالك المتوفى.

مسئلة ٣٤٧- يختلف مقدار الزكاة فى الغلات الأربع باختلاف كيفية سقيتها فان كانت تسقى بالماء الجارى أو ماء المطر أو كانت تروى من رطوبة الأرض، فمقدار زكاتها عشرين. و ان كانت تسقى بالدلو و نحوه من الوسائل، فزكاتها نصف عشرين. و ان كانت تسقى بالكيفيتين معا، بحيث يصدق عليها ذلك عرفا، فزكاة النصف منها العشر و زكاة النصف الآخر نصف العشر.

مسئلة ٣٤٨- إذا بلغت احدى الغلات الأربع حد النصاب و كانت نفقاتها بحيث إذا أخرجت من عينها نقصت هى عن حد النصاب فالأحوط و جوبا إخراج زكاة ما يبقى منها بعد حساب نفقاتها و إخراجها من مقدار العين، سواء أ استلزمت هذه النفقات قبل وقت تعلق الزكاة بها أو بعده. نعم فيما إذا نقصت عن حد النصاب بعد إخراج النفقات التى تعطى عادة من العين فلا زكاة عليها. و ذلك مثل ما

هو المتعارف في بعض البلاد من إعطاء أجره البستاني من عين الحصرم أو الزبيب و أجره الفلاح و الساقى و أجره الأراضى التى استأجرها للزراعة من عين الزكوى.

موارد صرف الزكاة

تصرف الزكاة فى ثمانية موارد:

الأول- الفقراء و الفقير هو الذى لا يملك قوت سنته لنفسه و لعائلته لا فعلا

مختصر الأحكام، ص: ١٠١

و لا قوة فلا يجوز إعطاء الزكاة لصاحب العمل أو الحرفة أو رأس المال الذى يقدر على تحصيل مؤنه سنته، بالفعل أو بالقوة.

الثانى- المساكين. و المسكين هو من كان أشد فقرا و ضيقا من الفقير.

مسئلة ٣٤٩- يجوز إعطاء الزكاة لطالب العلوم الدينيه إذا كان تحصيل العلم لا يدع له وقتا لتحصيل المعاش.

مسئلة ٣٥٠- يجوز إعطاء الزكاة لمدعى الفقر إذا حصل الظن بصدقه و لا يجب الفحص عن حقيقه حاله و ينبغى الاحتياط بالاعتصار

على ما إذا حصل الوثوق بصدقه.

الثالث- العاملون عليها و هم المنصوبون لأخذ الزكوات و ضبطها و إيصالها إلى الفقراء من قبل الامام عليه السلام أو نائبه الخاص فى

زمان الحضور أو نائبه العام و هو الفقيه الجامع للشرائط فى زمان الغيبه.

الرابع- المؤلفه قلوبهم من غير المسلمين.

الخامس- العبيد، بان يشتروا بمال الزكاة و يعتقوا.

السادس- الغارمون. و هم العاجزون عن أداء ما عليهم من الدين، فيجوز أداء الدين عنهم من الزكاة، و لو كانوا يملكون قوت سنتهم،

بشرط ان لا يكون دينهم قد أنفق فى معصيه.

السابع- سبيل الله و هو كل عمل خير و إحسان رغب اليه الشارع المقدس كبناء القناطر و منازل المسافرين و الزوار و المساجد و

المدارس الدينيه و الميتم و كل ما فيه تعظيم للشعائر و اعانه الحجاج و الزوار و إنقاذ المؤمنين من أيدي الظلمه و إصلاح ذات البين

و دفع وقوع الفتنة بين المسلمين

مختصر الأحكام، ص: ١٠٢

و اعانه طلاب العلم و نشر الأحكام و العلوم الإسلاميه و نشر الكتب الدينيه النافعه بل يجوز صرف الزكاة فى كل وجه يكون فيه قربه

الى الله.

الثامن- أبناء السبيل و هم المسافرون المنقطعون الذين نفذ مالهم و أصبحوا غير قادرين على الرجوع الى أوطانهم بلا مال، و لا

يقدرتون على تحصيل مؤنه الرجوع من وجه آخر كالاقتراض و بيع الممتلكات.

مسئلة ٣٥١- يجب فى الزكاة النيه و قصد القربه، بأن يقصد بأدائها التقرب الى الله أو اطاعه امره، سواء أ كانت زكاة ماليه أو بدنيه

(زكاة الفطره)

زكاة الفطره

مسئلة ٣٥٢- يجب على كل من أدرك غروب ليله الفطر و كان بالغا عاقلا غنيا حرا غير مغمى عليه أداء زكاة الفطره عن نفسه و عمن

يعوله فى ذلك الوقت و قد تقدم معنى الفقر فى موارد صرف الزكاة.

مسئلة ٣٥٣- من كان مالكا لما يقابل الدين و مستثياته زائدا على قوت سنته و عياله و جب عليه أداء زكاة الفطره و لا يشترط وجوبها

على كونه مالكا مقدار الفطرة أيضا مضافا الى ما ذكر.

مسئلة ٣٥٤- تحرم فطرة غير الهاشمى على الهاشمى كما فى زكاة المال و تحل فطرة الهاشمى على الصنفين و المدار على المعيل لا العيال.

مسئلة ٣٥٥- لا بد ان تكون الفطرة مما يكون القوت الغالب لغالب الناس كالحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و الأرز و اللبن و الأقط و يستحب الاحتياط بان تكون من الأنواع الأربعة الاولى. و يجرى أيضا ان تكون من الطحين و الخبز و الماش و العدس. و الأفضل ان يؤدى من التمر ثم الزبيب.

مختصر الأحكام، ص: ١٠٣

و الاولى ان تعطى مما هو أنفع للفقير الذى يأخذها.

مسئلة ٣٥٦- مقدار زكاة الفطرة التى يجب إخراجها هو من تبريزى الا خمسة و عشرين مثقالا و ثمانية عشر حمصا عن كل نفس ممن يجب أداؤها عنهم. و هو يساوى ثلاثة كيلو غرامات تقريبا. و على هذا ان أداها منا تبريزيا كاملا أو ثلاثة كيلو غرامات كاملة برئت ذمته من الواجب مع زيادة قليلة على المقدار الواجب.

مسئلة ٣٥٧- وقت أداء زكاة الفطرة من أول دخول ليلة عيد الفطر الى ظهر يوم العيد لمن لا- يؤدى صلاة العيد. فإن أراد أداءها فالأحوط وجوبا إخراج الفطرة قبل الصلاة.

مسئلة ٣٥٨- الأحوط وجوبا ان يصرف زكاة الفطرة فى البلد الذى يسكن فيه فلا يحملها الى بلد آخر الا مع عدم وجود فقير مستحق لها فى بلده فإنه يجوز حملها الى بلد آخر و صرفها فيه. و الأفضل ان يصرفها فى البلد الذى وجبت عليه فيه، و ان كان ماله و وطنه فى بلد آخر.

مسئلة ٣٥٩- الأحوط وجوبا إعطاء زكاة الفطرة إلى فقراء الشيعة الاثنى عشرية. و لا يجوز إعطاؤها لمن يصرفها فى معصية.

الخمس

إشارة

يجب الخمس فى سبعة أشياء:

الأول- فى غنيمه الحرب مع الكفار.

الثانى- المعدن.

الثالث- الكنز.

الرابع- الغوص.

مختصر الأحكام، ص: ١٠٤

الخامس- المال المختلط بالحرام.

السادس- الأرض التى يشتريها الذمى من المسلم.

السابع- أرباح التجارة و المعاملات و الصنائع و الزراعات. بل جميع الفوائد العائدة للإنسان، و ان لم يكن من أرباح التجارة.

مسئلة ٣٦٠- لو استخرج معدنا من الذهب و الفضة، أو النحاس أو الرصاص، أو الحديد، أو النفط، أو الياقوت، أو الفيروزج أو العقيق، أو الكبريت، أو القير، أو الملح، أو أى معدن آخر: فيجب ان يخرج الخمس منه بشرط بلوغه النصاب.

مسئلة ٣٦١- يجب الخمس فى المعدن بعد إخراج مؤنه استخراجا و بلوغه بعد ذلك خمسة عشر مثقالا صيرفيا (أربعة و عشرون

حمصة) فما زاد، أو ما يساوى هذه القيمة.

مسئلة ٣٦٢- الكنز هو ما اختفى من المال و ادخر فى أرض أو جبل أو حائط، أو محل آخر، و هو لمن عشر عليه، و يجب عليه ان يخرج الخمس منه.

مسئلة ٣٦٣- إذا اشترى أرضا فعثر على كنز فيها، و علم انه ليس للبائع، فهو يملكه و عليه الخمس.

مسئلة ٣٦٤- يجب الخمس فى الكنز بعد إخراج المؤنة، و بلوغ النصاب، و الاحتياط الواجب فى النصاب ان يكون خمسة عشر مثقالا صيرفيا من الذهب و مائة و خمسة مثاقيل من الفضة، فالخمس فيه و فى ما زاد.

مسئلة ٣٦٥- يجب الخمس فيما يخرج بالغوص فى البحر كاللؤلؤ و المرجان و سائر الأحجار الكريمة إذا بلغت قيمته بعد وضع مؤنة الاستخراج النصاب و هو مثقال شرعى من الذهب (ثمانية عشر حمصة) فحينئذ

مختصر الأحكام، ص: ١٠٥

و جب الخمس فيه و فى ما زاد عليه و الا لم يجب.

مسئلة ٣٦٦- إذا بلغ ما أخرجه بالغوص النصاب بنوبات متعددة فالأحوط وجوبا ان يخرج الخمس من المجموع، و ان لم تبلغ الدفعة الواحدة النصاب.

مسئلة ٣٦٧- إذا اختلط الحلال بمال حرام لا يعلم مقداره و لا صاحبه و جب ان يخمس المال حتى يصير الباقي حلالا.

مسئلة ٣٦٨- إذا اختلط مال بعين زكاة أو خمس لا يعرف مقداره فلا يجدى إخراج الخمس هنا بل حكمه حكم المال الذى كان صاحبه معلوما فالأحوط المصالحة و التراضى مع الحاكم الشرعى لبراءة ذمته و ان كان الأقوى جواز الاكتفاء بإخراج المتيقن و إجراء البراءة فى المشكوك.

مسئلة ٣٦٩- لا فرق فى الأرض التى يشتريها الكافر الذمى من المسلم فى تعلق الخمس بها- بين ان تكون أرضا زراعية، أو لبناء دار أو بستان، أو لمحل تجارى فيجب عليه ان يخرج الخمس من عينها أو من ماله الأخر بعنوان القيمة.

مسئلة ٣٧٠- يتعلق الخمس بربح كل كسب زائد على مؤنة السنة لنفسه و عياله سواء كان ربحا تجاريا أم غير تجارى.

مسئلة ٣٧١- المنافع التى تحصل بغير كسب- كالهبة، و الهدية، و الجائزة، و الوصية- إذا زاد على مؤنة السنة، فيجب الخمس فيما زاد منها على الأقوى.

مسئلة ٣٧٢- لا خمس فى صداق المرأة و لا فى المال الذى ملكه بالإرث إلا إذا كان الإرث ممن لا يحتسب.

مسئلة ٣٧٣- لا خمس فيما ملكه المستحق من الخمس أو الزكاة و لو زاد على مؤنة السنة.

مختصر الأحكام، ص: ١٠٦

مسئلة ٣٧٤- إذا كان المقصود من المال الاتجار بعينها و الانتفاع بارتفاع قيمتها السوقية و جب أداء خمس ارتفاع قيمتها بعد تمام السنة ان أمكن بيعها و أخذ قيمتها و ان لم يمكن بيعها إلا فى السنة الآتية تكون الزيادة من أرباح هذه السنة.

مسئلة ٣٧٥- المؤنة كل ما ينفقه الشخص على نفسه و عائلته من شئون معاشه و حياته حسب شأنه و مقامه من المأكل و المشرب و الملبس و الأوانى و أثاث الدار و المنزل، و مصارف الضيافة و الإحسان للأفراد بحسب حاله و ما يجب عليه من النذور و الكفارات و ما شابها فكل ذلك يحسب من مؤنة السنة و كذا سائر المصارف من قبيل نفقات الأزواج و الأولاد و المعالجة له و لعيله. و بالجملة. كل ما صرف فى حاجته حسب شأنه فى المعيشة.

مسئلة ٣٧٦- لا خمس فى المصارف اللازمة للكسب و تحصيل الربح كإجارة المحال التجارية و اجرة العمال و ما شاكل ذلك، بل يحسب من مؤنة السنة.

مسئلة ٣٧٧- الآلات و الوسائل اللازمة للصنعة أو الكسب كوسائل التجارة أو الخياطة أو المقاييس و المعايير التجارية و غيرها لا

تحسب من مؤنة السنة فإذا اشتراها من مال يتعلق فيه الخمس يجب ان يخمسها، و لكن إذا تلفت بعد تخميسها فله ان يجبر هذا النقص من منفعة تلك السنة التي تلفت هذه الوسائل خلالها.

مسئلة ٣٧٨- إذا صرف من رأس المال مبلغاً لمؤنة سنته يجوز ان يجبره من أرباح كسبه في هذه السنة و لا خمس عليه.

مسئلة ٣٧٩- لو كان له تجارة لم تريح في عام و ربحت في عام آخر

مختصر الأحكام، ص: ١٠٧

بعده فليس له ان يحسب مؤنة سنته الأولى (التي لم يريح فيها) من ربح السنة الثانية التي ربح فيها التجارة.

مسئلة ٣٨٠- تحسب نفقة الحج من مؤنة السنة التي استطاع فيها، فإذا استطاع في سنة و حج من أرباح تجارته فلا خمس عليه لان

ذلك من مؤنة السنة و نفقاتها و إذا لم يقدر على الذهاب الى الحج حتى انتهى العام، فعليه الخمس من أرباح تجارته.

مسئلة ٣٨١- من استطاع الى الحج من أرباح سنين عديدة فيجب عليه الخمس من أرباح السنين السابقة اما بالنسبة إلى السنة التي

استطاع فيها فلا خمس عليه في المقدار الذي يصرفه في الحج.

تقسيم الخمس، و مستحقوه

مسئلة ٣٨٢- يقسم الخمس ستة أقسام: ثلاثة منه- اى نصفه لليتامى و المساكين من السادات، و ابن السبيل منهم، و هو الذى عرض له

الاحتياج فى سفره مع كونه غنياً فى وطنه. و الثلاثة الأخرى- و هى:

النصف للإمام صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه) و فى زمن غيبته عليه السلام يعطى للمجتهد الجامع للشرائط، أو يصرف بأذنه.

مسئلة ٣٨٣- لا يجوز ان يعطى الخمس الى من وجبت نفقته عليه من السادة لصفه فى نفقته الواجبة على الأحوط اما دفعه اليه ليصرف

فى نفقاته الأخرى الغير الواجبة مثل نفقات عياله فلا بأس به.

مسئلة ٣٨٤- إذا كان بعض عياله من السادة و لم يوصل إليه النفقة الواجبة عليه، امّا لفقير و عوز أو لمعصية، فيجوز للآخرين ان

يعطوهم الخمس حينئذ.

مختصر الأحكام، ص: ١٠٨

مسئلة ٣٨٥- الأحوط ان لا يعطى للسيد الواحد من الخمس أكثر من مؤنة سنته.

مسئلة ٣٨٦- يجوز ان يسلم سهم السادات إليهم بدون اذن المجتهد الجامع للشرائط. و لكن الأحوط استحباباً ان يسلمه اليه أو يصرفه

بأذنه.

أحكام البيع و الشراء

إشارة

مسئلة ٣٨٧- يستحب فى البيع خمسة أمور:

الأول- التفقه فى الكسب و تعلم أحكام البيع و الشراء قال الامام الصادق عليه السلام: من أراد التجارة فليتفقه فى دينه ليعلم بذلك ما

يحلّ له ممّا يحرم عليه و من لم يتفقه فى دينه ثم اتجر تورط الشبهات (وسائل) الثانى- التسوية بين المتعاملين المسلمين فى السعر بان

لا يجعل فرقا بينهم فى القيمة.

الثالث- عدم المماكسة فى قيمة البضاعة.

الرابع- ان يعطى أكثر إذا باع و يأخذ أقل إذا اشترى.

الخامس - ان يقبل النادم إذا طلب منه الإقالة.

مسئلة ٣٨٨- لو لم يعلم أحكام البيع، و عامل، ثم شك في صحة هذه المعاملة و بطلانها فلا يصح له التصرف في المال الذي قبضه.

مسئلة ٣٨٩- يجب الكسب على المعيل الذي لا- يجد ما يعيل به من وجب عليه نفقته كزوجته و أولاده، و يستحب ذلك لمن أراد السعة على عياله و على الفقراء.

مختصر الأحكام، ص: ١٠٩

المكاسب المكروهة

مسئلة ٣٩٠- و عمدتها سبعة:

الأول- بيع الاملاك.

الثاني- اتخاذ الذبح كسبا.

الثالث- بيع الأكفان.

الرابع- معاملة الأدين.

الخامس- الاشتغال بالتجارة بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس.

السادس- ان يجعل بيعه متمحضا لبيع الحنطة و الشعير و شرائها و كذلك ما شاكلها.

السابع- الدخول في سوم المؤمن، و هو ان يطلب شراء ما يبيعه أخوه المؤمن و يقاول ليشتره.

التجارة المحرمة

مسئلة ٣٩١- المعاملات المحرمة خمسة.

الأول- بيع الأعيان النجسة كبول الإنسان و غير المأكول من الحيوان و غائطهما.

الثاني- ما لا مالىة له، كالحيوانات المفترسة.

الثالث- ما كانت منافعه المتعارفة مخصوصة بالحرام كآلات اللهو و القمار.

الرابع- المعاملات الربوية.

الخامس- الغش، و هو: خلط المبيع بشيء آخر مع خفائه و عدم

مختصر الأحكام، ص: ١١٠

اخبار المشتري به، كشوب اللبن بالماء و مزج الدهن بالشحم، أو الألية قال الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله و سلم ليس منا من غش مسلما أو ضره أو ما كره و في حديث آخر و من غش أخاه المسلم نزع الله بركه رزقه و أفسد عليه معيشته و وكله الى نفسه (وسائل).

و الغش حرام، و لكن المعاملة صحيحة، و إذا علم المشتري به فله خيار الفسخ و سيأتى الصورة الباطلة منه.

مسئلة ٣٩٢- لا إشكال في بيع الأعيان الطاهرة التي تنجست بملاقاء النجاسة ان كانت قابلة للتطهير و لكن إذا علم ان المشتري يصرفها

فيما يشترط فيه الطهارة كالثوب مثلا حيث يلبسه في الصلاة فيجب على البائع اخباره بنجاسة المبيع على الأحوط.

مسئلة ٣٩٣- إذا كان المبيع المتنجس مما لا يمكن تطهيره كالدهن و النفط. فان كان شراؤه لشىء من شرطه الطهارة كالدهن للأكل فبيعه حرام و ان كان لشىء ليس من شرطه ذلك كالنفت للوقود فلا إشكال في بيعه.

مسئلة ٣٩٤- يحرم بيع الأدوية النجسة و شراؤها و لكن إذا كان ينوى إعطاء الدراهم للإئناء و الظرف، أو من أجل ما يناله الصيد لى

من المشقة لتهيئة تلك الأدوية، فلا اشكال فيه.

مسئلة ٣٩٥- الدهون، و الأدوية السائلة و العطور المستوردة من غير البلدان الإسلامية إذا شك في نجاستها فلا إشكال في بيعها و شرائها. اما إذا كان الدهن مستخرجا من ميتة حيوان ذى نفس سائلة (و هو ما كان له دم يشخب عند ذبحه) و أخذه من كافر في بلد الكفر فهو نجس و المعاملة باطلة.

مسئلة ٣٩٦- الثعلب إذا لم يزك (اي لم يذبح ذبحا شرعيا) أو مات

مختصر الأحكام، ص: ١١١

حتف انفه، فلا يجوز بيع فروة، أو جلده، و المعاملة في ذلك باطلة.

مسئلة ٣٩٧- لا يصح بيع اللحوم و الشحوم و الجلود الواردة من بلاد الكفر و لو كان مأخوذا من يد المسلم إلا إذا عامل معه المسلم معاملة الطهارة مع احتمال إحرازه لها و كذا لا يصح إذا أخذها من يد كافر في سوق المسلمين على الأحوط الا إذا علم انه قد أخذها من يد المسلمين في سوقهم فحينئذ لا إشكال في بيعها و شرائها.

مسئلة ٣٩٨- لا إشكال في شراء اللحوم و الشحوم و الاليات من يد المسلم في سوق المسلمين. إلّا إذا علم ان هذا المسلم قد اشتراه من كافر و لم يتفحص انه من حيوان مذكى أم لا فحينئذ يحرم شراؤه و تبطل معاملته.

مسئلة ٣٩٩- يحرم بيع المسكرات و شراؤها و المعاملة باطلة.

مسئلة ٤٠٠- بيع المال المغصوب باطل، و يجب على البائع ان يرد إلى المشتري ما أخذه منه من الثمن.

مسئلة ٤٠١- إذا كان المشتري من قصده ان لا يسلم الثمن و لكن كان قاصدا للمعاملة قصدا جديا فالمعاملة صحيحة.

مسئلة ٤٠٢- إذا كان قصد المشتري ان يسلم الثمن بعد الشراء من الحرام مع قصد المعاملة جدا فالمعاملة صحيحة، و لكن يجب عليه ان يؤدي دينه من الحلال، فإن أداه من الحرام لا يسقط الدين عن ذمته.

مسئلة ٤٠٣- يحرم بيع آلات اللهو و الطرب و شراؤها صغيرة كانت أم كبيرة.

مسئلة ٤٠٤- إذا كان بعض الأشياء يستفاد منها استفادة محللة و باعها بقصد الحرام كما إذا باع العنب للخمر فالمعاملة محرمة و باطلة.

مسئلة ٤٠٥- يحرم بيع الصور المجسمة و شراؤها بناء على الأحوط

مختصر الأحكام، ص: ١١٢

و لكن لا إشكال في بيع الصابون الذى يوجد عليه صور مجسمة إذا كان قصده من المعاملة هو الصابون.

مسئلة ٤٠٦- ما حصل في يده من القمار، أو من السرقة، أو من أية معاملة باطلة شرعا فبيعه و شراؤه باطل، و التصرف فيه حرام فان اشترى ذلك أحد و جب ان يعيده الى صاحبه الأصلي.

مسئلة ٤٠٧- لو باع دهنا مشوبا بشحم الألية فإن كان المبيع مشخصا كما إذا قال بعتك هذا المن من الدهن فتكون المعاملة صحيحة بالنسبة إلى الدهن و باطلة بالنسبة إلى الشحم و هو باق على ملك البائع و مقابله من الثمن باق على ملك المشتري و له ان يفسخ البيع بالنسبة إلى الدهن و يأخذ مقابله من الثمن أيضا و ان كان المبيع كليا بان قال: بعتك من الدهن و فى مقام الإقباض سلم اليه المخلوط فالمعاملة صحيحة و للمشتري ان يرده إلى البائع و يطالبه بالدهن الخالص.

مسئلة ٤٠٨- لو باع جنسا مكيلا أو موزونا بأزيد منه من جنسه مثل من من حنطة بمنين منها، فهو رباء محرم، و اثم درهم ربوى واحد أعظم من سبعين زنية مع محارمه و لا- فرق في هذا الحكم بين ان يكونا متساويين فى الجودة و الرداءة و الصحة و العيب أو كانا متفاوتين بان كان أحدهما جيدا و الآخر رديا أو كان أحدهما صحيحا و الآخر معيبا فلو باع الصحيح من النحاس بأزيد من المكسور منه أو باع الأبرز الجيد الأعلى بالردى منه مع الزيادة كان البيع ربويا و كذا لو باع الذهب المصوغ بغير المصوغ مع الزيادة كان ربا محرما.

مسئلة ٤٠٩- لا فرق فيما ذكر في المسئلة السابقة من تحقق الربا في بيع المتماثلين مع الزيادة بين ان تكون الزيادة من جنس المتماثلين أو من جنس آخر فلو باع مثلاً منا من الحنطة بمئتين منها مختصر الأحكام، ص: ١١٣

أو بمن منها و ريال واحد كان ربا و حراما حتى لو لم تكن الزيادة عينا بل كانت زيادة حكمية كما لو شرط على المشتري في البيع ان يعمل له عملا كان أيضا ربا و حراما.

مسئلة ٤١٠- يمكن التخلص من الربوا بضم غير الجنس بالطرفين كأن يبيع منا من حنطة مع درهم بمئتين من حنطة و درهمين أو بضم غير الجنس في الطرف الناقص كأن يبيع منا من حنطة مع درهم بمئتين منها.

مسئلة ٤١١- لا يتحقق الربا المعاوضي في غير المكيل و الموزون فما كان يباع بالذرع كالقماش أو بالعدّ كالجوز و البيض جاز بيعها بجنسه مع التفاضل.

مسئلة ٤١٢- لو اختلف الجنس بالنسبة إلى البلدان، ففي بلد يوزن أو يكال، و في بلد آخر يباع بالعدد فالاحتياط اللازم يقضى بعدم جواز أخذ الزيادة فيه مطلقا في جميع البلاد.

مسئلة ٤١٣- لو كان العوضان مختلفين فلا إشكال في الزيادة فيهما فلو باع منا من حنطة بمئتين من أرز فالمعاملة صحيحة.

مسئلة ٤١٤- إذا كان العوضان- مختلفين و لكنهما يعودان الى أصل واحد كالدهن و الجبن فالربا يتحقق فيهما، و لا يجوز أخذ الزيادة، فلو باعه منا من دهن بمئتين من الجبن فالمعاملة ربوية، و الأ-حوط و جوبا جريان هذا الحكم في الفاكهة الناضجة مع غير الناضجة فلو باع منا من الفاكهة الناضجة بمئتين من غيرها لا يجوز لتحقيق الزيادة و اتحاد الجنسين.

مسئلة ٤١٥- الحنطة و الشعير في باب الربا في حكم جنس واحد فلو باع منا من حنطة بمن و ربع من شعير مثلاً كان ربا و حراما بل لو اشترى عشرة أمان من الشعير نقدا بعوض عشرة أمان من الحنطة بشرط ان يسلمها مختصر الأحكام، ص: ١١٤

بعد شهرين مثلاً فهو أيضا حرام لأنه في حكم الزيادة.

مسئلة ٤١٦- اللحوم و الألبان و الادهان تختلف باختلاف الحيوان فيجوز التفاضل بين لحم الغنم و لحم البقر و كذا بين لبنهما و دهنهما.

مسئلة ٤١٧- يستثنى من حرمة الربا موارد.

١- يجوز للمسلم أخذ الربا من الكافر غير الذمي.

٢- و يجوز بين الزوجين.

٣- و بين الولد و أبيه.

٤- و بين السيد و عبده.

شرايط المتعاقدين

مسئلة ٤١٨- لا بد ان تتحقق الشروط التالية في البائع و المشتري الأول- البلوغ.

الثاني- العقل.

الثالث- ان لا يكون أحدهما سفيها و المراد بالسفيه هو الذي ليس له حالة باعثة على حفظ ماله و يصرفه في غير محله و يتلفه في غير موقعه.

الرابع- القصد المعاملة. فلو قال: «بعتك و أراد المزاح بذلك، أو اللغو فلا ينعقد البيع.

الخامس - الاختيار، فلا يصح بيع المكره.

السادس - كونهما مالكين للتصرف. و سيأتي أحكام ذلك مفصلا إن شاء الله.

مسئلة ٤١٩- لا يصح عقد الصبي، حتى لو اذن له الولي (كأبيه وجده) نعم، لو كان الطفل وسيلة لإيقاع المعاملة بين البالغين. كما إذا كان واسطة

مختصر الأحكام، ص: ١١٥

فى إيصال الثمن إلى البائع و البضاعة إلى المشتري، بحيث كانت المعاملة بين بالغين حقيقة و واقعا فالمعاملة صحيحة و لكن لا بد ان يكون عالمين بأن الصبي يوصل المبيع و الثمن الى صاحبهما أو كان كل منهما مأذونا من صاحبه فى الأخذ من الصبي.

مسئلة ٤٢٠- لو باع أو اشترى من غير البالغ شيئا يجب عليه ان يرد الجنس أو العوض الى وليه ان كان من مال نفسه و ان كان من مال غيره يرده الى صاحبه أو يسترضى منه و ان لم يعرف صاحبه و لم يكن له وسيلة إلى معرفته يتصدق عن صاحبه.

مسئلة ٤٢١- لو باع مال غيره فضولا و بدون إذنه ففى صورة عدم رضى المالك أو إجازته فالمعاملة باطلة.

مسئلة ٤٢٢- لو غصب مالا- فباعه ثم أجاز صاحب المال بيعه لنفسه فالباع صحيح و يكون المال و منفعته من حين البيع للمشتري و العوض و منافعه لصاحب المال الأصلي.

مسئلة ٤٢٣- لو غصب مالا و باعه بنية أن تكون الدراهم له ففى صورة عدم اجازة صاحب المال فالمعاملة باطلة، اما إذا أجاز له للبائع الفضولى ففى صحتها إشكال أيضا.

مسئلة ٤٢٤- يجوز للأب و الجد للأب، و كذا وصيهما ان يبيعا مال الصبي. و كذا يجوز للمجتهد العادل ان يبيعه مع فقد الأب و الجد و وصيهما. كما ان للمجتهد ان يبيع مال المجنون و مال الغائب أيضا عند الحاجة.

شروط العوضين

مسئلة ٤٢٥- يشترط فى العوضين (الثمن و المثل) خمسة شروط الأول- ان يكونا معلومى المقدار بالمتعارف من الوزن أو الكيل،

مختصر الأحكام، ص: ١١٦

أو العد، أو المسح أو المشاهدة.

الثانى- ان يكونا مقدورى التسليم فلا يجوز بيع الضالة، نعم يجوز بيعها بضميمة شىء آخر، كما إذا باعه فرسا هاريا مع فرش أو لباس فالمعاملة صحيحة حتى لو لم يعثر على الفرس.

الثالث- ان يكونا معلومى الجنس و الصفات التى تختلف القيمة باختلافها عرفا.

الرابع- ان يكونا طلقين، اى لا يتعلق بهما حق للآخرين، فلا يجوز بيع العين المرهونة بدون اذن الراهن.

الخامس- ان يكون المبيع عينا فلا- يجوز ان يبيع منفعة الدار لعام مثلا، نعم لا يشترط ذلك فى العوض كما إذا اشترى فرشا و جعل عوضه منفعة داره إلى مدة مثلا.

مسئلة ٤٢٦- إذا اختلف أحد الشروط المذكورة آنفا فالمعاملة باطلة لكن لو كان المتبايعان فى صورة البطلان أيضا راضين بتصرف كل واحد منهما فى ملك الآخر فلا اشكال فيه.

مسئلة ٤٢٧- لا يشترط ان يكون إجراء الصيغة بالعربية فيجوز إجراءها بلغات المتعاملين و لكن يشترط قصد الإنشاء فى الإيجاب و القبول بان قصد البائع من الإيجاب تمليك المبيع للمشتري بدلا عن الثمن و قصد المشتري تملكه بالقبول.

مسئلة ٤٢٨- الأقوى صحة إيقاع البيع بالمعاطات من دون إجراء الصيغة و يتحقق بتسليم العين بقصد كونها ملكا للغير و تسليم عين اخرى من الآخر بعنوان العوضيه.

مسئلة ٤٢٩- يجوز بيع الاثمار على الأشجار قبل الاقطفاف، كبيع

مختصر الأحكام، ص: ١١٧

الحصرم و هو فى كرمه، و سائر الفواكه بعد تساقط نورها و انعقاد حبها.

مسئلة ٤٣٠- لا- إشكال فى بيع الخيار و الباذنجان و ما شاكلها من الخضروات مما يتكرر نتاجه فى العام بعد صيرورته ظاهرا بشرط تعيين دفعات الاقطفاف خلال السنة.

مسئلة ٤٣١- لو باع سنبلًا من الحنطة و الشعير بعد انعقاد الحب بشيء آخر غيرهما فلا إشكال فى ذلك.

مسئلة ٤٣٢- إذا لم يشترط فى البيع تأخير تسليم أحد العوضين كان للمشتري ان يطالب البائع بتسليم المبيع و قبض الثمن و للبائع ان يطالب المشتري بتسليم الثمن و قبض المبيع و يجب على كل منهما القبض و الإقباض بعد العقد و القبض فى كل شيء بحسبه ففى غير المنقول كالدار و الأرض و نحوهما يكفى رفع اليد عنه و جعله تحت استيلاء المشتري يتصرف فيه بما يشاء و كيف يشاء من دون ان يمنعه البائع و فى المنقول كالفرش و اللباس و نحوهما تسليمه اليه و جعله تحت اختياره بحيث لو أراد ان ينقله الى مكان آخر لا يمنعه البائع.

مسئلة ٤٣٣- فى بيع النسيئة يجب ان يكون المدة معلومة و مضبوطة فلو باع على ان يقبض الثمن عند اجتماع البيدر فالبيع باطل لعدم كون اجتماع البيدر وقتا مضبوطا.

مسئلة ٤٣٤- فى المعاملة النسيئة ليس للبائع حق مطالبة الثمن من المشتري قبل حلول الأجل، إلا إذا مات المشتري و خلف مالا فله ان يطالب الورثة و لو قبل حلول الأجل.

مسئلة ٤٣٥- فى النسيئة إذا حل الأجل فللبائع حق المطالبة من المشتري و ان لم يكن متمكنا من أدائه يجب ان يمهلته الى يساره.

مختصر الأحكام، ص: ١١٨

مسئلة ٤٣٦- فى المعاملة النسيئة لو انقضت نصف المدة المضروبة مثلا يجوز له ان ينقص مقدارا من حقه و يأخذ الباقي حالا و لا اشكال فيه بل و كذا بعد المعاملة بلا فصل.

مسئلة ٤٣٧- السلف هو ابتياع كلى مؤجل بثمان حال فان قال المشتري أسلفتك هذه الدراهم لا قبض منك الجنس الكذائى بعد ستة أشهر و قال البائع قبلت. أو قبض المبيع الدراهم و قال بعتك مئا من الحنطة الموصوفة بكذا بهذه الدراهم و أسلمها بعد ستة أشهر مثلا فالمعاملة صحيحة.

مسئلة ٤٣٨- لو باع عينا سلفا فله ان يجعل عوضها عينا أخرى أو أحد النقدين و الأحوط الاولى فى السلف ان يكون العوض من النقدين لا من جنس آخر.

مسئلة ٤٣٩- فى البيع السلفى ستة شروط:

الأول- تعيين أوصاف المبيع التى تختلف الرغبة و القيمة باختلافها بحيث ترتفع عنه الجهالة و الغرر و صارت خصوصياته معلومة عرفا و لا يجب المدافعة فى ذلك فلا يصح السلف فى الخبز و اللحم و جلد الحيوان و أشباهها مما لا يمكن ضبط أوصافها كاملا.

الثانى- ان يقبض تمام الثمن فى المجلس قبل تفرق المتبايعين و إذا كان فى ذمة البائع دين حال للمشتري و جعله عوضا من الثمن و قبل البائع يتحقق القبض و تصح المعاملة أيضا و ان قبض المشتري مقدارا من الثمن فى المجلس صحت المعاملة بالنسبة إلى المقدار الذى أداه و بطلت بالنسبة إلى الباقي و يجوز للبائع فسخ البيع بخيار تبعض الصفقة.

الثالث- ان يكون الأجل معلوما و محروسا من التفاوت فلو قال:

أول الحصاد، أو فى وقت جمع البيدر فالمعاملة باطلة- لعدم ضبط الوقت

مختصر الأحكام، ص: ١١٩

الرابع- ان يكون عام الوجود في الوقت الذي حدّد فيه لا مفقودا أو نادرا لا يتمكن البائع من تسليمه.

الخامس- ان يعين مكان تسليم المبيع من الغلّة أو البضاعة نعم.

لو علم من كلامهما مكانه لكفى و لا يلزم ذكره حينئذ.

السادس- ان يقدر بالكيل أو الوزن أو العدّ في ما لا يضبط الا به و الرؤية و المشاهدة أيضا فيما ترتفع بها الجهالة و الغرر عند العرف

كافية في جواز بيع السلف لكن بشرط ان يكون اختلاف افراده قليلا بحيث يتسامح فيه عرفا كبعض أقسام الجوز و البيض.

مسئلة ٤٤٠- إذا اشترى الإنسان شيئا بالسلف فلا- يحل له ان يبيع ما اشتراه سلفا قبل حلول المدة المضروبه، و يجوز بعده و لو قبل

القبض، نعم في الغلات، كالحنطة و الشعير، فبيعها قبل القبض مكروه.

مسئلة ٤٤١- إذا سلم البائع سلفا العين مطابقة للشروط المقررة بينهما فيجب على المشتري قبولها و كذا لو سلم مما اشترط و

كان من أفراد ما باعه يجب على المشتري قبوله.

مسئلة ٤٤٢- لو سلم البائع اردد مما اشترط في السلف لا يجب على المشتري قبولها.

مسئلة ٤٤٣- لو سلم البائع عينا غير ما تعاقد عليه، فلا اشكال فيه إذا رضى المشتري به و تسلّم.

مسئلة ٤٤٤- إذا أعوز المال الذي باعه سلفا وقت حلول الأجل و لم يتمكن من تحصيله فالمشتري مخير بين ان يصبر حتى يتيسر، أو

يفسخ المعاملة، و يسترد ما سلمه للبائع.

مسئلة ٤٤٥- إذا باع شيئا بشرط ان يسلم المبيع بعد مدة، و يتسلم

مختصر الأحكام، ص: ١٢٠

الثمن أيضا بعد مدة فالبيع باطل.

في الخيارات

مسئلة ٤٤٦- الخيار هو حق فسخ العقد و إبطال المعاملة و هو يثبت للمتبايعين في أحد عشر موضعا.

١- خيار المجلس- و هو ثابت لكل واحد من المتبايعين ما لم يفترقا.

٢- خيار الغبن- و هو كون الثمن في زمان البيع أكثر من قيمة المثل أو أقل منها فيثبت للمشتري في الأول إذا كان جاهلا بها حين البيع

و في الثاني يثبت للبائع مع جهله بها وقت المعاملة.

٣- خيار الشرط- و هو بحسب ما تقرر بينهما من ثبوته لهما أو لأحد هما إلى مدة معينة.

٤- خيار التدليس- و هو ان يدّلس البائع أو المشتري فيظهر في ماله خلاف الواقع، أو يعمل ما يزين ماله بنظر الناس ليصير قيمته عند

الناس أكثر من قيمته الواقعية.

٥- خيار التخلف عن الشرط- أو (خيار الاشرط): و هو ان يشترط البائع أو المشتري للآخر عملا- أو مالا- و لا- يعمل به فيجوز

للمشروط له فسخ العقد.

٦- خيار العيب- و يتحقق بظهور عيب في المبيع أو العوض.

٧- خيار الشركة و تبعض الصفة- ان باع شيئا و كان بعضه المشاع مستحقا لآخر و لم يرض صاحبه للمشتري حق فسخ المعاملة و له

ان يرضى بالبيع و يرجع الى البائع بمقدار ما ظهر مستحقا للغير من الثمن و ان ظهر كون البعض المشاع من الثمن ملكا للغير و لم يرض

مالكه بالبيع فللبائع أن يفسخ البيع و له ان يرضى به و يرجع الى المشتري بما قابل ما ظهر مستحقا للغير من المبيع

مختصر الأحكام، ص: ١٢١

٨- خيار الرؤية- و هو ان يصف البائع المبيع المعين الذي لم يره المشتري و بتوصيفه يشتري منه فرآه بعد العقد مخالفا لما وصفه فإن

للمشتري ان يفسخ البيع و كذلك العوض الذي لم يره البائع بتوصيف المشتري إياه وقع البيع ثم بان بالرؤية خلاف ما وصفه فللبائع فسخ العقد.

٩- خيار التأخير- و المقصود منه تأخير إقباض الثمن و المثلث إلى ثلاثة أيام فيمن باع و لا قبض الثمن و لا قبض المبيع و لم يشترط المشتري تأخير الثمن فإن للبائع بعد ثلاثة أيام فسخ البيع نعم فيما يفسد ليومه كبعض أقسام الفواكه مع عدم قباض الثمن الى الليل و عدم اشتراط التأخير للبائع فسخ البيع بدخول الليل.

١٠- خيار الحيوان- و هو فيما كان المبيع حيوانا فإن للمشتري حق فسخ العقد إلى ثلاثة أيام و كذا إذا كان الثمن أيضا حيوانا فللبائع أيضا ان يفسخ العقد إلى ثلاثة أيام.

١١- خيار تعذر التسليم- فيما لو عجز البائع عن تسليم ما باعه كما إذا باع فرسا فهرب، فللمشتري الخيار في فسخ العقد.

مسئلة ٤٤٧- في البيع الشرطي الذي يبيع البائع الدار التي تبلغ قيمتها إلى ألف تومان مثلا بمائة تومان و يشترط على المشتري بأنه ان ردّ الثمن إليه في مدة معلومة معينة فله فسخ البيع ان كان قصدهما البيع و الشراء جدا فالمعاملة صحيحة.

مسئلة ٤٤٨- إذا كان البائع واثقا و معتقدا بأن المشتري يرد المبيع اليه عند انقضاء الأجل المشروط حتى مع عدم رده الثمن اليه كان البيع صحيحا لكن على تقدير عدم رد الثمن إلى المشتري في المدة المضروبة فيسقط الخيار و لا يجوز له ان يطالب المشتري بالمبيع و كذا لا يجوز ان

مختصر الأحكام، ص: ١٢٢

يطالب من ورثته ان مات المشتري.

كليا يگانی، سيد محمد رضا موسوی، مختصر الأحكام، در يك جلد، دار القرآن الكريم، قم - ايران، ١٣٩٠ هـ ق

مختصر الأحكام؛ ص: ١٢٢

مسئلة ٤٤٩- إذا أخبر البائع المشتري بما اشترى العين من القيمة فيجب عليه ان يطلع على أوصافه التي تختلف القيمة باختلافها، كشرائها نسيئة أو حالا مثلا و لو باعه بما اشتراه أو أقل.

مسئلة ٤٥٠- إذا قال لشخص (بعتك هذا المال بكذا) فقال: «قبلت» أو سلمه بقصد البيع و قبضه بقصد الشراء فبأى قيمة باع المال فهي له أما لو عين القيمة و قال: «بعه بكذا» و ما زدته في قيمته فالزائد جعل لك فالظاهر صحته فحينئذ لو باعه بأكثر مما عين فالزيادة للبائع، لا لصاحب المال.

مسئلة ٤٥١- إذا باع القصاب لحم النعاج بدلا من لحم الكبش و ذكور الأغنام فقد عصى. فإذا عين و قال بعتك هذا اللحم الذي هو من الذكور فبان عكسه فللمشتري فسخ العقد، و ان لم يعين ذلك و لم يرض المشتري باللحم فعلى القصاب ان يبدل له اللحم.

مسئلة ٤٥٢- إذا اشترط على البزاز أن يبيعه قماشاً لا يتغير لونه، فباعه خلاف ذلك فللمشتري حق الفسخ.

مسئلة ٤٥٣- يكره الحلف و القسم في المعاملات ان كان صادقا، و يأثم لحرمة ان كان من الكاذبين.

الصلح

مسئلة ٤٥٤- الصلح هو التسالم و التراضي على أمر من تمليك ماله أو منفعة ماله لغيره أو إبراء ذمته من حق أو دين بإزاء ما يملكه ذاك الغير من مال أو منفعة أو بإزاء إبراء دين أو حق بل يصح الصلح على تمليك أو إبراء و ان لم يكن بإزائه شيء.

مختصر الأحكام، ص: ١٢٣

مسئلة ٤٥٥- يجب ان يكون المتصالحان بالغين، عاقلين غير مكرهين قاصدين للصلح.

مسئلة ٤٥٦- لا يشترط العربية في إجراء صيغة الصلح بل يقع بكل لفظ أفاد عرفا التسالم و التراضى.

مسئلة ٤٥٧- إذا أراد صلح حقه مع الغير يشترط رضى الغير بذلك و قبوله اما إذا أراد رفع يده عن حقه فلا- يشترط القبول بل و لا رضاه.

مسئلة ٤٥٨- لو كان له على أحد دين يستحقه بعد حين فصالحه بأقل منه ليقبض الباقي نقدا فلا اشكال فيه.

مسئلة ٤٥٩- إذا تصالحا على شىء فلهما فسخ الصلح فيما بينهما إذا تراضيا على ذلك. و كذا لو اشترط الفسخ فى ضمن العقد لأحدهما أو لكليهما فلصاحب الحق ان يفسخ!

أحكام الإجارة

مسئلة ٤٦٠- يجب ان تتحقق فى المؤجر و المستأجر الشروط التالية.

١- البلوغ.

٢- العقل.

٣- الاختيار.

٤- ان يكون لهما الحق فى التصرف فى مالهما.

فلا يصح إجارة الصبى و المجنون و المكره و السفیه و هو الذى يصرف ماله فى غير محله و يتلفه فى غير موقعه.

مسئلة ٤٦١- يجوز للولى و القيم ان يوجر مال الصبى و نفسه و إذا بلغ الصبى أثناء مدة الإجارة فليس له ان يفسخها بالنسبة الى ما بقى من

مختصر الأحكام، ص: ١٢٤

المددة خصوصا إذا كان عدم ضم مقدار من زمان البلوغ إليها خلاف مصلحته مسئلة ٤٦٢- الصبى الذى لا ولى له لا يجوز استيجاره إلا بإذن الحاكم الشرعى فان لم يمكن التوصل الى الحاكم يستأذن من عدول المؤمنين لاستيجاره.

مسئلة ٤٦٣- لا- يشترط ان تكون صيغة الإجارة بالعربية بل يصح بكل لفظ أفاد المعنى المقصود و تصح بالمعاطاة أيضا بان يعطى المالك عين المستأجرة بقصد الإجارة على المستأجر و هو أيضا قبضها بهذا القصد فتكون الإجارة صحيحة.

مسئلة ٤٦٤- إذا آجر نفسه لإجراء عمل فباشغاله بالعمل تصح الإجارة و لا تحتاج إلى إجراء الصيغة.

مسئلة ٤٦٥- يجوز للمرأة ان توجر نفسها للإرضاع، و لو بدون اذن زوجها ما لم يزاحم حق الزوج.

مسئلة ٤٦٦- يشترط فى العين المستأجرة أربعة شروط:

الأول- يجب ان يكون استيجارها لأمر محلل، فلا يجوز إيجار الحانوت لبيع الخمر مثلا و لا كرى الدابة لحملها.

الثانى- ان تكون مستأجرة لغرض معتد به لدى العقلاء الثالث- تعيين العين المستأجرة و تعيين نوع المنفعة إذا كانت للعين منافع متعددة. نعم تصح إيجارها لجميع منافعها فإن استأجر دابة مثلا فلا بد من تعيين المنفعة التى يريد ان ينتفع بها من الركوب أو الحمل

أو كليهما الرابع- تعيين مدة الإجارة كالحياطة يوما أو تعيين العمل كحياطة هذا الثوب بكيفية مخصوصة إلى آخر الشهر مثلا.

مسئلة ٤٦٧- الفنادق و الخانات التى لم يعرف مدة بقاء المسافرين و الزوار فيها، إذا شرط أربابها قيمة المبيت، فلا إشكال فى ذلك. غير

مختصر الأحكام، ص: ١٢٥

أن ذلك لا يعتبر (إجارة)، لعدم ذكر المددة، و عليه فلا تنطبق عليه أحكام الإجارة، فيجوز لصاحب الفندق إخراج الزوار أى وقت شاء

مع استحقاقه لاجرة زمان إقامتهم فيها و كذا يجوز للزوار الخروج اى وقت شاءوا.
 مسألة ٤٦٨- لا يضمن المستأجر تلف العين مع عدم التفريط فى حفظه و عدم التعدى و الإفراط فى الانتفاع به بحيث أسند التلف اليه و الا ضمن و كذا الخياط ان تلف عنده الثوب بدون تفريط فليس عليه العوض مع عدم التعدى.
 مسألة ٤٦٩- ذو الصنعة، إذا أفسد ما أخذه للصنع ضمن.

أحكام الحوالة

مسألة ٤٧٠- إذا حول المديون الدائن أن يأخذ ما فى ذمته من الغير، و قبل المحتال ذلك ينتقل الدين من ذمة المحيل الى المحال عليه، و ليس للمحتال مطالبه المحيل.

مسألة ٤٧١: يشترط فى المحيل و المحتال و المحال عليه أمور:

١- البلوغ.

٢- العقل.

٣- الاختيار.

٤- عدم السفه.

مسألة ٤٧٢- تصح الحوالة بشرط رضى المحال عليه مدينا كان أم لا.

مسألة ٤٧٣- إذا تحققت الحوالة جامعة لشروطها لا يجوز للمحيل و المحال عليه فسخ الحوالة و كذا لا يجوز الفسخ للمحتال إلا إذا كان المحال عليه فقيرا حين الحوالة و لم يكن المحتال عالما بفقره فإنه يجوز له الفسخ

مختصر الأحكام، ص: ١٢٦

و الرجوع بدينه الى المحيل و اما ان كان عالما بفقره حين الحوالة أو كان المحال عليه مليا حين الحوالة ثم صار فقيرا فلا يجوز له الفسخ.

مسألة ٤٧٤- لو اشترط المحيل و صاحب الحق و المحال عليه ان يكون لكل منهم الفسخ، أو لأحدهم جاز الفسخ وفق هذا القرار.

أحكام الرهن

مسألة ٤٧٥- الرهن هو ان يضع المدين مالا وثيقة للدين لأجل أن يستوفى الدائن الدين منه ان لم يؤد المديون.

مسألة ٤٧٦- لا- يشترط إجراء الصيغة فى الرهن بل يكفى فى صحة الرهن تسليم الراهن العين الى المرتهن بقصد الرهن و قبض المرتهن لها بهذا القصد.

مسألة ٤٧٧- يشترط فى الراهن، و المرتهن: البلوغ و العقل، و الاختيار، و عدم السفه.

مسألة ٤٧٨- يلزم أن يكون الراهن له حق التصرف الشرعى بالمال المرهون، فلا يصح ان يرهن مال الآخرين مثلا، إلا مع إذنهم.

مسألة ٤٧٩- المال المرهون يجب ان يكون ما لا يصح بيعه و شراؤه فلا يصح رهن الخمر و ماشا كله.

مسألة ٤٨٠- منافع العين المرهونة كانت لمالكها.

مسألة ٤٨١- لا يصح لكل من الراهن و المرتهن ان يتصرفا فى الرهن إلا بإذن الآخر و لكن ان وهب المالك أو باع و رضى المرتهن فلا إشكال فى ذلك.

مسألة ٤٨٢- لو باع المرتهن العين المرهونة بإذن من المالك فالثمن

مختصر الأحكام، ص: ١٢٧

يصير رهنا كالعين المرهونة.

مسئلة ٤٨٣- لو امتنع من وفاء الدين عند حلول الأجل و مطالبه الدائن جاز للمرتهن بيع الرهن و استيفاء مقدار دينه، و يجب عليه رد الباقي الى الراهن ان فضل، و لو قدر على مراجعة الحاكم الشرعي و الاستيدان منه في البيع يجب مراجعته في ذلك.

الضمان

مسئلة ٤٨٤- يشترط في الضمان الإيجاب و القبول بأن يقول الضامن مثلا «ضمنت ان ادفع دين زيد إليك» و يقول الدائن مثلا «قبلت» و لا تشترط العريية بل يكفي في الإيجاب كل لفظ دال في متفاهم العرف على التعهد بأداء الدين و في القبول كل ما دل على الرضا بذلك و لا يشترط رضى المدين و لا قبوله.

مسئلة ٤٨٥- يشترط في الضامن و الدائن البلوغ، و العقل، و الاختيار و عدم السفه. و لا يشترط ذلك في المدين فلو ضمن دين الصبي، أو المجنون الضمان صحيح.

مسئلة ٤٨٦- لو جعل لضمانه شرطا كأن يقول: «ان لم يعطك الدين فانا أسلمه»، فضمانه باطل.

الكفالة

مسئلة ٤٨٧- الكفالة هي: ان يضمن لذي الحق ان يدفع الغريم إليه في الوقت الذي يطلبه، و يسمى (كفيلا).

مسئلة ٤٨٨- انما تصح الكفالة بالإيجاب و القبول، و ان لم يكن

مختصر الأحكام، ص: ١٢٨

بالعريية بأن يقول الكفيل: «انا ضامن لك بأن ادفع إليك غريمك في أى وقت أردت» و يقول المكفول له: «قبلت».

مسئلة ٤٨٩- يجب ان يكون الكفيل بالغا عاقلا، غير مجبور، قادرا على دفع الغريم.

مسئلة ٤٩٠- تنحل الكفالة بخمسة أمور:

١- ان يدفع الكفيل الغريم الى المكفول له.

٢- ان يعطى المكفول له حقه.

٣- أن يعفو المكفول له عن حقه و يسقطه.

٤- ان يموت الغريم.

٥- ان يطلق المكفول له الكفيل عن الكفالة.

مسئلة ٤٩١- من أطلق غريما من يد صاحبه قهر أو أفلت منه بحيث لا يمكن التوصل اليه و جب على المطلق ان يعيده و يسلمه إلى الدائن.

أحكام اللقطة

اللقطة: المال الضائع الذي ليس لأحد عليه يد و لا يعرف مالكة مسئلة ٤٩٢- إذا عثر على مال و ليس فيه علامة و كانت قيمته أكثر من درهم تدل على صاحبه، جاز تملكه و الأحوط و جوبا ان يتصدق به عن صاحبه.

مسئلة ٤٩٣- إذا عثر على مال فيه علامة و قيمته أقل من درهم (و الدرهم ٦- ١٢ حمصة من الفضة مسكوكا) فان علم صاحبه و شك في رضاه بالتقاطه و عدمه فلا يجوز أخذه بدون اذنه، و ان لم يعلم صاحبه فله ان يأخذه بعنوان التملك و الأحوط لزوما حينئذ إذا ظهر صاحبه ان يدفع عوضه.

مختصر الأحكام، ص: ١٢٩

مسئلة ٤٩٤- لو عثر على مال فيه علامة، و قيمته تبلغ الدرهم و جب عليه التعريف فى مجمع الناس من يوم التقطه الى أسبوع واحد فى كل يوم مرتين و بعده الى شهر فى كل أسبوع مرة واحدة و بعده الى تمام السنة فى كل شهر مرة واحدة و هذا الحكم ثابت حتى فيما لو علم ان مالكة من أهل الخلاف أو من أهل الذمة.

مسئلة ٤٩٥- لا يشترط ان يكون التعريف بمباشرة الملتقط بل يجوز له ان يفوض إعلانه الى من يطمئن به.

مسئلة ٤٩٦- لو عرّف إلى سنة و لم يعثر على صاحبها جاز له ان يحفظها لمالكها الى ان يظهر أو يملكها قاصدا ضمان عوضه للمالك ان وجد و لم يرض بالصدقة و الأحوط ان يتصدق بها عن صاحبها.

مسئلة ٤٩٧- لو تم التعريف، و لم يظهر صاحبها، فان حفظها فتلفت لا- يضمن ان لم يكن التلف مستندا اليه بتفريط أو تقصير و ان تملكها أو تصدق بها ثم ظهر صاحبها فان لم يرض بالصدقة و طالبها و جب عليه ردّ مثلها أو قيمتها و كذا فى صورة التملك و عدم بقاء العين و اما مع بقائها فيردها اليه.

مسئلة ٤٩٨- لو تراخى عن التعريف عصى و لا يسقط التكليف عنه، و جب عليه ان يعرّف أيضا.

مسئلة ٤٩٩- لو تلف المال خلال سنة التعريف فان كان ذلك لتفريط أو تعد أو تقصير فى حفظه ضمن و الأ فلا شىء عليه.

مسئلة ٥٠٠- ان تبدل حذاؤه بحذاء غيره فان علم بان ما عنده كان لمن ماله لديه جاز ان يملكه تقاصا و لكن ان كانت قيمته أزيد من قيمة حذاؤه و جب عليه التفحص عن صاحبه ورد ما زاد من القيمة اليه

مختصر الأحكام، ص: ١٣٠

و مع اليأس منه يتصدق به عن صاحبه بعد الاستيذان من الحاكم الشرعى و ان احتمل كون صاحب الموجود غير من أخذ ماله فيجرى فيه حكم اللقطة فإن كانت قيمته أقل من الدرهم يجوز ان يملكه و ان كان أكثر و جب عليه تعريف السنة و بعد ذلك يتخير بين التملك و الصدقة عنه و الأحوط التصدق كما مر فى أحكام اللقطة.

أحكام النكاح

إشارة

مسئلة ٥٠١- تحل المرأة للرجل بعقد النكاح.

و هو على قسمين: دائم و منقطع.

و الأول- ما لم تعين مدة فيه و تسمى المرأة المعقودة به «زوجة دائمة» و الثانى- ما عين زمن النكاح فيه، كسنة، أو شهر، أو أقل أو أكثر، و يسمى: «عقدا منقطعا» و عقد المتعة.

مسئلة ٥٠٢- يتوقف العقد- دائما أو منقطعا- على الصيغة الشرعية و لا يكفى رضا الطرفين. و الصيغة، اما ان يجريها الرجل و المرأة، أو وكيلهما أو أحدهما مع وكيل الآخر.

مسئلة ٥٠٣- يجوز ان يكون شخص واحد و كيلا- عن الزوج و الزوجة فى إجراء عقد النكاح كما يجوز ان يكون الزوج و كيلا عن الزوجة فى عقد نكاحها لنفسه و لكن الا- ولى و الأحوط ان يتولى فى طرفى العقد اثنان فى صورة الإمكان و لا فرق فى ذلك بين النكاح الدائم و المنقطع.

شروط العقد

مسئلة ٥٠٤- لعقد النكاح شروط

مختصر الأحكام، ص: ١٣١

الأول- يجب ان تكون الصيغة بالعربية. فان لم يقدر الزوجان على إجرائها فالأولى احتياطا ان يوكلوا من يقدر عليها ان أمكن، وان لم يمكن جاز لهما إجراء الصيغة بغير العربية و لكن يجب ان يأتيا بلفظين يفهمان المعنى مثل «زوّجت و قبلت».

الثاني- يعتبر في العقد قصد الإنشاء من الصيغة بحيث إذا قالت «زوّجتك نفسي» فهي تريد إنشاء الزوجية و إيجاد علقتهما مع الرجل و إذا قال الرجل «قبلت التزويج» فهو بقصد إنشاء قبول ما أوقعته من الزواج و لا- يكون مقصودهما من الإيجاب و القبول الاخبار عن وقوع أمر في الخارج و كذا ان كان العاقد وكيلا عنهما يقصد بالإيجاب و القبول إيجاد الزوجية بينهما لا الاخبار و الحكاية.

الثالث- ان يكون المجرى للصيغة بالغا عاقلا.

الرابع- يجب على الوكيل (أو الولي) ان يعين الزوجين في العقد.

الخامس- ان يكون الزوجان راضين بالنكاح، و لا- يصح مع الإكراه. لكن إذا أذنت بإكراه ظاهرا، و كان رضاها قلبا و باطنا معلوما فالعقد صحيح.

كيفية إجراء الصيغة في العقد الدائم

مسئلة ٥٠٥- إذا أراد الزوجان الدائم إجراء صيغة النكاح الدائم تقول المرأة: «زوّجتك نفسي على الصداق المعلوم» و يقول الزوج فوراً: «قبلت التزويج».

اما الوكيل فيقول: «زوجت موكلتي فاطمة عليا على الصداق المعلوم» فيجيب وكييل الزوج: «قبلت لموكلتي عليا على الصداق المعلوم».

مختصر الأحكام، ص: ١٣٢

و يجب على الأحوط تتطابق ألفاظ الصيغتين فتقول هي: «زوجت» و يقول هو: «قبلت التزويج».

كيفية إجراء الصيغة في العقد المنقطع

مسئلة ٥٠٦- إذا أراد أن يجريا الصيغة بأنفسهما لا بدّ من ذكر الأجل فيها.

فتقول المرأة: «زوجتك نفسي في المدّة المعلومه على المهر المعلوم» و يقول الرجل «قبلت» بلا فصل.

أو يقول وكييلها: «متعت موكلتي موكلتك في المدّة المعلومه على المهر المعلوم». و يقول وكييله: «قبلت لموكلتي هكذا».

أحكام العقد

مسئلة ٥٠٧- لو أخطأ في كلمة من العقد بحيث يتغير المعنى، فالعقد باطل.

مسئلة ٥٠٨- لا يشترط تعلّم قواعد اللغة العربية لإجراء الصيغة، فلو كان تلفّظه صحيحا، و علم معنى كل كلمة و قصده فيجوز له إجراء صيغة العقد.

مسئلة ٥٠٩- الأب و الجد للأب لهما ان يزوجا صبيهما أو من بلغ مجنوناً من أولادهما، فإذا بلغ الصبي أو عقل المجنون و كان في هذا العقد مفسدة فلهما حق الفسخ.

مسئلة ٥١٠- الباكرة البالغة الرشيدة (التي تميز الضرر من النفع) لو أرادت ان تزوج نفسها فيحتاج ذلك الى إذن الأب أو الجد على الأحوط،

مختصر الأحكام، ص: ١٣٣

و لا يشترط إذن الأمّ أو الأخ.

مسئلة ٥١١- إذا كان الأب أو الجد غائبين أو لم تكن بكر افلا يشترط اجازة الأب و الجد حينئذ.

مسئلة ٥١٢- للزوج ان يفسخ العقد إذا اطلع على واحد من عيوب المرأة الآتية: و هي سبعة:

١- الجنون.

٢- الجذام ٣- البرص.

٤- العمى ٥- الإقعاد، و هو العرج المقعد لها ٦- الإفضاء: و هو اتحاد مسلك البول و الحيض، أو مسلك الحيض و الغائط ٧- القرن و

هو: وجود عظم أو لحم فى الفرج يمنع من الجماع.

مسئلة ٥١٣: عيوب الرجل التى توجب للمرأة الفسخ إذا اطلعت عليها بعد العقد أربعة:

١- الجنون.

٢- الجب.

٣- العنة.

٤- الخضاء مسئلة ٥١٤- إذا جن الزوج بعد العقد بل بعد الدخول أيضا فللزوجة الفسخ، و ليس للرجل ذلك إذا جنت زوجته بعد

العقد.

مسئلة ٥١٥- إذا عقد على امرأة- و ان لم يدخل بها- تحرم عليه أمها، و أم أبيها، و ان علت.

مختصر الأحكام، ص: ١٣٤

مسئلة ٥١٦- إذا عقد على امرأة و دخل بها تحرم عليه بناتها و ان نزلن، سواء كن موجودات حين العقد أم و لدن بعده.

مسئلة ٥١٧- إذا عقد على امرأة و لم يدخل بها فما دامت فى حباله فلا يجوز له نكاح ابنتها، فان طلقها قبل الدخول، أو انتهت مدتها-

إذا كانت متعة كذلك (اي قبل الدخول) فله العقد على ابنتها.

مسئلة ٥١٨- تحرم على الرجل عمته و خالته و عمه أبيه و جده و خالتهما و عمه امه و جدته و خالتهما.

مسئلة ٥١٩- تحرم على الزوجة أب الزوج و جده، و ان علا و ولده و ان نزل، و أولاد ابنته و ان نزلوا سواء كانوا موجودين حين العقد

أم- تولدوا بعده.

مسئلة ٥٢٠- لا يجوز ان يعقد على ابنة أخ زوجته، أو ابنة أختها إلا بإذنها لكن لو عقد على إحداهما بدون اذنها ثم علمت فأذنت فلا

اشكال فيه.

مسئلة ٥٢١- لا يجوز للمسلم ان ينكح الكافرة و لا للمسلمة أن تنكح الكافر دواما و انقطاعا الا الكتابية كاليهودية و النصرانية فيجوز

نكاحها بالمنقطع دون الدائم على المشهور.

مسئلة ٥٢٢- لو زنى بامرأة غير مزوجة و لا هى فى العدة جاز له نكاحها، و الأحوط ان يصبر حتى تحيض ثم يعقد عليها و كذا الحكم

فى غير الزانى إذا أراد نكاحها.

مسئلة ٥٢٣- من لاط بغلام أو رجل فأوقبه و ان كانا غير بالغين حرمت عليه أبدا أمّ الملوط و ان علت و بنته و ان سفلت و أخته لكن

إذا لم يتيقن حصول الإيقاب، بل ظن أو شك فيه لم يحكم بالحرمة للمذكورات.

مختصر الأحكام، ص: ١٣٥

مسئلة ٥٢٤- لو سبق عقد الأمّ أو الأخت أو البنت و الدخول بها على اللواط لم يحرم. اما لو كان اللواط بين العقد و الدخول

فالأحوط وجوبا الاجتناب.

مسئلة ٥٢٥- المرأة المتمتع بها لا نفقة لها على الزوج و ان حملت.

- مسئلة ٥٢٦- المرأة المتمتع بها ليس لها حق المضاجعة على زوجها و ليس بينهما توارث (لا هي ترثه و لا هو يرثها).
- مسئلة ٥٢٧- المتمتع بها لها ان تخرج من البيت بدون اذن زوجها ما لم يكن خروجها مزاحما لحق زوجها و الا فيحرم عليها الخروج.
- مسئلة ٥٢٨- لو عقد الأب أو الجد للأب امرأة لابنه الصغير للمحرمية ساعة أو ساعتين لكفى في ترتب الحكم الشرعى كما ان الأب (أو الجد للأب) له ان يعقد ابنته على رجل للمحرمية و تترتب الأحكام الشرعية على ذلك ما لم يكن فيه مفسدة للبنت.
- مسئلة ٥٢٩- لو وهب للمرأة المتمتع بها المدة، فإن كان قاربها، فعليه ان يسلمها كل ما كان تقرر بينهما، و ان لم يدخل بها فنصف ما تقرر بينهما.
- مسئلة ٥٣٠- لو انتهت مدة المتمتع بها فله ان يعقد عليها بالدائم و لو كان قبل انقضاء عدتها.

أحكام النظر

- مسئلة ٥٣١- يحرم النظر الى بدن المرأة الأجنبية و الصبية المميزة و ان لم تبلغ التاسعة. و كذلك لا يجوز النظر الى شعرها، سواء كان بريئة أم لا. و كذا لا يجوز النظر الى الوجه و الكفين مع الريبة، بل الأقوى حرمة مختصر الأحكام، ص: ١٣٦
- النظر بإشباع بدون ضرورة و لو مع عدم الريبة.
- مسئلة ٥٣٢- يجب على المرأة ان تستر بدنها و شعرها عن الرجال غير المحارم بل عن الطفل المميز أيضا و لو لم يبلغ على الأحوط.
- مسئلة ٥٣٣- يحرم النظر إلى عورة الغير، حتى إلى عورة الطفل المميز. و لا فرق بين ان يكون النظر مباشرة أو من وراء زجاج، أو فى مرآة، أو فى ماء صاف و ما شاكل ذلك. اما الزوجان فيجوز لكل منهما النظر الى جسد الآخر حتى العورة مع التلذذ و بدونه.
- مسئلة ٥٣٤- يحرم نظر الرجل الى الرجل بريئة، و كذا نظر المرأة إلى المرأة بقصد الالتذاذ.
- مسئلة ٥٣٥- لا يجوز للمصور و العكاس تصوير صورة النساء الأجنبيةات و تمثالها و كذا لا يجوز للرجل ان ينظر إلى صورة امرأة يعرفها و تمثالها خصوصا فى مظان الهتك و الفساد.
- مسئلة ٥٣٦- إذا اضطر الطبيب الى النظر إلى الأجنبيةة لعلاجها و مس بدنها فلا إشكال فى ذلك. و لكن لو استطاع ان يعالجها بالنظر فقط فلا يحل له مس بدنها و كذا العكس (أى إذا توقف علاجها على مس بدنها بدون النظر فلا يجوز له النظر حينئذ).
- مسئلة ٥٣٧- لو توقف العلاج على النظر إلى عورة الإنسان فإن أمكن ان ينظر إليها بمرآة اقتصر عليها على الأحوط و الا فلا إشكال حينئذ.

مسائل متفرقة فى النكاح

- مسئلة ٥٣٨- يجب الترويج إذا أوقعته العزوبة فى الحرام.
- مسئلة ٥٣٩- لو شرط البكارة فى ضمن العقد فبان خلاف ذلك فله مختصر الأحكام، ص: ١٣٧
- ان يفسخ النكاح بشرط ان يعلم بعدم البكارة قبل العقد و اما مع احتمال زوالها بعد العقد فليس له الفسخ.
- مسئلة ٥٤٠- لا يجوز للرجل ان يخلو بالأجنبيةة بحيث كانا مأمونين من دخول الغير عليهما مطلقا سواء كانت الخلو للعبادة أم لغيرها، نائمين أم يقظين. بل الأقوى بطلان صلاتهما فى الخلو أما إذا لم يمنع من الدخول عليهما مانع، أو كان معهما صبي مميز فلا اشكال فيه.
- مسئلة ٥٤١- لو اشترطت المرأة فى ضمن العقد ألا يخرجها من بلدة الى أخرى و قبل الزوج فلا يجوز له إخراجها عنها.

مسئلة ٥٤٢- إذا كان لزوجته بنت من غيره فيجوز له ان يزوجه من ولده الذى ليس منها. و كذا لو زوج امرأة لولده جاز له ان يتزوج أمها.

مسئلة ٥٤٣- إذا حملت المرأة من الزنا فان كان الزانى أو الزانية أو كلاهما مسلمين فلا يجوز لها الإجهاض (بان تسقط الجنين).

مسئلة ٥٤٤- القرشية تبلغ سن اليأس بعد إتمام الستين. و غير القرشية بعد إتمام الخمسين. و لو ادعت المرأة اليأس لا تصدق. و تصدق فى نفى العدة و كونها خلية عن المانع للتزويج.

مسئلة ٥٤٥- يستحب التعجيل فى تزويج البنت إذا بلغت التكليف.

قال سيدنا الامام الصادق عليه السلام «من سعادة المرء ان لا تطمث ابنته فى بيته»

أحكام الرضاع

إشارة

مسئلة ٥٤٦- إذا أرضعت المرأة صبيا أو صبية. على طبق الشروط التى ستذكر فى المسئلة رقم (٥٦٠) يحرم عليه الإفراد الثالثة:

١- المرضعة، و تسمى أمًا رضاعية.

مختصر الأحكام، ص: ١٣٨

٢- زوج المرضعة الذى منه اللبن، و يسمى أبا رضاعيا.

٣- أب المرضعة و أمها و ان عليا، و لو كانا- أى أبوها و أمها- من الرضاعة.

٤- أولاد المرضعة جميعا و ان وجدوا بعد الرضاع ٥- أحفاد المرضعة من النسب و الرضاع و ان نزلوا.

٦- أخوات المرضعة و إخوتها و لو من الرضاعة.

٧- أعمامها و عماتها و لو من الرضاعة.

٨- أخوالها و خالاتها و لو من الرضاعة.

٩- أولاد زوجها «صاحب اللبن» من النسب و الرضاع و ان نزلوا ١٠- أب زوج المرضعة- صاحب اللبن- و امه و ان علوا.

١١- اخوة صاحب اللبن و أخواته و لو من الرضاعة.

١٢- أعمام الزوج هذا و عماته، و أخواله و خالاته و ان علوا. و لو كانوا من الرضاعة. و سيمر عليك- إن شاء الله تعالى- غير ما ذكر

ممن يحرم بالرضاع فيما يأتى من المسائل.

مسئلة ٥٤٧- إذا أرضعت صبيا بالشرائط الآتية فلا يحل لأب المرتضع ان يتزوج من بناتها، و لا ان يعقد على بنات زوجها صاحب اللبن

و لو كانت بناته من الرضاعة. و لكن يجوز أن يعقد على بنات المرضعة من الرضاعة ان لم تكن بنات صاحب اللبن من الرضاعة و ان

كان الأحوط ترك التزويج بهن و النظر إليهن.

مسئلة ٥٤٨- لو أرضعت صبيا إرضاعا شرعيا فلا- تحرم أخوات الصبى على صاحب اللبن- و هو زوج المرضعة- و ان كان الأحوط

ترك التزويج منهن.

و كذا لا يحرم أقارب زوج المرضعة على إخوة الصبى و أخواته.

مختصر الأحكام، ص: ١٣٩

مسئلة ٥٤٩- إذا أرضعت طفلا فلا يحرم عليها اخوته و كذا لا يحرم على أقاربها إخوة المرتضع و أخواته.

مسئلة ٥٥٠- لو عقد على امرأة و دخل بها فلا يحل له بعد ذلك تزويج من أرضعتها من الإناث.

- مسئلة ٥٥١- لو عقد على امرأة فلا يحل له بعد ذلك ان يعقد على أمها من الرضاعة.
- مسئلة ٥٥٢- لا يحل له ان يتزوج بنتا كانت قد أرضعتها امه أو جدته لامه.
- مسئلة ٥٥٣- إذا أرضعت زوجة أبيه بنتا من لبن أبيه رضاعا شرعيا فلا يحل له نكاحها.
- مسئلة ٥٥٤- لو عقد على صبية مرتضعة فأرضعتها امه أو زوجة أبيه من لبن الأب رضاعا كاملا فيبطل العقد بالرضاع.
- مسئلة ٥٥٥- لا يجوز نكاح من أرضعتها أخته أو زوجة أخيه من لبن أخيه.
- مسئلة ٥٥٦- لا يحل له ان يتزوج من أرضعتها ابنة أخته أو بنت ابنتها، أو ابنة أخيه أو بنت ابنته.
- مسئلة ٥٥٧- لو أرضعت ابنة بنتها تحرم ابنتها على زوجها. و كذا لو أرضعت بنتا لزواج ابنتها من زوجة أخرى غير ابنتها.
- مسئلة ٥٥٨- لو أرضعت ولد ابنتها لا تحرم زوجة ابنتها عليه، التي هي أم الطفل الرضيع.
- مسئلة ٥٥٩- لو أرضعت زوجة أب امرأة طفل زوجها من لبن أبيها حرمت- هي- على زوجها سواء أ كان الرضيع ولدها أم ولد غيرها.
- مختصر الأحكام، ص: ١٤٠

شروط الرضاع المحرم

- مسئلة ٥٦٠- يكون الرضاع مسيبا و علةً للتحريم بشروط:
- ١- ان يرتضع الطفل من امرأة حية، فلبن الميت لا يكون مؤثرا.
 - ٢- ان لا يكون من لبن حرام، فلو أرضعته من لبن تكوّن من زنا، فلا يحرم.
 - ٣- ان يرتضع من الثدي، فلو وجر في حلقه أو أوصل إلى جوفه فلا ينشر الحرمة.
 - ٤- ان يكون اللبن خالصا، فلو مزج بشيء آخر فلا ينشر ٥- ان يكون اللبن لفحل واحد فلو طلقت المرضعة ثم تزوجت بآخر فحملت منه و كان لبن الزوج الأول باقيا إلى الولادة فأرضعته سبعا ثم وضعت حملها فأرضعته من لبن الزوج الثاني ثمانى فلا ينشر الحرمة، و كذا لو أرضعت طفلين من لبنين.
 - ٦- ان لا يتقيأ الصبي اللبن فان تقيأه فلا يترك الاحتياط بترك الزواج بمن تحرم عليه بالرضاع و ترك النظر إليه أيضا.
 - ٧- ان يكون الرضاع خلال السنتين من ولادة المرتضع فلو وقع مقدار من الرضاع بعد تمام السنتين فلا ينشر الحرمة و لكن لو مضى على وضع حملها أكثر من عامين ثم أرضعت صبيا فلا- يترك الاحتياط بترك تزويج من يحرم عليه بالرضاع و ترك النظر عليهن أيضا.
 - ٨- ان يكون خمسة عشر رضعة أو يوما و ليلة- على نحو ما سيجىء في المسألة الآتية- أو ما أنبت اللحم و شد العظم عرفا بل لو أرضعته عشرا فالأولى و الأحوط عدم تزويج من تحرم بالرضاع و عدم النظر أيضا.
- مختصر الأحكام، ص: ١٤١

- مسئلة ٥٦١- يشترط فى تحريم رضاع اليوم و الليلة إلا يفصل بين الرضعات فاصل من أكل أو رضاع امرأة اخرى اما الأكل اليسير الذى لا يعتبره العرف أكلا فلا اشكال فيه و كذا يشترط فى تحريم الرضاع بالعدد خمسة عشر رضعة) مضافا الى عدم الفصل بينها برضاع امرأة أخرى و الأكل زائدا على المرتين كمال كل رضعة بان يرتضع الصبي حتى يروى و يصدر بنفسه و لكن لو قطع الرضاع لتجديد النفس أو الاستراحة القليلة بحيث لا يعدّ فصلا، بل يحسب عرفا من أول التقام الثدي إلى زمان يروى رضعة واحدة فلا اشكال فيه.
- مسئلة ٥٦٢- لو أرضعت صبيين من لبن فحليلين فلا تنشر الحرمة بينهما لتعدد الفحل و ان كان الاولى و الأحوط عدم التزويج و عدم النظر.

- مسئلة ٥٦٣- لو أرضعت من لبن فحل واحد صبيا كثيرا لنشرت الحرمة بينهم.

مسئلة ٥٦٤- لو كان لديه زوجات فأرضعت كل واحدة منهن واحدا على طبق الشروط التي تقدمت منا فى مسئلة ٥٦٠- لنشرت الحرمة بينهم مسئلة ٥٦٥ لو كان لديه زوجتان فأرضعت إحداهما صبيا ثمانى وضعت و أرضعته الأخرى سبعة فلا ينشر الحرمة. مسئلة ٥٦٦- لو أرضعت من لبن فحل صبيا و صبية فلا ينشر الحرمة بين اخوة الصبى و أخواته و بين اخوة الصبية و أخواتها. مسئلة ٥٦٧- لا يجوز للرجل ان يتزوج من بنت أخت زوجته، أو بنت أخيها من الرضاعة إلا بإذنها و كذا لو لاط بسلام فإنه يحرم عليه على الأحوط بنته، و أخته، و امه و ان علت، من الرضاعة كما فى النسبى مختصر الأحكام، ص: ١٤٢

مسئلة ٥٦٨- لا تحرم الزوجة على زوجها، لو أرضعت من لبنه الأشخاص التالية أسماؤهم، و ان كان الأحوط الترك.

١- إخوانها و أخواتها.

٢- عمها و عمتها، و خالها و خالتها.

٣- أولاد عمها و أولاد خالها.

٤- أولاد أخيها.

٥- أخ زوجها أو أخته.

٦- أولاد أختها و أولاد أخت زوجها.

٧- عم زوجها أو عمته، أو خاله أو خالته.

٨- حفيد ضررتها من زوجها.

مسئلة ٥٦٩- يجوز للمرأة ان ترضع بدون اذن زوجها صبيا لغيره إذا لم يباح ذلك حقه و لا يجوز لها ان ترضع أحدا يوجب حرمتها على زوجها. مثلا لو عقد زوجها على صبية رضية فلا يجوز ان ترضعها لأنها تكون بسبب ذلك اما لزوجه فتحرم عليه. مسئلة ٥٧٠- إذا أراد ان تكون امرأة أخيه من محارمه، فيعقد- مثلا- على صبية رضية بالمنقطع ثم ترضعها وفق الشروط المدرجة فى مسئلة ٥٦٠- زوجة أخيه فتصير اما لزوجه الرضية و من محارمه و يبطل نكاح الرضية.

أحكام الطلاق

إشارة

مسئلة ٥٧١- يشترط فى المطلق ان يكون بالغا عاقلا مختارا، قاصدا. فلو اجبر على الطلاق أو أجرى الصيغة عابثا فالطلاق باطل. مختصر الأحكام، ص: ١٤٣

مسئلة ٥٧٢- لا يشترط رضا المرأة، بل لا يشترط علمها أيضا فيجوز مع عدم علمها ان تحققت الشروط.

مسئلة ٥٧٣- يشترط خلو المرأة من الحيض و النفاس حين الطلاق، و ان لا- يكون قد واقعها بعد الطهر. و سيأتى تفصيل هذين الشرطين.

مسئلة ٥٧٤- يصح الطلاق حال الحيض و النفاس فى ثلاثة موارد:

الأول- ان تكون غير مدخول بها.

الثانى- ان يعلم انها حامل. فان لم يعلم و طلقها فى زمن الحيض، ثم علم انها كانت حاملا- فالأحوط أن يطلقها ثانيا و يجتنب عن ترتيب آثار الزوجية قبل الطلاق أيضا.

الثالث- ان يكون غائبا، لا يتمكن من استعمال حالها من الحيض أو النفاس.

مسئلة ٥٧٥- ان جامعها بعد طهرها من الحيض أو النفاس و أراد طلاقها و جب عليه الصبر حتى تحيض حيضة أخرى و تطهر منها ثم يطلقها قبل ان يواقعها و اما اليائسة أو التي لم يتم التاسعة أو الحامل فيجوز طلاقها بعد المواقعة مسئلة ٥٧٦- لو واقعها بعد الطهر، و سافر، و أراد طلاقها في السفر فيجب ان يصبر مدة كانت ترى فيها الدم و تطهر منهما بحسب العادة ثم يطلقها.

مسئلة ٥٧٧- ان أراد ان يطلق زوجته التي في سن من تحيض و لا- تحيض لمرض و جب عليه ان يعتزلها من حين المواقعة إلى ثلاثة أشهر ثم يطلقها و لا يجوز طلاقها قبل ذلك و لا يصح.

مسئلة ٥٧٨- الصيغة التي يقع بها الطلاق يجب ان تكون عريية مثل ان يقول «زوجتي فلانة طالق». و الوكيل يقول: «زوجه موكلتي فلانة طالق» و يجب ان يكون ذلك بمحضر شاهدين عادلين يسمعه.

مختصر الأحكام، ص: ١٤٤

مسئلة ٥٧٩- المعقودة متعة لا طلاق لها، بل تفترق منه بانتهاؤها أو ان يهب الزوج لها المدء بأن يقول لها: «وهبت لك المدء» و لا يشترط فيها إشهاد عدلين و لا الطهر من الحيض.

عدة الطلاق

مسئلة ٥٨٠- يجب على المطلقة المدخول بها التي أكملت التاسعة و ليست بيائسة ان كانت غير حامل و هي تحيض ان تعتد عدة الطلاق ثلاثة أطهار فإذا طلقها في طهر غير المواقعة و حاضت حيضتين و طهرت ثم حاضت حيضة ثالثة فقد كملت عدتها و بمجرد رؤية الدم في الثالثة يجوز لها ان تتزوج غيره.

مسئلة ٥٨١- لا عدة في الطلاق على غير المدخول بها فيصح ان تتزوج بعد الطلاق فوراً.

مسئلة ٥٨٢- لا عدة على الصغيرة التي لم تتم التاسعة. و لا على اليائسة فيجوز لها ان تتزوج فوراً بعد الطلاق و ان كانت مدخولا بها.

مسئلة ٥٨٣- إذا كانت في سن من تحيض و لا تحيض فعدتها ثلاثة أشهر ان طلقها.

مسئلة ٥٨٤- عدة الحامل وضع حملها و لو سقطا فلو طلقها ثم وضعت بعد ساعة فقد انقضت عدتها.

مسئلة ٥٨٥- الزوجة المتمتع بها التي أكملت التسع و لم تكن يائسة و كانت مدخولا بها إذا تمت مدتها أو وهبها زوجها ان كانت تحيض و جب عليها على الأحوال ان تعتد أكثر المدتين من طهرين أو حيضتين فان كانت مدة الطهرين أكثر تعتد بطهرين و ان كانت مدة الحيضتين أكثر تعتد

مختصر الأحكام، ص: ١٤٥

بحيضتين و ان كانت لا تحيض فعدتها خمسة و أربعون يوماً.

عدة الوفاة

مسئلة ٥٨٦- عدة الوفاة إذا لم تكن حاملاً فأربعة أشهر و عشرة أيام، سواء أ كانت صغيرة أم كبيرة مدخولا بها، أم لا، دائمة أم منقطعة. و إذا كانت حاملاً فعدتها بعد الأجلين من أربعة أشهر و عشر و من وضع حملها فإذا كان وضع حملها أبعد من أربعة أشهر و عشر فعدتها وضع الحمل و الا فيتعين الأكثر و من أربعة أشهر و عشر.

مسئلة ٥٨٧- يجب على المعتدة للوفاة الحداد ما دامت في العدة بترك لباس الزينة كالأحمر و الأصفر و ما شاكل ذلك و كذا الكحل و الطيب و الخضاب و الحمره و سائر مظاهر الزينة عرفاً.

الطلاق البائن و الرجعي

- مسئلة ٥٨٨- الطلاق البائن هو ما لا يصح للزوج معه الرجوع الى زوجته بدون عقد جديد، و هو خمسة أقسام:
 الأول- طلاق الصغيرة و هي من لم تتم التاسعة.
 الثاني- طلاق اليائسة:
 الثالث- طلاق من لم يدخل بها.
 الرابع- الطلاق الثالث للمطلقة ثلاثا بينها رجعتان.
 الخامس- طلاق المختلعة و المبارأة مع عدم رجوع الزوجة فيما بذلت و الا كانت له الرجعة «١».

(١) إذا حصلت الكراهية من جانب الزوجة فبذلت مالا- للزوج فالطلاق خلع و إذا حصلت الكراهية من الجانبين و بذلت فالطلاق (مبارأة).

مختصر الأحكام، ص: ١٤٦

و ما عدا ذلك فالطلاق رجعي اي كان للمطلق الرجوع إليها في زمن العدة.

- مسئلة ٥٨٩- ليس للمطلق رجعيان ان يخرج زوجته المطلقة من البيت الذي طلقت فيه الا- في مواقع ذكرت في الكتب المفصلة و من جملتها إتيان المطلقة بفاحشة مبينة توجب الحد. و كذا يحرم عليها ان تخرج من بيتها لغير الأمور اللازمة:
 مسئلة ٥٩٠- الرجوع بالمطلقة رجعيان على نوعين اما بإيقاع الإنشاء بلفظ دال على الرجوع بزوجيته ثانيا مثل: «رجعت بك أو بها» و «راجعتك» أو «أرجعتك الى نكاحي». و اما بالفعل، كالوطء و التقبيل بشهوة و ما شاكل مما لا يحل الا للزوج.
 مسئلة ٥٩١- لا- يجب الاشهاد في الرجوع فيصح بدون ذلك بل ان قال رجعت الى زوجتي و لم يعلم أحدا قوله هذا كان الرجوع صحيحا مسئلة ٥٩٢- لو طلقها مرتين و رجع بها، أو طلقها كذلك و رجع عليها بعقد، فبعد الطلاق الثالث تحرم المطلقة عليه، حتى تنكح زوجا آخر فاذا نكحت زوجا آخر حل له نكاحها مع الشروط الأربعة الآتية:
 الأول- ان يكون عقد المحلل دائميا، و لا يكفي المنقطع.
 الثاني- ان يحصل الواقعة من المحلل.
 الثالث- ان يطلقها المحلل أو يموت عنها.
 الرابع- ان تعتد منه اما عدة طلاق أو عدة وفاة.

أحكام متفرقة في الطلاق

مسئلة ٥٩٣- يجب على الموطوءة شبهة ان تعتد، سواء علمت انه

مختصر الأحكام، ص: ١٤٧

ليس زوجها أو ظنت انه زوجها إذا كان الواطي عالما بأنها محللة له.

مسئلة ٥٩٤- إذا زنى بامرأة و هي تعلم بذلك فلا عدة عليها، اما إذا ظنت انه زوجها، فالأحوط أن تعتد.

مسئلة ٥٩٥- إذا غاب عنها زوجها، أو جهل خبره و أرادت الزواج، فيجب ان ترفع أمرها إلى المجتهد العادل، و تعمل على وفق ما هو المسطور في الكتب المفصلة.

مسئلة ٥٩٦- لو عقد- الأيب أو الجد للأيب- للصبى بالمنقطع لمصلحته كان لهما ان يهبان المدة إذا كانت مصلحة له اما في العقد الدائم فلا يجوز لهما ان يطلقا زوجته.

مسئلة ٥٩٧- للأب أو الجد للأب ان يطلق زوجته ولده المجنون المتصل جنونه بالبلوغ. و في غير هذه الصورة فالأمر للحاكم الشرعي.

وان كان الاولى ان يستأذن الحاكم الشرعى منهما أيضا.

مسئلة ٥٩٨- ان حصل لشخص من الأمارات المقررة فى الشرع لتشخيص العدالة علم بعدالة الرجلين و طلق زوجته عندهما و كان غيره شاكا فى عدالتهما فيشكل الحكم بجواز ازدواج ذلك الغير لها بعد انقضاء عدتها سواء زوجها لنفسه أو لغيره ممن لم يكن عالما بعد التهما و لا يترك الاحتياط بترك الازدواج و كذا إذا كان الشاهد عادلا عند الوكيل و فاسقا عند الموكل فاكْتفاء الموكل أو غيره ممن لم يثبت عندهم عدالته بهذا الطلاق مشكل و لا يترك مراعاة الاحتياط.

أحكام الوصية

مسئلة ٥٩٩- الوصية هى عبارة عن عهد أو تملك عين أو منفعة بعد

مختصر الأحكام، ص: ١٤٨

الموت مثل ان يملك ماله أو شيئا من ماله لأحد معلقا بالموت، أو يوصى بأن يملك بعد الموت، أو يوصى بإنجاز عمل بعد الموت، أو ينصب قيما على أولاده و يسمى القائم بذلك (وصيا).

مسئلة ٦٠٠- الوصى يجب ان يكون مسلما بالغا عاقلا موثوقا به.

مسئلة ٦٠١- الموصى يشترط فيه البلوغ و العقل و الاختيار و الرشد، فلا يصح وصية السفية.

مسئلة ٦٠٢- القادر على الكلام إذا اوصى بأشياء حقيرة بالإشارة المفهومة فوصيته صحيحة و إذا اوصى بالمال الخطير و الشيء الكثير مثلا فلا يكفى الإشارة.

مسئلة ٦٠٣- إذا وجد مكتوب بإمضائه بحيث يظهر منه ارادة العمل به بعد موته يجب العمل عليه.

مسئلة ٦٠٤- ان اوصى بان يعطى الوصى مالا الى شخص يصير هذا المال ملكا لهذا الشخص إذا اعطى المال بعد موت الموصى الى الموصى له و قبله و اما ان قبل فى حياة الموصى فلا يملكه و ان اوصى بأن يكون مال بعد موته ملكا للموصى له قبله يملكه بعد موت الموصى سواء كان قبله فى حياة الموصى أو بعد موته.

مسئلة ٦٠٥- إذا ظهرت آثار الموت و علاماته يجب عليه فورا ان يدفع للناس أماناتهم. و يجب ان يؤدى الديون التى بلغت أجلها، فان لم يتمكن من أدائها أو لم يصل وقت أدائها فيجب ان يوصى بها و يشهد بها.

أما إذا كانت معلومة فلا يلزم ان يوصى بها.

مسئلة ٦٠٦- إذا ظهرت علائم الموت فيه و كان عليه خمس أو زكاة أو مظالم، يجب أداؤها فورا، فان لم يقدر على التسليم مع وجود المال

مختصر الأحكام، ص: ١٤٩

أو احتمال أن يؤديها عنه شخص آخر مع عدم المال يجب عليه ان يوصى بها و كذا لو كان عليه حج واجب.

مسئلة ٦٠٧- إذا ظهرت علائم الموت و كان عليه صلاة أو صيام يجب عليه ان يوصى بها لتقضى عنه من ماله. بل حتى لو لم يكن لديه مال و لكن احتمال ان يقضى عنه أحد بدون أجره و فيما إذا كان قضاء الصلاة و الصوم واجبا على ولده الأكبر و جب عليه ان يعلمه بذلك، أو يوصى بها كذلك و يجب على ولده الأكبر ان يقضى عن أبيه ما فاته من الصلوات لعذر سواء تمكن من قضائها أم لم يتمكن بل الأحوط قضاء جميع ما عليه و ان كان من غير عذر و كذا فى الصوم لمرض تمكن من قضائه و أهمل و كذا لو فاته من غير مرض من سفر و غيره و ان لم يتمكن من قضائه و الأحوط إلحاق الأم بالأب فى جميع ما ذكر كما ان الأحوط إلحاق الأكبر فالأكبر من الذكور ثم الإناث فى كل طبقه حتى الزوجين و المعتق و ضامن الجريرة بالولد الأكبر فى وجوب قضاء الميت عليه.

مسئلة ٦٠٨- إذا ظهرت علائم الموت و كان له مال ادخره عند أحد، أو أخفاه فى مكان لا يعلمه الورثة بحيث يذهب حقهم و جب

عليه ان يعلمهم بذلك، ولا يجب نصب القيم على أطفاله إلا إذا خشي عليهم و على مالهم التلف و الضياع.

مسئلة ٦٠٩- إذا اوصى، ثم رجع عنها كما إذا اوصى مالا لفلان ثم قال لا تعطوه إياه فالوصية باطلة. و اما إذا غير وصيته كما إذا نصب وصيا ثم عين آخر فتبطل الوصية الاولى و يجب العمل بالثانية.

مسئلة ٦١٠- لو فعل ما يشعر بعدوله عن الوصية كما إذا باع الدار التي اوصى بها فالوصية باطلة.

مختصر الأحكام، ص: ١٥٠

مسئلة ٦١١- لو علم ان أحدا جعله وصيا فاعلم الموصى برده للوصية فلا يلزم العمل بها بعد موته اما إذا لم يعلم بالوصية أو علم و لم يطلع الموصى بالرد فلاحوط أن يقوم بها في صورة عدم الحرج و كذا لو لم يطلع على الوصية إلا في زمان لا يتمكن الموصى على تعيين غيره لشدة المرض فلاحوط قبولها و العمل بها.

مسئلة ٦١٢- يجب ان يخرج الحج الواجب و الديون و الحقوق المالية كالخمس و الزكاة و المظالم من أصل المال.

مسئلة ٦١٣- لو زاد مال الميت عن الواجبات المالية كالحج و الحقوق الشرعية. فإن اوصى بالثلث أو بمقدار منه يجب العمل على طبق وصيته.

و ان لم يوص فللورثة ما تبقى بعد أداء جميع ما عليه.

مسئلة ٦١٤- لو عين مصرفا زائدا على ثلثه، فإنه يصح لو صرح الورثة بقبول ذلك أو قاموا بعمل ينبيء عن إجازتهم فالوصية صحيحة نافذة و لا يكفي مجرد رضاهم قلبا في الإجازة، و لو أجازوا بعد مدة من وفاته صحت الوصية أيضا.

مسئلة ٦١٥- لو عين مصرفا يزيد على الثلث و أجاز الورثة في حياته صحت الوصية، و ليس لهم الرجوع عن إجازتهم بعد موته.

مسئلة ٦١٦- إذا اوصى بأن يخرج من ثلثه ما عليه من الخمس أو الزكاة أو الدين و الاستيجار لقضاء الصلاة و الخيرات و المبرات كالإطعام و التسبيل مثلا. فالواجب تقديم الديون، فان زاد فالصلاة، فإن فضل فالمبرات. فان قصر الثلث الا للدين و لم يجز الوارث بالأكثر تعيين الدين و تبطل في الباقي.

مسئلة ٦١٧- إذا اوصى بأداء ديونه و استيجار شخص لقضاء صلاته

مختصر الأحكام، ص: ١٥١

و صيامه و القيام بالمستحبات و لم يعين الثلث لها فيجب إخراج الدين من أصل المال أولا، فإن بقي شيء فللميت الثلث و يخرج من ثلثه الصلاة و الصوم و ما عينه من الخيرات، فان قصر الثلث و لم يجز الورثة بالأكثر تقدم الصلاة و الصيام فان فضل فللمبرات و الا فلا.

مسئلة ٦١٨- إذا اوصى لزيد بشيء فمات زيد قبل ان يقبل الوصية أو يردها فلورثته ان يقبضوا ذلك ما لم يردوا الوصية و ذلك إذا لم يرجع الموصى عن وصيته و أا فليس لهم حق بذلك.

أحكام الإرث

مسئلة ٦١٩- موجبات الإرث ثلاثة

الأول النسب و هو ثلاث طبقات:

إشارة

(الطبقة الأولى): الأبوان المتصلان دون الأجداد و الجدات. و الأولاد فان لم يوجدوا فأولادهم و ان نزلوا الأقرب الى الميت فالأقرب. و مع بقاء فرد من الطبقة الاولى لا ترث الطبقة الثانية.

(الطبقة الثانية): الأجداد و الجدات و ان علوا كآبائهم و أجدادهم و الاخوة، و الأخوات، و ان نزلوا مثل أولادهم و أولاد أولادهم. و مع وجود واحد من الطبقة الثانية لا ترث الطبقة الثالثة.

(الطبقة الثالثة): الأعمام و الأخوال و مع فقدهم فأولادهم و ان نزلوا، و لكن لو كان للميت عم لأبيه و ابن عم لام و أب، فالارث لابن العم، و لا يرث العم من الأب.

مسئلة ٦٢٠- إذا لم يوجد الأعمام و العمات و ان نزلوا و لا الأخوال و الخالات و ان نزلوا فالوارث أعمام الأبوين و عماتهما و أخوالهما و خالاتهما و ان لم يوجدوا فأولادهم. فان لم يوجدوا فاعمام جد الميت و جدته و عماتهما مختصر الأحكام، ص: ١٥٢ و أخوالهما و خالاتهما و الا فلأولادهم.

إرث الطبقة الأولى

مسئلة ٦٢١- لو كان للميت واحد من الطبقة الأولى كالأب أو الأم أو الولد أو البنت فالمال جميعه له. و إذا كان الأولاد ذكورا فقط أو إناثا فقط فالمال بينهما بالسوية و ان كانوا ذكورا و إناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين مسئلة ٦٢٢- إذا كان الوارث الوالدين. فللأب الثلثان و للام الثلث مع عدم الحاجب. اما مع الحاجب و هو ان يكون للميت أخوان أو أربع أخوات أو أخ و اختان من أبيه و لو اختلفت الأمهات فللأم السدس و يرد الباقي الى الأب.

مسئلة ٦٢٣- لو كان للميت أبوان و بنت و اخوة من الأب- فيقسم المال ستة أقسام: فلكل واحد من الأبوين قسم و ثلاثة أقسام للبنت و القسم السادس الباقي يقسم أربعة أقسام للأب. و ثلاثة للبنت فبناء على هذا لو قسمنا المال على أربعة و عشرين لكان للبنت خمسة عشر، و للأب خمسة و للأم أربعة. اما إذا لم يكن له اخوة من الأب يقسم المال على خمسة فلكل واحد من الأبوين حصة و ثلاثة أقسام للبنت.

مسئلة ٦٢٤- إذا كان للميت أبوان و ولد فيقسم المال على ستة:

اثنان للأبوين لكل واحد منهما سدس المال و الأربعة الباقية للأولاد بالسوية ان كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط و ان كانوا ذكورا و إناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين.

مسئلة ٦٢٥- إذا كان للميت أب و ابن أو أم و ابن فيقسم المال على ستة: خمس حصص للولد و حصة للأب أو للأم. اما إذا كان الوارث أب و بنتا

مختصر الأحكام، ص: ١٥٣

أو اما و بنتا فيقسم المال على أربعة حصص. واحدة للأب أو للأم و الباقي للبنت.

مسئلة ٦٢٦- إذا كان للميت أب أو أم مع ابن و بنت فالمال يقسم على ستة: حصة للأب أو للأم و الباقي للأولاد للذكر ضعف الأنثى.

مسئلة ٦٢٧- إذا كان الوارث أب مع بنت أو اما مع بنتا فيقسم المال على خمسة: حصة للأب أو للأم و الباقي بين البنات بالسوية.

مسئلة ٦٢٨- ان لم يكن للميت ولد و كان له حفيد فيرث حصة أبيه، فلو كان لابنه ولد يرث سهم أبيه و لو كانت أنثى و لو كان لبنته ولد يرث حصة امه اى النصف و ان كان ذكرا فلو كان للميت ولد من ابنته و بنت من ولده يقسم المال على ثلاثة: حصة للولد- اى ابن البنت- و حصتان للبنت- اى بنت الولد:

إرث الطبقة الثانية

مسئلة ٦٢٩- الطبقة الثانية هم الجد و الجدة و الاخوة و الأخوات و مع فقد الاخوة و الأخوات فأولادهم.

مسئلة ٦٣٠- إذا كان للوارث أخ واحد أو أخت واحدة فالمال كله له أولها، و إذا كان له اخوة لأبويه أو أخوات لأبويه فالمال بينهم بالسوية و إذا كان له أخ و أخت لأبويه فلذكر ضعف الأنثى فلو كان له اخوان و أخت لأبويه فالمال يقسم على خمسة لكل أخ سهمان و للأخت سهم.

مسئلة ٦٣١- لو كان للميت اخوة و أخوات لأبويه فلا يرث اخوته أو أخواته من أبيه فقط.

مسئلة ٦٣٢- لو لم يكن لديه اخوة أو أخوات من أبويه و كان له أخ أو أخت من أبيه فالمال كله له. و ان كان له اخوة فقط من أبيه أو أخوات

مختصر الأحكام، ص: ١٥٤

فقط فالمال بينهم بالسوية و إذا اختلفوا- اى كان له اخوة و أخوات من أبيه فللذكر مثل حظ الأنثيين.

مسئلة ٦٣٣- إذا لم يكن له الا- أخ أو أخت لأمه فقط فجميع المال له و ان كان له اخوة لأمه فقط. أو أخوات كذلك أو اخوة و أخوات للام فالمال بينهما بالسوية.

مسئلة ٦٣٤- لو كان له أخ و أخت لأبويه، و أخ و أخت لأبيه و أخ أو أخت لأمه فليس لأخيه و أخته لأبيه ميراث، و يقسم المال حينئذ ستة حصص:

حصه واحدة لأخيه و أخته من امه و الباقي لأخيه و أخته من أبويه. للذكر مثل حظ الأنثيين.

مسئلة ٦٣٥- إذا كان له أخ و أخت لأبويه و أخ و أخت لأبيه و أخ و أخت لأمه فلا يرث اخوه و أخته لأبيه، و يقسم المال على ثلاثة: حصه لأخيه و أخته لأمه بالسوية و الباقي لأخيه و أخته لأبويه للذكر مثل حظ الأنثيين.

مسئلة ٦٣٦- إذا لم يكن للميت وارث الا الجد أو الجدة من أبيه أو امه فالمال كله له. و مع وجود جد الميت فلا يرث أبو الجد منه.

مسئلة ٦٣٧- إذا كان له جد و جده من أبيه فيقسم المال على ثلاثة:

حصه للجدة و حصتان للجد، و إذا كان الجد و الجدة من امه فالمال بينهما بالسوية.

مسئلة ٦٣٨- إذا كان له جد أو جده لأبيه، و جد أو جده لأمه فالمال على ثلاثة: حصتان لجده لأبيه، أو لجده لأبيه، و حصه لجده أو جدته لأمه.

إرث الطبقة الثالثة

مسئلة ٦٣٩- الطبقة الثالثة و هم الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات

مختصر الأحكام، ص: ١٥٥

و أولادهم و لا يرثون الا بعد فقد الطبقة الاولى و الثانية كما سلف فى مسئلة رقم ٦١٩.

مسئلة ٦٤٠- لو كان للميت عم واحد فالمال له، أو عمه واحدة فالمال لها سواء أ كان لأبويه- اى يجتمعان مع أب الميت باب و أم- أم لأب فقط أم لأم.

مسئلة ٦٤١- لو كان له أعمام أو عمات، و كلهم لأبويه أو لأبيه فقط فالمال بينهم بالسوية.

مسئلة ٦٤٢- لو كان له عم و عمه لأبويه أو لأبيه فللعم ضعف سهم العمه فلو كان له عمان و عمه، فالمال على خمسة: حصه للعمه و أربعة للعمين بالسوية.

مسئلة ٦٤٣- لو كان له أعمام لأمه، أو عمه لأمه أو عم و عمه لأمه، فالمال بينهم بالسوية.

الثانى من موجبات الإرث الزوجية

مسئلة ٦٤٤- إذا ماتت الزوجة و ليس لها ولد فللزوجة النصف و الباقي للورثة، و ان كان لها ولد- و لو من زوج آخر- فللزوجة الربع و الباقي للورثة.

مسئلة ٦٤٥- إن امرؤ هلك و ليس له ولد و كانت له زوجة فلها الربع مما ترك و الباقي لورثته. و ان كان له ولد و لو من زوجة أخرى فلها الثمن و الباقي للورثة. و لا ترث الزوجة من الأرض و لا من قيمتها مطلقا سواء كانت ارض الدار أو الحائط و البستان أو الأرض الزراعية و غيرها و الأحوط الاولى ان يحصل سائر الورثة رضاها فى غير ارض الدار و كذا لا ترث مختصر الأحكام، ص: ١٥٦

من عين البناء و الأشجار بل ترث من قيمتها و كذا لا ترث من عين الزروع و المباني التى فى البستان أو غيرها بل ترث من قيمة ذلك كله.

مسئلة ٦٤٦- لا يجوز للزوجة التصرف فى مالا ترثه من مال الميت كالأراضى و غيرها إلا بإذن الورثة و الأحوط ان يستأذن الورثة أيضا من الزوجة للتصرف فى ما ترث من قيمته. و لو باع الورثة ذلك قبل أداء قيمة حصتها لا تصح المعاملة إلا إذا أجازت.

مسئلة ٦٤٧- إذا أراد الوارث تقويم ما ترث الزوجة من قيمته كالبناء و الأشجار و ما شابهها يجب ان تقوم مجردة عن الأرض باقية فيها بلا إجارة للأرض حتى تفنى.

مسئلة ٦٤٨- إذا كان له أكثر من زوجة واحدة، فان لم يكن له ولد فلهن الربع، و ان كان له ولد فلهن الثمن - كما سلف شرحه فى مسأله رقم ٦٤٥- يقسم الربع أو الثمن على الزوجات بالسوية و لا يشترط الدخول و لكن لو عقد على امرأة فى مرض الموت و لم يدخل فلا ترث و لا مهر لها أيضا.

مسئلة ٦٤٩- إذا تزوجت المرأة فى حال مرضها و ماتت فيه فزوجها يرثها حتى لو لم يكن دخل بها.

مسئلة ٦٥٠- لو طلقها رجعا و مات أثناء العدة فإنه يرثها. و كذا لو مات هو فى زمن العدة فإنها ترث منه، اما بعد الخروج من العدة و فيما إذا كان الطلاق بائنا فلا يتوارثان.

مسئلة ٦٥١- لو طلقها رجعا فى حال مرضه و مات قبل انقضاء اثنى عشر شهرا هلاليا فإنها ترث منه بالشروط الآتية.

١- ان لا تكون تزوجت غيره خلال هذه المدة.

مختصر الأحكام، ص: ١٥٧

٢- ان لا يكون الطلاق برضاء منها و طلبها.

٣- ان تدرکه الوفاة و هو فى المرض الذى طلقها فيه أو بسبب آخر فان سلم من مرضه هذا ثم مات بأسباب أخرى فلا ترث منه.

مسئلة ٦٥٢- الثياب التى يشتريها الزوج لزوجته تحسب من ماله حتى لو لبستها الزوجة.

أحكام متفرقة فى الإرث

مسئلة ٦٥٣- للولد الأكبر (الجبوة)، و هى عبارة عن قرآن أبيه و خاتمه و سيفه و ثيابه التى لبسها و إذا كانت هذه الأشياء متعددة كقرآنين أو خاتمين فالأحوط أن يصلح الولد الأكبر مع الورثة الآخرين فيها.

مسئلة ٦٥٤- لو كان على الميت دين بمقدار تركته أو أكثر فيجب ان تحسب الجبوة المذكورة فى المسئلة السابقة من التركة و تصرف فى دينه و إذا كان دينه أقل من التركة فيؤخذ من الجبوة بنسبتها فلو كانت تركته ستين ديناراً و كانت الجبوة عشرين ديناراً و كان قرضه ثلاثين ديناراً فيجب ان يدفع الأكبر من الجبوة نصفها (اي عشرة دنانير).

مسئلة ٦٥٥- المسلم يرث من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم حتى لو كان أبا أو اما للميت.

مسئلة ٦٥٦- إذا قتل بعض أقاربه عمدا من غير حق لا يرث منه اما القاتل خطأ- كما إذا رمى حجرا للصيد مثلا فأصابه فقتله- فإنه يرث و لكن إرثه من دية القتل محل اشكال.

مسئلة ٦٥٧- إذا أراد الورثة القسمة و كانت زوجة الميت حاملا فيجب ان يفرزوا سهم ذكرين للولد فى بطنها و لكن إذا احتملوا انها تلد أكثر

مختصر الأحكام، ص: ١٥٨

من اثنين فيجب إفراز سهم ثلاثة ذكور فان ولدت أقل من المحتمل يقسم الباقي على الورثة.

الحج

إشارة

مسئلة ٦٥٨- الحج هو زيارة بيت الله تعالى و أداء الأعمال المفروضة هناك. و يجب فى العمر مرة واحدة مع تحقق الشروط التالية:

١- البلوغ.

٢- العقل و الحرية.

٣- ان لا يكون ذهابه سببا لارتكاب محرم أهم من ترك الحج أو ترك واجب أهم من الحج، فلو توقف ذهابه على ارتكاب الغصب و ليس له مندوحة و لا تخلص منه، فلا يجوز له ان يحج.

٤- ان يكون مستطيعا.

مسئلة ٦٥٩- تتحقق الاستطاعة بأمر:

١- ان يكون مالكا للزاد و الراحلة.

٢- ان يكون صحيحا سالما فى بدنه بحيث يقدر على الوصول و أداء مناسك الحج.

٣- ان لا يكون محصورا لمانع يمنعه عن الذهاب، فاذا منع عن الطريق أو خاف فيه على نفسه أو عرضه أو ماله فلا يجب عليه الحج. و لو كان له طريق آخر وجب سلوكه و ان كان أبعد.

٤- ان يكون له وقت و سيع يقدر فيه على أداء المناسك المفروضة ٥- ان يكون لديه ما يمون به عياله و ان لم يكونوا من واجبي النفقة عليه.

مختصر الأحكام، ص: ١٥٩

٦- ان يكون لديه ما يعيش به بعد رجوعه من الحج كذرع أو كسب أو ثمرة و ما شاكل ذلك لثلا يقع فى عسر من معاشه.

مسئلة ٦٦٠- من كان يختل معيشته بدون البيت المملوكة فلا يجب الحج الا بعد كونه مالكا لها أو لقيمتها.

مسئلة ٦٦١- المستطيعه إذا كان ذهابها الى الحج و صرف مالها فيه سببا لفقرها و لم يكن لها من معيل ينفق عليها و تقع فى المشقة فلا يجب عليها الحج.

مسئلة ٦٦٢- من لم يملك الزاد و الراحلة و تعهد له أحد بنفقته و نفقة عياله حتى يرجع، فالحج واجب عليه إذا اطمأن إلى قوله.

مسئلة ٦٦٣- لو بذل له أحد جميع نفقات الذهاب و الإياب مع نفقات عياله حتى يرجع بشرط الحج فقبل وجب عليه حتى لو كان عليه دين و لم يكن لديه مال يتعيش به عند الرجوع.

مسئلة ٦٦٤- لو بذل له أحد الزاد و الراحلة و مصرف أهله إلى زمان الرجوع و لكن لم يملكه، فإن اطمأن بأنه لا يسترجع ما أعطاه

وجب عليه الحج.

مسئلة ٦٦٥- لو بذل له الزاد والراحلة و شرط عليه ان يقوم بخدمته فى مكة مثلا فلا يجب عليه القبول.

مسئلة ٦٦٦- لو بذل له الزاد والراحلة فحج، ثم استطاع لا يجب عليه الحج ثانيا.

مسئلة ٦٦٧- لو قصد التجارة فوصل الى (جدة) مثلا و كان لديه مال يكفيه للحج و جب عليه، فان حج ثم ملك نفقة الحج من بلده عليه مرة ثانية.

مسئلة ٦٦٨- لو استؤجر على ان يحج عن آخر ثم عرض له ما يمنعه

مختصر الأحكام، ص: ١٦٠

عن الذهاب فلا يجوز له ان يستتبع غيره الا بعد اجازة من المستأجر.

مسئلة ٦٦٩- من استطاع و لم يحج. و افتقر يجب عليه الذهاب الى الحج و لو بالمشقة، فان لم يقدر على ذلك و آجره أحد على ان يحج نيابة و جب عليه ان يذهب و يحج عنه ثم يبقى فى مكة إلى الموسم المقبل و يحج عن نفسه. و ان أمكن ان تقدم الحج عن نفسه كما إذا رضى المؤجر و جب ان يحج عن نفسه فى العام الحاضر و يأتى بالحج النبى فى العام القابل مسئلة ٦٧٠- لو استطاع فذهب الى الحج فى سنة الأول من الاستطاعة و لكنه لم يدرك الموقفين - عرفه و المشعر الحرام - فان لم يستطع بعدها - لا يجب عليه الحج ثانيا و لكن إذا استطاع بعدها و جب عليه ان يحج مرة ثانية و اما ان أخر الحج عن عام الاستطاعة فذهب و لم يدرك الموقفين و جب عليه ان يحج ثانيا و ان كان بمشقة.

مسئلة ٦٧١- لو ملك الاستطاعة و لم يحج ثم عجز عنه لشيخوخة أو مرض و يئس من الشفاء و التمكن من أداء الحج و جب عليه ان يستتبع، بل لو ملك الاستطاعة و لكن كان عاجزا عنه لمرض أو شيخوخة فالأولى و الأحوط الاستتابة.

مسئلة ٦٧٢- لو آجر نفسه على ان تحج عن أحد فيجب ان يطوف طواف النساء عن المنوب عنه فان لم يطف حرم النساء على النائب لا على المنوب عنه.

مسئلة ٦٧٣- لو أفسد طواف النساء أو نسيه و تذكر و لو بعد أيام و رجع و لو من أثناء الطريق و طاف طواف النساء وقع صحيحا

مختصر الأحكام، ص: ١٦١

مسائل متفرقة

مسئلة ٦٧٤- إذا خرجت أغصان شجرة إلى فضاء ملك الجار من غير استحقاق، له ان يطالب مالك الشجرة بعطفها أو قطعها من حد ملكه و ان امتنع يجوز للجار عطفها أو قطعها.

مسئلة ٦٧٥- ما يعطيه الإنسان من «جهاز» و هدايا لا بنته فى زواجها، فإذا كانت قد ملكته بالصلح اللازم أو الهبة فلا يجوز له ان يرجع بما اعطى مسئلة ٦٧٦- لا يجوز ان يصرف فى مجلس عزاء الميت شىء من مال الصغير.

مسئلة ٦٧٧- لو اغتاب مؤمنا فاللازم احتياطا ان يسترضى منه و يطلب منه براءة الذمة ان لم يكن ذلك سببا لأذاه أو لمفسدة اخرى و الا فيجب ان يستغفر الله تعالى له. و إذا كانت غيبته هذه موجبة لاهانة له، وضعة فى مقامه فيجب عليه ان يرفع هذه الإهانة و يدفع هذه الضعة مهما أمكن.

مسئلة ٦٧٨- لو علم ان زيدا لا يعطى الخمس فلا يجوز له ان يأخذ خمس ماله و يسلم الى الحاكم الشرعى إلا بإذن الحاكم الشرعى.

مسئلة ٦٧٩- الا لحن المخصوصة بمجالس اللهو و اللعب هى غناء و حرام. و إذا قرئ القرآن أو التعزية لسيد الشهداء أرواحنا فداه بلحن الغناء فهو حرام أيضا اما إذا لم يكن غناء و لكنه قرئه بصوت حسن فلا اشكال فيه.

مسئلة ٦٨٠- لا إشكال فى قتل الحيوان المؤذى الذى ليس مملوكا لأحد مسئلة ٦٨١- الجوائز التى تعطىها البنوك الى بعض من لهم

حساب فى صندوق التوفير باعتبار انها للتشويق و من مال نفسهم فهى حلال.

مختصر الأحكام، ص: ١٦٢

و كذا ما يعطيه بعض البائعين للأجناس و البضائع من الهدايا و الجوائز لبعض المبتاعين.

مسئلة ٦٨٢- لو اعطى لصاحب الصنعة كالخياط مثلا- شيئا ليعمله له و لم يرجع اليه مالكة ليقبضه، و جب ان يتفحص الخياط عن صاحبه و بعد اليأس عنه يجب ان يتصدق به عن صاحبه باذن الحاكم الشرعى و له ان يتقاص مقدار أجرته باذن الحاكم الشرعى على الأحوط.

مسئلة ٦٨٣- اللطم على سيد الشهداء أرواحنا فداه و على غيره من الأئمة المظلومين فى الشوارع و الأسواق مع مرور النساء لا اشكال فيه إذا كانوا غير عراة و كذا لا مانع من رفع الأعلام و الرايات و لكن لا يجوز استعمال آلات اللطيم فى ذلك.

مسئلة ٦٨٤- لا إشكال فى تركيب الأسنان الذهبية أو المذهبة للنساء اما للرجال فيجوز ان لم يكن عند العرف زينة لهم.

مسئلة ٦٨٥- يحرم الاستمناء- اى إنزال المنى متعمدا بملامسة أو قبله أو تفخيذ بغير المحللة أو نظر أو تصوير صورة الواقعة و نحو ذلك من الأفعال.

مسئلة ٦٨٦- حلق اللحية بالموسى أو بآلة تلحق الحلق بالموسى حرام مطلقا و حكم الله تعالى لا يتغير بالهزؤ فلو حلق لحيته كذلك بسبب الاستهزاء فقد ارتكب إثما.

مسئلة ٦٨٧- الأحوط ان يختن الولى الصبى قبل بلوغه فان لم يختن و بلغ أغلف و جب على نفسه الختان.

مسئلة ٦٨٨- إذا كان الأبوان فقيرين و لا يقدران على التكسب و جب على الولد ان يقوم بنفقتهما مع الإمكان.

مختصر الأحكام، ص: ١٦٣

مسئلة ٦٨٩- إذا كان الولد فقيرا و لا- يقدر على التكسب و جب على أبيه ان يعول به فان لم يكن له أب أو كان فقيرا و لم يكن له أولاد ينفقون عليه و جب نفقته على الجد لأبيه و الافعلى امه فان لم تكن أو كانت فقيرة فيجب على جدته لأبيه و جدته لامه و ابى امه ان يقوموا بنفقتهم أجمعون.

مسئلة ٦٩٠- إذا كان الحائض مشتركا بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه بدون اذن شريكه من تعميمه أو بناء عمارة عليه، أو دق مسامير فيه و ما شاكل ذلك. و لكن إذا أحرز الرضا فى أفعال كالاستناد اليه أو الاتكاء عليه و نشر الثياب عليه فلا إشكال فى ذلك. اما إذا صرح بمنع ذلك فلا يجوز على الأحوط التصرف بأمثال ما ذكر أيضا.

مسئلة ٦٩١- التصوير، و تلوين الصور، مكروه، بل الأحوط ترك تصوير ذوات الأرواح و ان كان الأقوى جوازه ما لم يكن مجسمة.

مسئلة ٦٩٢- لو ظهرت بعض أغصان الشجر المثمر من حائط البستان فلا يجوز اقتطاف الثمرة منها بدون إحراز رضا المالك حتى لو سقطت (الاثمار) على الأرض.

تمت الرسالة الشريفة و قد تصدى لجمع مسائلها بعض الأفاضل شكر الله مساعيه.

شعبان المعظم ١٣٩٠ المطبعة العلمية- قم

كليا يگانى، سيد محمد رضا موسى، مختصر الأحكام، در يك جلد، دار القرآن الكريم، قم - ايران، ١٣٩٠ هـ ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ

كَلَامِنَا لِأَتَّبِعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فِي تَلْخِصِ بَحَارِ الْأَنْوَارِ، لِلْعَلَامَةِ فَيْضِ الْإِسْلَامِ، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا (ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الْبَابُ ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رَحِمَهُ اللهُ" - كان أحدًا من جهايزة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلواتُ الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسايل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العداله الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كمشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفترق" و فائى / بنايه "القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهويه الوطنيه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيّة، تبرعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تُوفّي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثقافيّة؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمّى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يُوفّق الكلّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكلّ احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصححان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

